Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa

Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department of Economic Sciences

PhD Thesis Third Phase

Division: Economic Sciences

Specialty: Economic and Financial Studies

Title:

the impact of financial policy on economic growth in algeria analytical and econometric and study with comparative some gulf countries during the period (1990 – 2016)

Prepared by:

Laggoun Abdeljaber

Discussed and publicly approved on 18/06/2020 By the committee composed of:

Homida Mokhtar	**Professor of Higher Education**	University of Djelfa	**President**
Bahnas Abbas	**Lecturer Class - A -**	University of Djelfa	**Rapporteur**
Hachi Naouri	**Lecturer Class - A -**	University of Djelfa	**Examiner**
Bairach Ahmed	**Lecturer Class - A -**	University of Djelfa	**Examiner**
Bourenane Mustapha	**Lecturer Class - A -**	University of Laghouat	**Examiner**
Abdelhafidi Brahim	**Lecturer Class - A -**	University of Laghouat	**Examiner**

University Year: 2019/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة زيـــان عاشور الجلفـــة
كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطـروحـة مقدمة لنيل شهادة دكتـوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: دراسات اقتصادية ومالية

العنوان

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016

من إعـداد
العقون عبد الجبار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 2020/06/18 أمام اللجنة المكونة من السادة:

حميـدة المختـــار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	رئيسا
بهنـاس العبـاس	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الجلفة	مشرفا ومقررا
حـاشي النـــوري	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
بيـــرش أحمـــد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الجلفة	ممتحنا
بـورنـان مصطفى	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الأغواط	ممتحنا
عبد الحفيظي ابراهيم	أستاذ محاضر - أ-	جامعة الأغواط	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل إلى روح والدي رحمه الله وطيب ثراه

إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها في الخير بموفور الصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل الأقارب والأصدقاء

إلى كل من عرفتهم من قريب أو بعيد

شكر وتقديـر

الحمد لله أولا وآخرا على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا البحث.

الشكر والتقدير لأستاذي الكريم المشرف الدكتور بهناس العباس على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وعلى كل مساعداته وتوجيهاته السديدة التي قدمها لي طوال فترة البحث.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتصويبه .

كما لا يفوتني أن أشكر كل من دعمني وساعدني في إنجاز هذا البحث.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، وذلك من خلال شرح وتوضيح الجانب النظري لكل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي ثم تحليل تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج العربي (السعودية ، الإمارات ، الكويت) حيث أن هذه الدول المذكورة قامت بالتوسع بشكل كبير في الإنفاق الحكومي محاولة من خلال ذلك تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلنا إلى أن السياسة المالية المطبقة في هذه الدول كانت غير فعالة فالتوسع في الإنفاق كان تأثيره في المقام الأول على الجانب الاستهلاكي، كما أن قطاع النفط ما يزال الركيزة الأساسية التي يبنى عليها اقتصادات هذه الدول.

أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم تطبيق نماذج بانل على بيانات عينة الدراسة حيث توصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر الفردي، ثم قمنا بتقدير نماذج بانل الديناميكي والتي كانت غير مقبولة إحصائيا، وبغرض إيجاد علاقة هيكلية على المدى البعيد أظهرت المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة قدرة على التكامل المشترك مما مكننا من تقدير العلاقة طويلة الأجل وبينت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي والإيرادات العامة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في دول عينة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، الإيرادات العامة ، النفقات العامة ، النمو الاقتصادي ، بيانات البانل

Abstract:

This study aims to measure the impact of fiscal policy on the economic growth in Algeria compared to some of the Gulf countries during the period 1990-2016by clarifing the theoretical aspects of both fiscal policy and economic growth and then analyzing the development of fiscal policy and economic growth in Algeria and some Gulf countries (Saudi Arabia, UAE, Kuwait) where these countries have expanded significantly in government spending in order to achieve an economic development and improve economic and social indicators, and we have concluded that the fiscal policy applied in these countries was generally ineffective. Also, expansion in spending has primarily an influence on the consumption side only, and the economies of these countries still depend on the oil sector almost entirely.

On the other hand, for the econometric study, the Panel models we reapplied to the data of the study sample, where we concluded that the appropriate model for the data of the study sample is the individual impact model, then we estimated the dynamic panel models which were statistically unaccepted, and in order to find a structural relationship in the long run, the integrated variables of the same degree showed the possibility of commun integration, which enabled us to estimate the long-term relationship and the results showed that the government spending affects negatively economic growth and the public revenues affected positively economic growth in the long term in the study sample countries.

key words: Fiscal policy, public revenues, public expenditure, economic growth, panel data.

فهرس المحتويـات

العنـــوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها	**03**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها	**03**
المطلب الثاني: أهمية السياسة المالية	**14**
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	**16**
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	**21**
المطلب الأول: النفقات العامة	**21**
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	**29**
المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة	**44**
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية	**49**
المطلب الأول: آلية عمل السياسة المالية في علاج التضخم والكساد	**49**
المطلب الثاني: محددات عمل السياسة المالية	**55**
المطلب الثالث: مشاكل تطبيق السياسة المالية في الدول النامية	**59**
خلاصة	**63**
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات	**64**
تمهيد	**65**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن النمو والتنمية الاقتصادية	**66**
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	**66**

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية	**71**
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	**75**
المبحث الثاني: النظريات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي	**79**
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية	**79**
المطلب الثاني: نظرية النمو الكينزية	**85**
المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية	**92**
المبحث الثالث: نظرية النمو الداخلي	**101**
المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية	**102**
المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي الخطية	**106**
المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي في ظل المنافسة غير الكاملة	**108**
المطلب الرابع: اسهامات نظرية النمو الداخلي والانتقادات الموجهة إليها	**117**
خلاصة	**120**
الفصل الثالث: تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج	**121**
تمهيد	**122**
المبحث الأول: واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر	**123**
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري وخصائصه	**123**
المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	**127**
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	**146**
المبحث الثاني: السياسة المالية والنمو الاقتصادي في دول الخليج	**153**
المطلب الأول: سمة اقتصادات دول الخليج	**153**
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016	**155**
المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016	**169**
المبحث الثالث: تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج	**173**
المطلب الأول: تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر	**173**

المطلب الثاني: تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في دول الخليج	**177**
المطلب الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصادات الجزائر ودول الخليج	**180**
خلاصة	**184**
الفصل الرابع:دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج خلال الفترة 1990-2016	**185**
تمهيد	**186**
المبحث الأول: الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية	**187**
المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر	**187**
المطلب الثاني: دراسة حالة السعودية	**191**
المطلب الثالث: دراسة حالة الإمارات	**195**
المطلب الرابع: دراسة حالة الكويت	**200**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول نماذج بانال	**204**
المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل	**204**
المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانل	**205**
المطلب الثالث: نماذج بانل الديناميكية	**211**
المطلب الرابع: اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المشترك لبيانات بانل	**215**
المبحث الثالث: دراسة وتحليل نتائج بيانات بانل	**220**
المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة	**220**
المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل الديناميكي	**227**
المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك وتقدير العلاقة طويلة الأجل	**230**
خلاصة	**237**
خاتمة عامة	**238**
قائمة المراجع	**247**
الملاحق	**256**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)	131
02	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2016)	137
03	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1990-2016)	142
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)	147
05	التوزيع القطاعي للناتج في الجزائر (1990-2016)	150
06	تطور النفقات العامة في بعض دول الخليج (1990-2016)	155
07	تطور مكونات النفقات العامة في دول الخليج (1990-2016)	158
08	تطور الإيرادات العامة في دول الخليج (1990-2016)	160
09	مكونات الإيرادات العامة في دول الخليج (1990-2016)	163
10	تطور رصيد الموازنة العامة لدول الخليج (1990-2016)	166
11	تطور معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج في دول الخليج(1990-2016)	169
12	التوزيع القطاعي للناتج في دول الخليج	171
13	نسبة النفقات العامة إلى الناتج في الجزائر (1990-2016)	174
14	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج (1990-2016)	175
15	نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر (1990-2016)	176
16	نسبة صافي الموازنة إلى الناتج في الجزائر (1990-2016)	176
17	نسبة النفقات العامة إلى الناتج في دول الخليج (1990-2016)	177
18	نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج في دول الخليج (1990-2016)	178
19	نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في دول الخليج (1990-2016)	179
20	نسبة صافي الموازنة إلى الناتج في دول الخليج (1990-2016)	179
21	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (حالة الجزائر)	187
22	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (حالة الجزائر)	188

23	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (حالة الجزائر)	189
24	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (حالة السعودية)	192
25	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (حالة السعودية)	192
26	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (حالة السعودية)	193
27	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (حالة الإمارات)	196
28	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (حالة الإمارات)	196
29	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (حالة الإمارات)	197
30	قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (حالة الكويت)	200
31	مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (حالة الكويت)	200
32	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور (حالة الكويت)	201
33	نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي	222
34	نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت	222
35	نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي	223
36	اختبار هوسمان Hausman	224
37	نموذج الأثر الثابت باستعمال المتغيرات الأداتية	226
38	نتائج التقدير بطريقة SYS-GMM	228
39	اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan	228
40	نتائج التقدير بطريقة DYN-GMM	229
41	اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan	230
42	نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة	231
43	نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك	232
44	نتائج اختبار كاو للتكامل المشترك	233
45	تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة FMOLS	234
46	تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة DOLS	235

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
01	الفجوة الانكماشية	50
02	زيادة الطلب الكلي للوصول إلى التوازن	51
03	الفجوة التضخمية	52
04	تخفيض الطلب الكلي للوصول إلى التوزان	53
05	منحنى نموذج سولو	97
06	تأثير الحكومة على معدل النمو عند barro	116
07	تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2016)	134
08	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2016)	141
09	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (1990-2016)	143
10	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2016)	148
11	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج (الجزائر)	152
12	تطور النفقات العامة في دول الخليج (1990-2016)	156
13	تطور الإيرادات العامة في دول الخليج (1990-2016)	161
14	التمثيل البياني للقيم الذاتية (حالة الجزائر)	189
15	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)	190
16	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الجزائر)	191
17	التمثيل البياني للقيم الذاتية (حالة السعودية)	193
18	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة السعودية)	194
19	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة السعودية)	195
20	التمثيل البياني للقيم الذاتية (حالة الإمارات)	198
21	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الإمارات)	198
22	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الإمارات)	199

23	التمثيل البياني للقيم الذاتية (حالة الكويت)	202
24	التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الكويت)	202
25	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الكويت)	203
26	خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao	209

مقدمة عامة

مقدمـــــة:

إن تطور دور الدولة نجم عنه زيادة نشاطها المالي مما أعطى مبررا للتوسع في نفقاتها والحصول على أكبر قدر من الإيرادات من أجل تغطية هذه النفقات، فالدولة عندما تقوم باستعمال إيراداتها ونفقاتها في التأثير على النشاط الاقتصادي فهي بذلك تستعمل إحدى سياساتها الهامة ألا وهي السياسة المالية، فهذه الأخيرة تعتبر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد انعكس تطور دور الدولة على مفهوم السياسة المالية والتي عرفت هي الأخرى تطورات جوهرية حيث أن انتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة كان له أثره على مفهوم السياسة المالية فنقلته من السياسة المالية المحايدة والتي اكتفت بأداء الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الأمن والدفاع والعدالة إلى السياسة المالية المتدخلة التي تهدف إلى تصحيح اختلالات السوق، وتجلى ذلك بصفة خاصة بعد الأزمة العالمية التي اجتاحت العالم سنة 1929 وبروز آراء المفكرين الاقتصاديين من أجل إيجاد علاج لهذه الأزمة التي عجز الفكر الكلاسيكي التقليدي عن تفسيرها وفشل آلية السوق في علاجها.

ويأتي في مقدمة هؤلاء الاقتصاديين الاقتصادي الكبير جون مايناردكينز الذي أكد على فشل آليات السوق وحدها في علاج الاختلالات الاقتصادية ونادى بضرورة تدخل الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية في النشاط الاقتصادي، ومنذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا أكثر أهمية وأصبحت أداة رئيسية من الأدوات التي تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتأتي في مقدمة هذه الأهداف التنمية الاقتصادية والتي أصبحت تشكل أهم اهتمامات الدول النامية وشغلها الشاغل.

ومن البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر، حيث يشكل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في قياس رقي وتقدم الدول، فالدول المتقدمة تتميز بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة عكس الدول النامية التي تتميز بمعدلات نمو منخفضة باستثناء بعض الدول النفطية التي يتحكم في معدل نموها مداخيل المحروقات.

وتعد دراسة العلاقة بين هيكل السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات الهامة في كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فإذا كان الباحثون يهتمون بدراسة تلك العلاقة في الدول النامية من أجل الحاجة إلى تمويل برامج التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى، فإن حاجة الدول المتقدمة تتمثل في

المفاضلة بين البدائل المختلفة للسياسة المالية بهدف تحقيق الاستخدام الكفء للموارد المتاحة وتهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى اقتصادياتها.

إشكالية البحث:

تلعب السياسة المالية دورا أساسيا في التأثير على أداء النمو الاقتصادي فالنفقات والضرائب وغيرها من المتغيرات الأخرى للسياسة المالية قد تؤثر إيجابيا أو سلبيا على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، ونظرا لما تعانيه الدول العربية من تخلف ومشاكل اقتصادية استخدمت هذه الدول وخاصة الدول النفطية منها العديد من أدوات السياسة المالية بهدف زيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولمعرفة واقع وأداء السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج نصوغ إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هو تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 مقارنة مع دول أخرى من الخليج العربي؟

يندرج تحت السؤال الرئيسي للبحث عدة أسئلة فرعية هي:

-هل كانت السياسات المالية المطبقة من طرف الجزائر ودول الخليج فعالة في علاج الاختلالات التي تتعرض لها اقتصاديات هذه البلدان؟

-ما هو تقييم وضعية كل من السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج ؟

-هل للإنفاق العام تأثير على النمو الاقتصادي في الدول المذكورة؟

-ما مدى تأثير الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الدول المذكورة؟

الفرضيات:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- قصور السياسات المالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الجزائر ودول الخليج في علاج الاختلالات الهيكلية في بنيانها الاقتصادي.

-النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج يتميز بالتذبذب وعدم الاستدامة.

-هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لدى هذه الدول في الأجل الطويل.

-هناك علاقة ايجابية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي لدى هذه الدول في الأجل الطويل.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في التعرف على طبيعة السياسة المالية ومدى فعاليتها في الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، والدور الذي يمكن أن تحدثه في التأثير على النمو الاقتصادي والحفاظ على استدامته إذا ما استخدمت أحسن استخدام فهي تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأكبر في تحقيق الأهداف المتعددة التي تسعى إليها السياسة الاقتصادية.

كما تتجلى أهميته في كون الجزائر ودول الخليج العربي تتوافر على موارد مالية هامة باعتبارها من الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات وهذا ما يجعل حكومات هذه الدول قادرة على التدخل والتأثير أكثر في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وإحداث تنمية اقتصادية شاملة.

أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

-إبراز أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة المالية وأهدافها وآلية عملها.

-التعرف على نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وخاصة تلك النظريات التي لها علاقة بمتغيرات السياسة المالية.

-تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج العربي.

-التعرف على طبيعة الأثر القائم بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

-قياس تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع فإننا سنلجأ إلى الأساليب التالية:

-المنهج التاريخي: لعرض تطور السياسة المالية والنمو الاقتصادي عبر مختلف المدارس الفكرية.

-المنهج الوصفي التحليلي: لوصف وتحليل السياسة المالية والنمو الاقتصادي.

-المنهج الإحصائي القياسي : لبناء نموذج قياسي يفسر العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختيار هذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

-أهمية موضوع السياسة المالية في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و النمو الاقتصادي.

-الظروف الاقتصادية التي تعيشها الجزائر والمتمثلة في عدم استقرار معدلات النمو مع توفرها على موارد معتبرة يمكن استعمالها والاستفادة منها من اجل دعم النمو.

حدود الدراسة:

يتحدد البعد المكاني لهذه الدراسة في دراسة الاقتصاد الجزائري وبعض دول الخليج العربي والتي تتميز بأنها من الدول النفطية، أما البعد الزماني فيتزامن مع الفترة التي باشرت فيها أغلب الدول النامية وخاصة النفطية منها القيام بإصلاحات جذرية في هياكلها الاقتصادية، وعليه قمنا بتحديد فترة الدراسة ضمن الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت الموضوع من جوانب مختلفة ومن أهمها ما يلي:

1-**دراسة Richard Kneller ، Michael F.Bleaney ، Norman Gemmell (1999)** بعنوان Fiscal policy and growth evidence from OECD countries حيث قام الباحثون بإجراء اختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي الذي يتنبأ بأن تركيبة الضرائب والنفقات

العامة سوف تؤثر على معدل نمو حالة الثبات، حيث استخدم الباحثون سلاسل البيانات المدمجة لـ 22 دولة من مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة 1970-1995 وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تعزز النمو الاقتصادي في حين أن الضرائب المباشرة تعيقه، كما أنه إذا تم إضافة متغيرات مالية مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية فإن الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة يكون لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي.

2-دراسة (Ethan Ilzetzki et Al ،2012) تحت عنوان How Big (Small?) are Fiscal Multipliers? والمشتملة لبيانات ربع سنوية لـ 44 دولة منها 20 دولة ذات دخل مرتفع و 24 دولة نامية وهدفت الدراسة إلى إظهار الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية والعوامل التي تتحكم في فعالية السياسة المالية وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير النفقات الحكومية على النشاط الاقتصادي بطيء جدا، الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن جدوى السياسة المالية في تحقيق الاستقرار في المدى القصير، أما على المدى الطويل فقد اختلفت النتائج وذلك تبعا لطبيعة وخصائص اقتصاديات الدول محل الدراسة، ففي الدول ذات الدخل المرتفع يكون أداء السياسة المالية فعالا عكس البلدان النامية التي يكون فيها مضاعف السياسة المالية سلبيا، كما أكدت الدراسة أن نظام سعر الصرف، درجة الانفتاح التجاري، ومستوى الهشاشة المالية تلعب دورا مهما في تحديد مدى فعالية السياسة المالية.

3-دراسة شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير(2010): بعنوان فعالية السياسة المالية بالجزائر مقاربة تحليلية قياسية، وتتمثل هذه الدراسة في مقال منشور في مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، المجلد 12، العدد 01، يناير 2010، حيث تناولت الدراسة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر، وتوصل الباحثان إلى أن اعتماد السلطات على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية أضفى عليها ميزة الضعف في تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، أما الدراسة القياسية فبينت بأن علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي كانت من جانب واحد فقط، حيث النمو الاقتصادي هو الذي يتحكم في السياسة المالية وليس العكس، وبالتالي يمكن قبول قانون فاجنر في الجزائر، أما النمو الاقتصادي فتتحكم فيه تغيرات أسعار النفط العالمية وهذا دليل واضح على عدم فعالية السياسة المالية في حفز النمو الاقتصادي والتوظيف، كما أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي المتبعة في الجزائر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة العرض لم يكن لها أي أثر وهذا راجع إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته.

4-**دراسة ضيف أحمد (2015)** بعنوان أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012) أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، حيث هدفت الدراسة إلى تبيين مدى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وماهي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة في النمو وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر متذبذبا وغير مستديم بحيث يتغير من سنة إلى أخرى تبعا لتغيرات قطاع النفط، وبينت النتائج القياسية وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز والناتج الداخلي الخام ووجود علاقة طردية بين نفقات البنية التحتية والناتج الداخلي الخام في حين كانت العلاقة بين نفقات الصحة والتعليم والناتج الداخلي الخام عكسية وهو ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية.

5-دراسة خالد منّه (2015): بعنوان دراسة تحليلية ونقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، وهدفت الدراسة إلى تحليل السياسة الميزانية في الجزائر تحت مظلة الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ سنة 1990، وتوصلت هذه الدراسة إلى ضعف تأثير النفقات العمومية في الناتج الداخلي الخام، كما أن سياسة الميزانية التوسعية ذات الطابع الكينزي والمسايرة للدورات الاقتصادية بهدف الرفع من العرض الكلي وتحسين ظروف الاستثمار لم يكن لها أي أثر.

6-**دراسة إدريس عبدلي (2016)** : بعنوان فعالية السياسة المالية وأثرها على النشاط الاقتصادي في الدزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة المدية، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الصدمات الهيكلية لأدوات السياسة المالية على مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر غير فعالة نظرا لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، كما توصلت الدراسة إلى الصدمات الموجبة في النفقات الحكومية لها أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في حين كانت الصدمات الموجبة في إيرادات الميزانية ذات أثر موجب على الناتج المحلي الإجمالي وعند تطبيق نماذج بانال على عينة من الدول النفطية من بينها الجزائر بينت النتائج أن الصدمات الموجبة في الإنفاق الحكومي ستحدث أثرا تراكميا موجبا على الناتج الداخلي الخام في حين كان الأثر التراكمي للصدمات الموجبة في إيرادات الميزانية سلبيا يقترب من الصفر.

ما نلاحظه من خلال الاطلاع على الأدبيات التي تناولت موضوع أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي أن نتائجها كانت متباينة في بعض الأحيان حتى في نفس القطر الجغرافي والمجال الزمني

ويعود هذا إلى طبيعة البيانات الإحصائية المستخدمة وقوة النماذج القياسية ، كما أن العديد من الدراسات ركزت على جانب واحد من جوانب السياسة المالية وعلاقته مع النمو الاقتصادي وتجاهلت الجوانب الأخرى وتعتبر هذه المسالة في غاية الأهمية نظرا لأن طبيعة الآثار على النمو الاقتصادي والناتجة عن تغيير أحد عناصر السياسة المالية قد تتوقف بشكل أو بآخر على التغير الذي قد يطرأ على عنصر آخر من عناصر السياسة المالية المحذوفة، والقيمة المضافة في هذا البحث هو إجراء مقارنة بين الجزائر مع بعض الدول واستخدام نماذج البيانات الطولية في هذه الدراسة حيث أن الدراسات التي أسقطت هذه النماذج على موضوع السياسة المالية على المستوى الوطني قليلة جدا

صعوبات البحث:

أثناء القيام بهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات والتي تواجه جل الباحثين المستعينين بالأدوات الكمية وتتمثل في:

-تضارب البيانات والمعطيات الخاصة بالدراسة وهذا لاختلاف وتعدد مصادر تجميعها

-انقطاع في السلاسل الزمنية الخاصة ببعض البلدان مما أدى إلى استثنائها من الدراسة.

هيكل الدراسة:

بغرض تحقيق أهداف البحث والإلمام بمختلف جوانبه تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول حيث خصص فصلين للجانب النظري وفصلين للجانب التطبيقي

في الفصل الأول سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية من خلال إبراز مفهومها وتطورها التاريخي تم تطرقنا إلى عرض أدواتها المختلفة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي وفي الأخير تطرقنا إلى آلية عملها في علاج المشاكل الاقتصادية.

أما في الفصل الثاني فسنتناول من خلاله مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ثم أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الكلاسيكية والحديثة ونماذج النمو الداخلي.

أما الفصل الثالث فسيتم التطرق فيه إلى تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج حيث سنتطرق إلى واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ثم إلى واقع السياسة

المالية والنمو الاقتصادي في بعض دول الخليج وهي السعودية، الإمارات ، الكويت، وفي الأخير نتطرق إلى تقييم وضعية السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج المذكورة آنفا.

وفي الفصل الرابع والأخير سنتطرق إلى الدراسة القياسية حيث سنقوم في البداية بتقديم دراسة وصفية للدول المذكورة سابقا بواسطة التحليل بالمركبات الأساسية ثم نقدم الجانب النظري للبيانات الطولية (بيانات بانل) من خلال عرض مفاهيم نماذج بانل الساكنة والديناميكية واختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك الخاصة بهذه النماذج، وفي الأخير نقوم بتقدير نماذج البانل وتحليل النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها وذلك بفضل أدواتها المتعددة خاصة الإنفاق الحكومي والضرائب وقد احتلت السياسة المالية هذه المكانة والأهمية بشكل واضح بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 التي أظهرت قصور الفكر الكلاسيكي في علاج هذه الأزمة التي طال أمدها، وعلى إثر ذلك برزت الأفكار التي تنادي بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والتخلي عن دورها الحيادي الذي تبنته المدرسة الكلاسيكية، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي تطورت السياسة المالية وأصبح لها دورا مهما وإيجابيا في علاج الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخول والقضاء على البطالة ودعم مسيرة التنمية، وعلى هذا الأساس نتناول في هذا الفصل مفاهيم أساسية عن السياسة المالية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية وتطورها

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية وحدود فعاليتها.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطورها بتطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي، فمع تطور النشاط الاقتصادي للدولة ازدادت مكانة السياسة المالية واكتسبت أهمية كبيرة ضمن السياسات الاقتصادية نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية وما تسعى إلى تحقيقه من أهداف اقتصادية واجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

الفرع الأول:مفهوم السياسة المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة وتطور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية[1] ،ويعكس مفهوم السياسة المالية حاجات المجتمع وتطلعاته ففي ظل الدولة الحارسة ركز الاقتصاديون على مفهوم توازن الموازنة العامة وبعد مجيء كينز وظهور مبدأ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تطور مفهوم السياسة المالية وأصبحت أداة لحل المشاكل الاقتصادية، وقد تعزز استعمال هذا المصطلح على نطاق أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال للبروفيسور Alain. H. Hansen .

ويردّ كتّاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة Fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة[2] ، والفكر المالي يزخر بتعاريف عديدة للسياسة المالية نسوق بعضا منها:

–تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تقوم بموجبها الحكومة استخدام نفقاتها وإيراداتها من أجل تحقيق التأثيرات المرغوبة واستبعاد التأثيرات غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والاستخدام[3].

[1] فهد مغيمش الشمري،السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة،دار الأيام،عمان،الطبعة الأولى،2017، ص16.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام،دار النهضة العربية،بيروت، 1992 ص 44.

[3] فليح حسن خلف، المالية العامة،عالم الكتب الحديث،الطبعة الأولى،2008، ص 335

–وتعرف أيضا على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة[1].

–ويعرفها البعض بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

–ويمكن تعريفها بأنها تلك السياسة التي تهتم بالآثار الكلية للإنفاق الحكومي والضرائب على الدخل والإنتاج والاسنخدام[3].

– ويقصد بها أيضا استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتقده من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي[4] .

ومن خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أن السياسة المالية هي أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي، والتي تستعمل فيها نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى إليها أي أنها وسيلة الدولة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

الفرع الثاني:تطور السياسة المالية عبر الفكر الاقتصادي والمدارس الاقتصادية

شهدت السياسة المالية تطورا كبيرا وظل هذا التطور مرافقا لتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة خاصة بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 حيث أصبح للدولة دورا جديدا يختلف عن الأدوار التقليدية التي كانت تقوم بها سابقا، وانعكس تطور دور الدولة وتعدد وظائفها على الفكر المالي

[1] عبد المنعم فوزي، السياسة المالية والمالية العامة،دار النهضة العربية،بيروت،1971، ص 21

2 عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية،الطبعة الأولى، القاهرة،2003، ص 43

[3] S.N. Chand ; " Public Finance " ; Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd. ; New Delhi ; India ; 2008 ; p.258

[4] عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية،الطبعة الاولى،1997، ص 144

وعلى السياسة المالية بالخصوص وأصبحت هذه الأخيرة جزءا هاما من السياسة الاقتصادية وفيما يلي نستعرض مختلف المراحل التي مرت بها السياسة المالية:

1:السياسة المالية عند المجتمعات القديمة:

كان دور السياسة المالية في هذه المرحلة باهتا للغاية ، بحيث لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اهتمام المفكرين القدماء بماديات الحياة وبساطة الحياة الاقتصادية بالإضافة إلى قلة الظواهر الاقتصادية وضآلة وزن الاعتبارات المالية البحتة[1].

وأهم الكتابات التي تحتوي على كثير من مبادئ الفكر المالي يمكن استخلاصها من أعمال أفلاطون وأرسطو حيث نادى أفلاطون بضرورة تدخل السلطات مباشرة في مراقبة الأسعار ونوعية السلع بما يمنع الاستغلال وتوزيع الناتج في المجتمع بالتساوي على أفراد المجتمع كما حدد مجالات الإنفاق العام وهي الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين والحرفيين فضلا عن الإنفاق التحويلي على غير العاملين كالنساء والأطفال (الإعانات) كما أغفل أفلاطون الحديث عن استخدام الضرائب أو الرسوم سواء على الإنتاج أو التجارة.

أما أفكار أرسطو لا تختلف في إطارها العام عن معالم الفكر المالي لأستاذه أفلاطون من حيث الاهتمام بتحقيق العدالة بين المواطنين في التوزيع والأسعار ومنع الاحتكار أما فيما يخص الإنفاق العام فقد اتفقا على أهمية الإنفاق على التعليم والتدريب أما الاختلاف بينهما فيكمن في أن أرسطو يرى بأن التكافل (الإعانات) يجب أن يتم دون تدخل من جانب السلطات وإنما بدافع الإخاء والصداقة والعطف[2].

أما في العصور الوسطى فقد برزت أفكار الفيلسوف توماس الأكويني الذي أقر بأهمية التدخل الحكومي لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة إذا ما تعارضت مع الصالح العام وحق السلطات العامة في وضع حدود عليا ودنيا للأسعار ومراقبة وتنظيم السعر العادل في الأسواق وهو ما يؤدي أيضا إلى المحافظة على المستوى التقليدي للإنتاج في المجتمع[3].

---

[1] هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ص 39.

[2] حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007، ص 183.

[3] حمدي عبد العظيم، ص 190

2: السياسة المالية في الفكر الإسلامي:

احتلت السياسة المالية مكانة هامة في الفكر المالي الإسلامي وذلك لما لعبته من أدوار اقتصادية واجتماعية وسياسية في حياة الدولة الإسلامية ففي عهد الخليفة عمر بن الخطاب وبسبب الفتوحات الإسلامية اتسع نطاق الدولة شرقا وغربا وكثرت إيراداتها فتم إنشاء بيت المال ووضعت الدواوين وضبطت موارد بيت المال ومصارفه ، وبجانب الوظائف الأساسية التي كانت تقوم بها دولة الإسلام كالمحافظة على الأمن الداخلي وإقامة العدل والدفاع عن الوطن ونشر الدعوة الإسلامية كان لها وظائف اجتماعية تؤدي إلى رعاية الفقراء والمساكين والمحتاجين، وفي مصارف الزكاة و خمس الغنائم خير دليل على ذلك، فقد كانت مالية الدولة منذ البداية غير حيادية ولم تأخذ بمبدأ الحياد المالي بل كانت تقوم بتحصيل الإيرادات من الطبقات القادرة لتعيد توزيعها على الطبقات المحتاجة[1].

ويشكل بيت المال جزءا هاما من نظام المجتمع الإسلامي ودعامة قوية من دعائم حياته فهو المكان الذي يضم الأموال المجتمعة من الزكاة والمغانم والخراج لتكون تحت يد الخليفة يضعها فيما أمر الله به أن توضع بما يصلح شؤون الأمة، وكان بيت المال تموله موارد كثيرة أهمها: الخراج والجزية وخمس الغنائم وعشور التجارة والزكاة وهذه الأخيرة تعتبر موردا هاما من موارد بيت المال بحيث يمكن أن يمتلئ منها، عكس الموارد الأخرى التي لم يعد لها مكان في المجتمع الإسلامي اليوم ، أما عن أوجه إنفاق موارد بيت المال فقد جعلها الله إلى يد ولاة المسلمين يضعونها فيما يصلح من شأن الدولة الإسلامية وهكذا ذهب هذا المال كل مذهب في مذاهب الخير والنفع فسدّ فقر المسلمين وقوّى جيوشهم ودعم حصونهم وكفل أيتامهم[2] فالنفقات في ظل الفكر الإسلامي قسمت إلى نفقات لسد حاجات الدولة ونفقات تقوم على مبدأ التكافل والتضامن.

3: السياسة المالية عند التجاريين:

يمتد العصر التجاري من سنة 1600 إلى سنة 1667 وتميز هذا العصر بظهور اثنين من فلاسفة الفكر المالي وهما " توماس من " و " ويليام بيتي " وقد شهد هذا العصر توسعا كبيرا في النشاط التجاري وازدادت الأسواق على مستوى العالم الخارجي بسبب الكشوف الجغرافية واكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح والأمريكتين.

[1] عوف محمود الكفراوي،مرجع سابق، ص 181.

[2] محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الطبعة الأولى،2015، ص 26

إضافة إلى ذلك بدأ الاهتمام باكتشاف المعدن النفيس وجعله أهم أهداف التجارة مما جعل البعض يطلقون على هذا العصر اصطلاح المعدنيين إشارة إلى الأهمية التي شغلها المعدن النفيس في هذا العصر كل ذلك أدى إلى ازدهار التجارة الخارجية وإلى تدخل الدولة.

وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات وذلك بهدف حماية المنتج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلعة معينة.

كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور والأسعار وإنشاء الصناعات واهتمت بوسائل المواصلات[1].

من خلال ما سبق يظهر جليا اتجاه التجاريين إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية وتعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري وتقديس المعدن النفيس.

4- السياسة المالية عند الطبيعيين (الفيزيوقراط):

ظهر هذا الفكر في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر ومن أهم أقطابه الطبيب الفرنسي فرانسو كيناي وقد جاء هذا الفكر انعكاسا للعديد من الانتقادات الشديدة التي وجهت لفكر التجاريين فقد نادوا بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه وتوجهه نحو التوازن الطبيعي[2].

وأقام الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي، وتقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة ، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، ولذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حرياتهم وذلك بكافة الوسائل واعتبار الباعث الشخصي هو عامل المصلحة وهو الحافز الوحيد للتقدم على أساس عدم تعارضه مع المصالح الأخرى ومن هنا جاءت عبارتهم الشهيرة (دعه يعمل دعه يمر).

كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها عقيمة ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة وقاسوا قوة الدولة بالناتج

[1] هشام الجمل، مرجع سابق، ص 50-51

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997،ص 173

الصافي الذي يخرج من الأرض ، ولذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأراضي وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على المزارعين وعدم فرض أي ضرائب أخرى على أي أنشطة أخرى على أساس أن عبئها في النهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الزراعي[1].

مما سبق يتضح أن دور الدولة قد انحصر إلى أضيق الحدود الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر على الاقتصاد.

5: السياسة المالية عند الكلاسيك:

يعتبر الفكر الكلاسيكي أساس الفكر الرأسمالي وظهر بظهور مؤلف آدم سميث ثروة الأمم ويقوم الفكر الكلاسيكي على مجموعة من الدعائم أهمها أن هناك قوانين طبيعية تتحكم في تسيير أمور الطبيعة والكون والمجتمع لا يستطيع الفرد أو الحكومة تغييرها، وأن المنافسة الكاملة هي الإطار الأساسي الذي يتعين أن يعمل عليه جهاز السوق وأنه لا يوجد ثمة تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وفقا لمفهوم اليد الخفية لآدم سميث وأن العرض يخلق الطلب وفقا لقانون ساي للأسواق وأخيرا حيادية النقود في النشاط الاقتصادي.

والقاعدة العامة للفكر الكلاسيكي هي عدم تدخل الحكومة باعتبار أنه يؤثر على آلية عمل الأسواق وعلى قرارات الأفراد غير أن رفض الكلاسيك للتدخل الحكومي لم يكن مطلقا إذ أجازوه شريطة أن يكون حياديا وفي حالات ضرورية معينة هي مجالات الأمن والعدالة والدفاع والمرافق العامة التي تشبع حاجات يتعذر تحقيقها من خلال جهاز السوق ، وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها بداعي إشباع الحاجات السابقة في ضوء الفرضية الأساسية للكلاسيك قرروا أن يكون تدخل الحكومة في أدنى مستوى.[2]

و بسبب تحديد دور الدولة وقصره على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية آمن الكلاسيك بمبدأ الحياد المالي وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أي أهداف اقتصادية واجتماعية كذلك فإنهم يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة ويرفضون مسألة وجود عجز في الموازنة

[1] هشام الجمل، مرجع سابق ، ص 52-53

[2] عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي – الضرائب – الانفاق العام –الموازنة العامة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،دون سنة نشر، ص 9.

العامة ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد ومن ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيس للأنشطة الاقتصادية ووجود فائض في الميزانية يعني أن الدولة قد تمادت في فرض الضرائب ولذا لم يكن للموازنة أي أهمية اقتصادية وهم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي وقصر دورها على التوازن المحاسبي ولذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر في الآتي[1]:

- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها وهذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي.
- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة
- ضرورة المحافظة على توازن الموازنة سنويا.
- تفضيل الضرائب على الاستهلاك، على الضرائب على الادخار طالما أن الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال.

ومنه يمكن أن نلاحظ أن المفكرين الكلاسيك قد فصلوا بين النظرية المالية والنظرية الاقتصادية من جهة وبين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية من جهة أخرى وهذا يعد من أوجه النقص في النظرية التقليدية.

ونتيجة لتبني كثير من الدول لأفكار الكلاسيك وتمسكها بأسس السياسة المالية وفقا لهذا الفكر أفرز هذا العديد من المشاكل وأدى إلى تفاقم الأزمات والاختلالات الاقتصادية إلى أن وصلت ذروتها سنة 1929 فيما عرف بأزمة الكساد العالمي حيث ساد الكساد وانتشرت البطالة وعجز الفكر الكلاسيكي في إيجاد حلول لهذه الأزمة مما هيأ المجال لظهور الأفكار الكينزية.

6: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

جاء الفكر الكينزي انعكاسا لفشل الفكر الكلاسيكي في التعامل مع الكساد العظيم وقد تبلور بصدور مؤلف جون مينارد كينز الشهير النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود عام 1936 والذي اعتبر بمثابة

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية ،دار صفاء ، عمان، الطبعة الاولى،2010، ص 50 .

ثورة في مجال التحليل الاقتصادي نظرا لوضعه إطارا تحليليا جديدا أسهم في تفسير وتحليل ومعالجة التقلبات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي ومستويات البطالة والتوظف[1].

وقد انتقد كينز المبادئ التي قام عليها الفكر الكلاسيكي ووجه نقدا شديدا لقانون ساي في الأسواق وهو القانون الذي ينصرف إلى أن العرض يخلق طلبه عند أي مستوى من مستويات التوظيف وأثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف كما أوضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك وأكد وجود كثير من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة ليس دائما ذو سلوك رشيد ومادام الأمر كذلك فإن تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد لأن الدولة بحكم تكوينها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع[2].

وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤوليات الجديدة أن تصمم السياسات المالية أسسا جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد[3] ،واستنادا إلى ما سبق فإن دور السياسة المالية في النظرية الكينزية يرتبط بالعمل على تحقيق ما يلي[4]:

- العمل على زيادة الطلب الكلي الفعال لمعالجة حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام والتوسع فيه وبالذات من خلال سياسة الأشغال العامة التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع وما تؤدي إليه زيادة الدخول هذه من زيادة في الطلب.
- أن الحاجة للتوسع في الإنفاق العام وزيادته من أجل زيادة الطلب الكلي الفعال لمعالجة الكساد تقتضي التوسع في الإيرادات العامة وتنويع مصادرها ولذلك لم تعد الإيرادات العامة تقتصر على الضرائب فقط كما هو عليه الحال في النظرية الكلاسيكية بل إن حالة الاقتصاد وحاجته قد تفرض على الدولة اللجوء إلى مصادر أخرى للإيرادات كاللجوء إلى القروض وحتى الإصدار النقدي الجديد إذا اقتضت أهداف التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية ذلك.

[1] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق ص 11.

[2] هشام الجمل، مرجع سابق، ص 56.

[3] حامد عبد المجيد دراز ،السياسات المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004، ص30.

[4] فليح حسن خلف، المالية العامة ،مرجع سابق ،ص 31.

- أن التوازن في الميزانية العامة للدولة لم يعد بمعزل عن التوازن الاقتصادي العام والذي يتحدد من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي وإنما يعتبر جزءا مهما وأساسيا فيه خاصة إذا تم الأخذ في الاعتبار أن النظرية الكينزية لم تعد تعتبر التوازن الاقتصادي هذا محققا للاستخدام الكامل دائما كما ترى النظرية الكلاسيكية، بل إن حالة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي التي يتحقق عندها الاستخدام الكامل في الاقتصاد ليس إلا حالة واحدة من بين حالات عديدة لتحقيق التوازن هذا وقد تكون الحالة الأكثر ندرة في التحقق من بين الحالات العديدة الأخرى لهذا التوازن أما الحالات الأخرى فهي حالة التوازن عند مستوى الناتج دون مستوى الناتج المحقق للاستخدام الكامل وهو الأمر الذي تمثله حالة الكساد ويكون علاجها عن طريق زيادة الطلب الكلي الفعال من خلال زيادة الإنفاق العام وتقليل الإيرادات العامة أي إحداث عجز في الميزانية أي أن السياسة المالية تمارس دورا توسعيا في الاقتصاد والحالة الأخرى هي حالة التضخم والتي يحصل فيها التوازن عند مستوى الناتج اكبر من مستوى الناتج المحقق للاستخدام التام وعلاجها يكون عن طريق خفض الطلب الفعال عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العامة أي إحداث فائض في الميزانية أي أن الدولة ومن خلال سياستها المالية تمارس دورا انكماشيا في الاقتصاد.

ولذلك برزت أهمية زيادة دور الدولة وزيادة درجة تدخلها ومن ثم زيادة أهمية السياسة المالية وأهمية النشاط المالي للدولة من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة في علاج المشكلات التي تعترض عمل الاقتصاد ونشاطاته.

7:السياسة المالية في تحليل المدرسة النقدية:

سادت النظرية الكينزية على الفكر الاقتصادي خلال الثلاثينات إلى الخمسينات من القرن الماضي إلا أن الأوضاع الاقتصادية في كثير من البلدان المتقدمة في السبعينات خصوصا بعد هزات أسعار النفط جعلت النظرية عاجزة عن تفسير الظواهر وخاصة ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكينزي في تفسير أو مواجهة هذه الظاهرة وفي ظل هذه الأوضاع أحرزت المدرسة النقدوية نفوذا واسعا في تلك المدة وعلى رأسهم ملتون فريدمان[1].

ويعتقد النقدويون بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي وأن عدم استخدام

[1] فهد مغيمش الشمري،مرجع سابق، ص29.

السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي واعتقادهم أن الاقتصاد الحر الخاص مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي ويعتقد أنصار هذه المدرسة أن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة وهم بذلك يعارضون استخدام السياسة المالية إذ يعتقد النقدويون أن تطبيق سياسة مالية بحتة* من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا ما يسميه النقدويون بأثر المزاحمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى بالمرة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي[1].

السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية:

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهرت إلى الوجود حديثا فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية، إذ قامت مجموعة صغيرة من الاقتصاديين المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات بصياغة نظرية التوقعات العقلانية وهذا الإنجاه نما في رحم المدرسة النقدية ولكنها اعتمدت خطا بعيدا عن هذه المدرسة لاحقا وعدت من جانب آخر لزخم الآراء الكينزية وانقلابا ضد آراء فريدمان ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التوقعات يجب أن تكون على ما يسمونه بالتوقعات الرشيدة أي أن صانعو القرارات يتعلمون من أحداث الماضي ويستخدمون جميع المعلومات المتاحة لديهم لصياغة المستقبل وكذلك الافراد الذين يقومون بدورهم في توزيع كل ما يتوافر لديهم من الأدلة بما فيها الآثار المحتملة للسياسة الاقتصادية الحالية والمستقبلية، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطرق مختلفة وبالتالي تكون الآثار الفعلية لهذه السياسات مختلفة تماما مما يجعل السياسة المالية المرنة لا تؤدي غرضا نافعا لأن الأجور النقدية والأسعار سوف تتغير إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتهما الأصلية نتيجة الإقرار بمرونة كل من الأجور والأسعار، ويؤمن أصحاب هذه المدرسة بأن إدارة الاقتصاد بالسياسات

* يقصد بالسياسة المالية البحتة التغيير في الضرائب والانفاق دون أن يصاحبه تغير في عرض النقود.

[1] عباس كاظم الدعمي، مرجع سابق، ص 56.

المالية والاقتصادية التقديرية مكتوب عليه بالفشل فعند اتخاذ مثل هذه السياسات فإن ردود فعل الناس ستبطل محاولات الاستقرار لأن الأفراد يتعملون مع مرور الزمن ويجعلهم يتخذون أعمالا مضادة للسياسة[1]

السياسة المالية وفق تحليل اقتصاديات جانب العرض:

تؤكد مدرسة اقتصاديي جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي العرض الإجمالي بدلا من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال والتوظيف عن طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب والحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار والأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخفيض الموارد المثلى وليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل والإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، وبالتالي في العرض من اليد العاملة ورأس المال وهذا ما يؤكده أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار والاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك ومن جهة أخرى يتمثل تحليل التغير في الضريبة في معدل عائد العمل والادخار وليس النظر إلى تأثير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلا عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم وبشكل فعال في زيادة الادخار والاستثمار والذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

وردا على الاعترافات الموجهة من لدن عدد من الاقتصاديين النقوديين لثورة الثمانيات المالية وخصوصا مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيرا سلبيا في الإيرادات السيادية للدولة ومن ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، ونجد أن الإدعاء الأساسي لأنصار جانب العرض وردهم على ذلك قد استند إلى منحنى لافر الشهير ويؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات ومن ثم يسهم في العمل على توازن الموزانة العامة والفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد الوطني سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية ومن ثم حصيلة ضريبة أكبر غزارة.

ومن الواضح أيضا أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقودية يعطون للسياسة المالية وبالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس وهي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن النظام الضريبي والذي يقضي على المبادرة ويخلق تشوهات في الأسعار

[1] فهد مغيمش الشمري ومن معه ، مرجع سابق ، ص 29.

النسبية ومن ثم تخفيض موارد المجتمع، ولكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، ولعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي[1]:

-إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

-أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدية، أي الحد وبشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

-أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

-أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة المالية شهدت تطورات عدة وأصبحت تؤدي دورا إيجابيا ومهما بحيث لم تعد مرتبطة بأداء مهام محددة بل أصبحت أداة أساسية في التأثير على النشاطات الاقتصادية.

المطلب الثاني :أهمية السياسة المالية

في الوقت الحاضر برزت وتأكدت أهمية السياسة المالية بشكل واضح في كافة الدول نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاط الاقتصادي، حيث أن السياسة المالية ازدادت أهميتها فبعد الدور المحايد للسياسة المالية عند الكلاسيك والتي ترتبط بوجوب أن يقتصر دور الدولة في مهمة تأمين الدفاع والأمن وتوفير العدالة وفرض النظام وهو الأمر الذي يتطلب معه انخفاض النفقات إلى أقل قدر ممكن مما يجعل الحاجة إلى الإيرادات للازمة لتغطية هذه النفقات بأقل قدر ممكن وأن يرافق ذلك ضرورة تحقق التوازن في الميزانية العامة بحيث لا يتحقق أي فائض أو عجز فيها، ومن ثم فإنه في إطار وجهة النظر هذه لا يكون للسياسة المالية أي دور اقتصادي أو اجتماعي.

ومع حدوث أزمة الكساد العالمي خلال ثلاثينيات القرن الماضي أدت الحاجة إلى ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل علاج ما تضمنته أزمة الكساد من ضعف استخدام الطاقات الإنتاجية والفائض

[1] عباس كاظم الدعمي ، مرجع سابق ، ص 61.

من السلع والبطالة الواسعة وهو الأمر الذي أدى بمطالبة كينز بمعالجة ذلك باتباع سياسة مالية توسعية من أجل توفير الطلب الكلي الفعال واللازم لاستخدام الطاقة الإنتاجية غير المستغلة وتشغيل واستخدام الموارد وذلك من خلال سياسة مالية تتضمن التوسع في الإنفاق العام وهو الأمر الذي اقتضى أن تؤدي السياسة المالية دورا إيجابيا ومؤثرا في النشاط الاقتصادي[1].

فالسياسة المالية تساهم في معالجة الدورات الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات الدول وخاصة الرأسمالية منها حيث تقوم الدولة في أوقات الركود والكساد بزيادة نفقاتها على إيراداتها بشتى الوسائل لغرض زيادة الطلب الكلي الفعال إذا يعاني الاقتصاد عندها من قصور في الطلب الكلي وفائض في العرض أو بطالة في عناصر الإنتاج وعندما يزداد الطلب الكلي فإن العرض سيستجيب لهذا الطلب على شكل استخدام للطاقة الإنتاجية العاطلة وبذلك تسود حالة الاستخدام التام ويتم القضاء على البطالة والكساد، أما في حالة التضخم فإن الدولة تقوم بزيادة إيراداتها على نفقاتها بهدف تقليل الطلب الكلي والحد من ارتفاع الأسعار ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب والتقليل من الإنفاق العام.

كما أن للسياسة المالية دورا مهما في تنمية الاقتصاد في الدول النامية ويتم ذلك من خلال عدة إجراءات منها فرض الضرائب الجمركية العالية على السلع المنافسة للسلع المنتجة محليا على أن يتم ذلك كإجراء مؤقت لحين تمكن الصناعة الوطنية من الاعتماد على نفسها والإنتاج ضمن التكاليف والجودة التي تمكنها من المنافسة مع السلع الأجنبية في السوق المحلي وفي الخارج وكذلك تتمكن الدولة من تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية من خلال اتباع سياسة ضريبية تمييزية كالإعفاء الضريبي أو من خلال تقديم الدعم المادي وتقديم القروض الميسرة وكذلك تستطيع الدولة المساهمة في إعادة توزيع السكان جغرافيا من خلال ما تقدمة من امتيازات ضريبية لمن يسكن في الريف مثلا أو يسكن في المناطق الجديدة[2].

كما أن وجود فوارق كبيرة بين طبقات المجتمع أي عدم وجود توازن بين الشرائح الدخلية في المجتمع يجعل وجود شرائح دخلية كبيرة تحت حد الكفاف وبالتالي انخفاض مستوى معيشة شريحة كبيرة من أفراد المجتمع لذا تتدخل السياسة المالية عن طريق السياسة الضريبية لمحاولة تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال استخدام الضرائب التصاعدية على الدخول المرتفعة للحصول على فائض من الطبقة الغنية وتحويلها إلى الطبقة المحدودة الدخل في صورة دعم سلع ضرورية وإنشاء خدمات لا يستفيد منها إلا محدودي الدخل

[1] فليح حسن خلف،المالية العامة، مرجع سابق ، ص 336.

[2] سعيد علي العبيدي،اقتصاديات المالية العامة،دار دجلة،الطبعة الأولى،عمان، 2011 ، ص 233.

ولا يتحمل تكاليفها إلا مرتفعي الدخل مثل الخدمات الصحية المتمثلة في المراكز والمستشفيات الحكومية وخدمات اجتماعية كدور المسنين ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية المتمثلة في المدارس ودور الحضانة الحكومية علاوة على الإسكان الشعبي الذي يتم توزيعه على محدودي الدخل والفقراء الذين ليس لهم أي مأوى معيشي[1] .

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي يمكن من خلالها التأثير على النشاطات الاقتصادية فهي تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطور اقتصادها والأوضاع السائدة فيه.

فالسياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية باستخدام أدواتها المختلفة ويمكن استعراض أهداف السياسة المالية كالآتي:

الفرع الأول: تحقيق التشغيل الكامل:

يقصد بمستوى التشغيل الكامل ذلك المستوى من التشغيل الذي يتحقق من خلال الاستخدام الكفء لقوة العمل مع قبول وجود معدل عادي من البطالة الذي ينتج عن التغيرات والظروف الهيكلية للاقتصاد[2] ، وتزايد الاهتمام بهذا الهدف من طرف حكومات البلدان المختلفة خاصة بعد أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي إذ أصبح للسياسة المالية دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لغرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل الوطني[3] ، وحيث أن العلاقة بين مستوى العمالة ومستوى الطلب الكلي علاقة طردية فكلما يرتفع مستوى الطلب الكلي زادت الإيرادات المتوقعة من بيع المنتجات ومن ثم زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي سيزيد الطلب

[1] أحمد عبد السميع علام، المالية العامة المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولى،2012 ، ص 302..

[2] وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق،الدار الجامعية،الاسكندرية،الطبعة الأولى،2010،ص 158.

[3] نزار كاظم الخيكاني،حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية،عمان، الطبعة الثانية،2013، ص 25

على عنصر العمل وحصول ارتفاع في مستوى العمالة[1] ويتضح أن دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل في مستوى الطلب وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا ، الذي يعمل بدوره على زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة مستوى التشغيل.

الفرع الثاني: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تؤدي السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة البطالة والتضخم من خلال قدرتها على ضبط معدلات البطالة من جهة ومعدلات التضخم من جهة أخرى، ويعبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي عن تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الحقيقي[2].

وموضوع الاستقرار الاقتصادي يمكن تجزئته إلى ثلاثة أهداف اقتصادية محددة وهي: نمو الناتج الحقيقي، العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وهذه الأهداف مترابطة ومتداخلة فمن دون العمالة الكاملة فإن الناتج المحتمل في بلد ما لن يتحقق كاملا كما تؤدي تقلبات الأسعار إلى سيطرة عدم التأكد وعرقلة النمو الاقتصادي[3].

ويتلخص دور السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف من خلال جانبين للسياسة المالية هما السياسة المالية التوسعية والسياسة المالية الانكماشية ففي حالات الكساد ينخفض الطلب على الاستهلاك والاستثمار ويتوقف الجهاز الإنتاجي ويكون من الضروري أن تعمل السياسة المالية على رفع الطلب الفعال عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا أي استخدام السياسة المالية التوسعية أما السياسة المالية الانكماشية فتستخدم في معالجة حالات التضخم وتزايد معدلات الأسعار تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات الاستهلاك مما يحد من ارتفاع الأسعار، أو من خلال رفع الضرائب الذي ينعكس على انخفاض معدل

[1] فهد مغيمش الشمري، مرجع سابق، ص 18.

[2] وليد عبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،بيروت،لبنان،الطبعة الاولى،2010، ص 68

[3] جيمس جوارتيني،ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، ،دار المريخ،الرياض، السعودية،1999،ص 195.

الدخل القابل للتصرف الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض مستوى الطلب الكلي ويمكن استخدام مزيج من الحالتين أي تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب معا[1].

الفرع الثالث: إعادة توزيع الدخل الوطني:

أدت الحرية الاقتصادية وخضوع الإنتاج لقوى السوق إلى اتساع الفوارق بين الطبقات في المجتمع فالطبقات الغنية تزداد ثراء بينما تزداد الطبقات الفقيرة بؤسا ويرجع ذلك لسوء توزيع الدخل واستئثار مالكي وسائل الإنتاج بالقدر الأكبر منه. ونظرا لما يمثله هذا الوضع من مخاطر سياسية فإن السلطات تتدخل لعلاجه عن طريق استخدام قدرتها في فرض الضرائب وتوجيه الإنفاق العام نحو تقليل الفوارق بين الطبقات[2].

ويقصد بكيفية توزيع الدخل الوطني أو هيكل الدخل الوطني هو كيفية توزيع الدخل الوطني على العمل وإنتاجيته وما يمتلكه الفرد من وسائل إنتاج ومقدرة هذا الفرد على توظيف هذه العناصر الإنتاجية[3] أما إعادة توزيع الدخل فيقصد بها إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بهدف التقليل من التفاوت بين طبقات المجتمع.

وتستطيع الدولة أن تؤثر على التوزيع الأولي للدخل وذلك من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج، ومن ثم توزيع الدخول الجديدة في شكل أجور وعلاوات وأرباح على المشاركين في الإنتاج كما تعتمد الدولة على تحديد مكافآت عوامل الإنتاج سواء في صورة أجور أو أرباح، كما تقوم بتحديد أسعار السلع والخدمات وتستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد وذلك باعتماد تعديلات في التوزيع الأول، فتقوم بالاعتماد على الضرائب المباشرة المقتطعة بصورة تصاعدية من فئة أصحاب الدخل الكبير ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع الأقل دخلا بصرف نفقات تحويلية أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن النتيجة تكون عكسية أي أن التوزيع لا يكون لصالح الأفراد الأقل دخلا[4].

[1] فهد مغيمش الشمري ومن معه ، مرجع سابق ص 20.

[2] مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام –المالية العامة–،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، 2004 ص 248.

[3] محمد خصاونة،مرجع سابق، ص79.

[4] برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2015، ص 58.

كما تستطيع الدولة أن تقوم بالاستثمارات في المناطق النائية أو تمنح إعفاءات ضريبية للمستثمرين تشجيعا لهم على الاستثمار في تلك المناطق بهدف إزالة الفوارق الإقليمية وعموما فإن السياسة المالية تعمل على تقليص التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الفرع الرابع : تخصيص الموارد:

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة في نفس الوقت الذي تتوفر فيه موارد بشرية وطبيعية ورأس المال،غير أن المشكلة تتمثل في تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة وبإمكان السياسة المالية أن تتدخل في إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة ، ويقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:

–تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص

– تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك

– تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص

– تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخاصة[1].

ويمكن للدولة باستخدام أدواتها المالية أن تحقق تخصيص الموارد المتاحة وذلك من خلال تحديد أولويات المشروعات التي يمكن أن تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني فتتجه نحو زيادة الإنفاق عليها[2] ، ويمكن للدولة أن تخفض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات والأنشطة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص أو القطاعات المتعثرة، كما يمكن إعفاء بعض الفروع بشكل كامل من الضرائب مثل القطاع الزراعي، وتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تطويرها، وعلى العكس يمكن رفع الضرائب والرسوم على بعض المجالات التي تريد الدولة الحد منها مثل المشروبات الكحولية والتبغ وغيرها.

[1] دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004 ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005 ص 84.

[2] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 308.

الفرع الخامس: تحقيق التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الأولويات التي تسعى إليها الدول و تعزز الاهتمام بهذا الهدف خلال المدة مابين الحربين العالميتين واستحوذت على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية، ويمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية بأنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[1].

وبعد اتساع دور الدولة أصبحت السياسة المالية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدولة للوصول لتنمية اقتصادية شاملة وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع فبإمكان الدولة تمويل ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الإيرادات وتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف.

فبالنسبة للاستثمار الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وفيما يتعلق باستثمارات الدولة فمصادر التمويل تتمثل في مدخرات الدولة الناتجة عن صافي نشاطات المؤسسات التي تملكها الدولة أو تحقيق فائض في الموازنة عن طريق زيادة الإيرادات الضريبية وتقنين النفقات الحكومية أو اللجوء إلى القروض الداخلية والإصدار النقدي أو التمويل من الخارج عن طريق القروض الخارجية وجذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة[2].

رغم تعدد أهداف السياسة المالية إلا أنها تتفاوت وتتضارب فيما بينها وتختلف من دولة لأخرى أو في نفس الدولة باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فتحقيق عدالة توزيع الدخول قد يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق خطط التنمية قد يؤدي إلى سوء توزيع الدخول والثروات، وتمويل بعض خطط التنمية قد يتطلب إحداث تضخم لفترة محدودة مما يتعارض مع هدف الاستقرار الاقتصادي[3] ومما سبق يتبين أنه ينبغي المفاضلة بين هذه الأهداف تفاديا لبعض المشاكل.

[1] مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2007، ص 123.

[2] طارق الحاج،المالية العامة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2009،ص 206.

[3] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق ،ص 63.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

عرفنا فيما سبق أن السياسة المالية أداة من أدوات الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي مستخدمة نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أي أنه بإمكان الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر فيه عن طريق الأدوات الأساسية للسياسة المالية المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: النفقات العامة

مع اتساع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية ازداد حجم النفقات العامة وتعددت أنواعها وانتقل دورها من الحيادي إلى الدور الايجابي والفعال في النشاط الاقتصادي وأصبحت تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول وسنتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنفقات العامة وتقسيماتها وآثارها على النشاط الاقتصادي ضمن النقاط التالية:

الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة:

ثمة تعريفات عدة وضعت لتحديد ماهية النفقة العامة إذ يعرفها البعض بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بغرض تحقيق نفع عام[1].

وتعرف أيضا بأنها المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة[2].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن النفقة العامة لها ثلاثة أركان أساسية وهي:

1- النفقة العامة مبلغ نقدي: تأخذ النفقة العامة الشكل النقدي حيث تدفع الدولة أو أحد هيئاتها العامة مبالغ نقدية من أجل الحصول على السلع والخدمات بغرض إشباع الحاجات العامة، واستنادا إلى ذلك لا تعتبر الوسائل غير النقدية التي قد تقوم الدولة بدفعها للحصول على ما تحتاجه منتجات أو منح للمساعدات من باب النفقات العامة كما لا تعتبر نفقات عامة المزايا العينية مثل السكن المجاني أو النقدية كالإعفاء من الضرائب أو منح الألقاب والأوسمة التي تقدمها الدولة لبعض الأفراد[3] ،وأخذت النفقة العامة الصورة النقدية لسهولة تداولها واستخدامها حسابيا وتسهيل الرقابة عليها.

[1] عاطف وليم أندراوس،مرجع سابق، ص 99.

[2] محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة،عمان،الاردن، الطبعة الاولى، 2008، ص 278.

[3] محمد ساحل،المالية العامة،دار جسور، الجزائر،الطبعة الاولى،2017، ص 11.

2- صدور النفقة العامة من قبل شخص عام: يعتبر شرط الطبيعة القانونية للقائم بالنفقة أحد الشروط الأساسية لكي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة إذ يتعين لاعتبار النفقة من قبيل النفقات العامة أن تتم عن طريق شخص معنوي عام قد يكون الحكومة أو إحدى الوحدات التابعة لها[1]، وعلى هذا الأساس فإنه لا تعتبر نفقة عامة الأموال التي يصرفها الأفراد أو الهيئات والمؤسسات الخاصة حتى ولو كان هدفهم تحقيق منفعة عامة مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب وشق الطرق[2].

3-الغرض من النفقة العامة هو إشباع حاجة عامة: يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبالتالي لا يمكننا اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه لإشباع حاجة خاصة أو تحقيق منفعة خاصة، وتبرير ذلك يعود إلى سيادة مبدأ العدالة والمساواة داخل المجتمع إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب ومن ثم فيجب أن يتساووا كذلك في الاستفادة من النفقات العامة للدولة[3].

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة:

نتيجة لازدياد حجم النفقات العامة وتعدد أنواعها وأغراضها والدور الذي أصبحت تلعبه في النشاط الاقتصادي تبعا لازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي دعت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى أقسام مميزة حسب معايير محددة، ونستعرض أهم تقسيمات النفقات العامة فيما يلي:

1- التقسيم النظري (العلمي) للنفقات العامة: وهي التقسيمات التي تستند إلى معايير اقتصادية وتوجد عدة أنواع من التقسيمات النظرية للنفقات العامة ومن أهمها ما يلي:

1-1: تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: أي تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها وتكرارها السنوي وتقسم إلى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية:

أولا: النفقات العادية: هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية والانتظام وتتكرر من سنة لأخرى ولا يعني التكرار هنا ثبات مقدار النفقة كل عام فقد تتغير قيمتها بالزيادة أو النقصان مثل نفقات الرواتب والأجور تعتبر من النفقات العادية[4].

---

[1] عاطف وليم أندراوس،مرجع سابق، ص 101.

[2] سوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العامة،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2000، ص29.

[3] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة:النفقات العامة –الايرادات العامة–الميزانية العامة للدولة،ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة،2010، ص 61.

[4] مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 210.

ثانيا:النفقات غير العادية: وهي تلك النفقات التي تتصف بعدم دوريتها وانتظامها وبعدم تكرارها في الموازنة العامة سنويا، وتشمل النفقات الاستثنائية أو الطارئة كالإنفاق على الحروب والكوارث والإنفاق على المشاريع الإنمائية الكبرى[1].

1-2: تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها: أي تقسيم النفقات العامة حسب آثارها الاقتصادية على الدخل الوطني وتقسم إلى نوعين نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

أولا:النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع أو الخدمات المنتجة ،وتمثل دخول حقيقية حصل عليها الأفراد أو القطاع الخاص مقابل المشاركة في عملية الإنتاج، وهذه النفقات تعد ضرورية بالنسبة للدولة، لأنها تحصل في مقابلها على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة[2].

ثانيا:النفقات التحويلية: يقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال ،بل تحويل جزء من الدخل الوطني من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات محدودة الدخل ويعني هذا أن هذه النفقات تكتفي بتحويل القدرة الشرائية بين الأفراد أو الجماعات مع بقاء مجموع الدخل ثابتا حيث تجري الدولة هذه التحويلات دون مقابل[3].

1-3: تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: يهدف هذا التقسيم إلى إبراز الغرض الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه من وراء صرف النفقة ونوجزها كما يلي[4]:

- نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي.
- نفقات الخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مجالات الصحة والتعليم والمواصلات.
- النفقات الاجتماعية التي تصرف بغرض تحقيق أغراض اجتماعية معينة، مثل المساعدات الاجتماعية، ونفقات إعادة توزيع الدخل.
- النفقات الاستثمارية الموجهة لتكوين رؤوس الأموال العينية، من أهمها نفقات الإنشاء والتعمير، ونفقات الاستثمارات العامة الموجهة من الدولة.

2-التقسيم الوضعي (العملي) للنفقات العامة: ويطلق على هذا التقسيم أحيانا مسمى تبويب النفقات العامة وهي تتناول بالبحث تقسيمات النفقات حسب ظهورها في وثائق موازنات الدول إذ أن كل دولة

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق ص 282.

[2] محمد ساحل ،مرجع سابق، ص23.

[3] عادل أحمد حشيش ،مرجع سابق ص 67.

[4] برحماني محفوظ ، مرجع سابق، ص 33.

من دول العالم ترتب نفقاتها في وثيقة موازنتها بطريقة ما تحكمها اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية ومما يجدر ذكره أن النفقات لا تظهر بشكل أرقام إجمالية وإنما بشكل تفصيلي لتسهيل تنفيذها والرقابة على تنفيذها، وتقسم النفقات عادة إلى فئات متجانسة، ويجري تبويب أنواع النفقات بطريقة تبين أهمية كل نوع منها وتسهل مقارنة بعضها بالبعض وتتبع كل دولة التبويب الذي تراه مناسبا لأوضاعها وتوجد عدة أنواع للتقسيمات الوضعية أهمها التبويب الإداري والتبويب النوعي والتبويب الوظيفي[1].

الفرع الثالث: ضوابط الإنفاق العام: تخضع النفقات العامة إلى مجموعة من القواعد والضوابط التي ينبغي الالتزام بها من أجل أن تحقق الآثار والأهداف المرجوة منها وتتمثل هذه الضوابط فيما يلي:

1-ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام تحقيق أكبر منفعة ممكنة، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي ترتب عليها، ولذلك فإن تدخل الدولة بالإنفاق العام في مجال معين دون حصول منفعة تعود على الأفراد من هذا الإنفاق فهذا يعني أن هذا الإنفاق لا مبرر له[2].

2- ضابط الاقتصاد في النفقات: يعني هذا الضابط حسن وكفاءة استخدام الموارد بحيث يتم تلافي أي تبديد أو إسراف في النفقات العامة، وأن يتم ترشيدها وتوفير العقلانية فيها بحيث تحقق النفقات العامة نفعا يبرر الإنفاق عليها بالشكل الذي يجعل النفع العام المتحقق منها يكون بأقصى قدر ممكن، وباستخدام أقل قدر ممكن من النفقات العامة، وهذا يقتضي تحليل أوجه الإنفاق العام وما تتطلبه من إنفاق[3]، ولا يعني هذا الضابط تقليص الإنفاق العام والتقليل منه وإنما يعني عدم التبذير واستخدام أقل حجم من النفقة العامة لأداء نفس الخدمة.

3-ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام: حتى يمكن التحقق من توافر المنفعة والاقتصاد واستمرار توافرها بالنسبة للنفقة العامة، فإنه يمكن التوصل إلى ذلك من خلال تقنين كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة والذي يتمثل في احترامها لكافة الإجراءات القانونية التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية عند إجراء الإنفاق العام وبواسطة مختلف أساليب الرقابة وصورها المتعارف عليها في هذا المجال[4].

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 286.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 51.

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سابق ص 113.

[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 84.

الفرع الرابع : ظاهرة تزايد النفقات العامة:

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني بغض النظر عن درجة نمو الدولة الاقتصادي والنظام السياسي السائد فيها، وأول من قام بدراسة هذه الظاهرة هو الاقتصادي فاجنر لما تطرق في دراسة له تتعلق بالنفقات العامة وتزايدها خرج بنتيجة فحواها وجود علاقة طردية بين ازدياد الدور المالي للدولة مع تطورها الاقتصادي[1]، ولابد من الإشارة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه فازدياد الإنفاق الحكومي ترجع إلى أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية:

1-الاسباب الظاهرية: يقصد بها زيادة النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي[2]:

1-1: انخفاض قيمة النقد: والذي يرجع إلى ارتفاع الأسعار، مما يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما زاد انخفاض قيمة النقود للحصول على نفس القدر من السلع والخدمات.

1-2: اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: أي طريقة القيد في الحسابات.

1-3: زيادة السكان: الذي يؤدي إلى زيادة النفقات العامة في مجال الخدمات كالصحة والتعليم والأمن، وعلى هذا فإن زيادة حجم النفقات العامة بنفس نسبة التزايد السكاني يعني أن زيادة النفقات العامة ليست سوى زيادة ظاهرية فقط.

1-4:التوسع الإقليمي: وهو يشبه إلى حد كبير أثر زيادة السكان لأن الزيادة تطرأ على مساهمة الدولة التي تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم النفقات العامة وهذه الزيادة ظاهرية لأنها لم تؤد إلى زيادة النفع العام.

2-: الأسباب الحقيقية: ويقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى ازدياد الأعباء العامة بنسبة ما وترجع هذه الأسباب إلى[3]:

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ، ص 89.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات، مرجع سابق، ص 333.

[3] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثالثة، 2006، ص 188.

2-1:الأسباب الاقتصادية: وهي ناتجة عن تخلي الدولة عن حيادها وتوسعها في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات.

2-2: الأسباب السياسية: وتتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة دمقرطة الحكم، التوسع في اللامركزية، زيادة التزام الدولة تجاه القضايا الدولية ، زيادة الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية.

2-3: الأسباب الاجتماعية: وهي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم والمدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية وهذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة ومنه زيادة النفقات العامة.

2-4: الأسباب الإدارية: ويتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع عدد الولايات مثلا) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإدارية وعدد الموظفين.

الفرع الخامس :الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تحدث النفقات العامة آثارا هامة على الاقتصاد، لذلك تعتبر دراسة هذه الآثار أمرا في غاية الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على النتائج المترتبة عن تغيرات حجم الإنفاق وأثره على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وهذه الآثار قد تكون مباشرة وقد تكون غير مباشرة.

1- : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة: وتتمثل هذه الآثار فيما يلي:

1-1: أثر النفقات العامة على الناتج الوطني: وتتوقف درجة تأثيره على مدى كفاءة استخدامه وتؤثر النفقات العامة على الناتج الوطني من خلال:

-زيادة القدرة الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج.

-إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة مما يزيد من الناتج الوطني.

-يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر سيكون إيجابيا أما إذا كان العكس فسيكون له أثر سلبي[1].

1-2: أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على الاستهلاك الوطني من خلال مايلي[2]:

-قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا، بدلا من توزيع دخول أكبر عليهم فهذا العمل يعد نوعا من تمويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو شراء أثاث وسيارات مجانية من أجل السير الحسن للمرافق العامة، أو تقديم الخدمات الصحية والمدرسية المجانية.

-قيام الدولة بتوزيع الدخول من مرتبات ومعاشات ومكافآت للعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال، فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك ويزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك.

1-3:أثر النفقات العامة على الادخار الوطني: تؤدي النفقات العامة بصفة عامة إلى زيادة الادخار الوطني، فبالنسبة للنفقات العامة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بما تنطوي عليه من زيادة في الادخار الوطني (بفرض ثبات الميل للادخار) أما بالنسبة للنفقات العامة الاستهلاكية أو الإعانات الحكومية (النفقات العامة التحويلية) فإنها تؤدي إلى ميل المستفيدين إلى الادخار سواء اتخذت هذه النفقات صورة خدمات مجانية أو إعانات اقتصادية أو اجتماعية[3].

1-4:أثر النفقات العامة على العمالة: تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد ومحاربة البطالة، فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها وتتبع بعض الدول سياسة المشروعات العامة ذات النفع العام كالطرق والمباني الحكومية وغيرها لأجل تنفيذ برنامج استثماري مما يوفر فرص العمل للمتعطلين عن العمل[4].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ،مرجع سابق، ص 60.

[2] نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان، الاردن، 2006، ص 64.

[3] محمد ساحل، مرجع سابق، ص 56.

[4] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق :ص 335.

1-5:أثر النفقات العامة على توزيع الدخل: تؤثر النفقات العامة في توزيع الدخل على الأفراد المشاركين فيه بصفتهم منتجين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع الأولي كما تؤثر على الدخل على الأفراد بصفتهم مستهلكين وهو ما يعرف بمرحلة التوزيع النهائي.

-تؤثر الدولة بنفقاتها العامة على توزيع الدخل بين المنتجين من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج، وتوزيعها في شكل أجور وعلاوات وأرباح، كما تعتمد الدولة على تحديد مكافآت عوامل الإنتاج، سواء في صورة أجور أو أرباح كما تقوم بتحديد أسعار السلع والخدمات.

-تتدخل الدولة في إعادة توزيع الدخل وذلك باعتماد تعديلات على التوزيع الأول، فتقوم بالاعتماد على على الضرائب المباشرة المقتطعة من أصحاب الدخل الكبير، ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع الأقل دخلا بصرف نفقات تحويلية[1].

2- الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة: تحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة على الاستهلاك والإنتاج من خلال الأثر الخاص بعاملي المضاعف والمعجل[2].

2-1:أثر المضاعف: تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار في الدخل الوطني ومؤدى أفكار كينز أن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها في ضوء ما تؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، ويمكن تعميم فكرة المضاعف وتحليل أثره ليشمل الظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام.

2-2:أثر المعجل: يشير اصطلاح المعجل إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل الوطني والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية عن زيادة الإنفاق الأولي (أثر المضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار.

[1] برحماني محفوظ، مرجع سابق، ص: 58.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 117.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لقيام الدولة بوظائفها يتطلب الأمر حصولها على موارد لتغطية النفقات العامة وهذه الموارد المالية يطلق عليها الإيرادات العامة للدولة، وتعرف بأنها الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة، وتعتبر الإيرادات العامة من أهم أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وتعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة وأهم هذه الإيرادات هي إيرادات أملاك الدولة والرسوم والضرائب، القروض والإصدار النقدي.

الفرع الأول:إيرادات أملاك الدولة: تحصل الدولة على جزء من إيراداتها من مداخيل الأملاك التي تملكها وقد شاع استخدام لفظة الدومين في الدراسات المالية على أملاك الدولة ويقسم الدومين إلى نوعين هما[1]:

1-:الدومين العام: يتكون من أملاك الدولة المعدة للاستعمال العام كالطرق والمتاحف والموانئ تخضع هذه الأملاك للقانون العام ولا يجوز بيعها أو الاستيلاء عليها وعادة لا يدر هذا النوع إيرادا للدولة إلا أنه في بعض الأحيان تفرض الدولة بعض الرسوم على المستفيدين من هذه الأملاك لغرض تنظيم استغلالها.

2-:الدومين الخاص: يتكون من أملاك الدولة المعدة للاستغلال التجاري مثل المصانع والفنادق ووسائل النقل وتخضع هذه الأملاك للقانون الخاص وتستطيع الدولة بيعها أو تأجيرها وعادة ما تدر هذه الأملاك إيرادات عامة للدولة، ويضم الدومين الخاص مايلي[2]:

2-1:الدومين العقاري: ويضم كل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والمباني والطرق والسدود وغيرها من الممتلكات العقارية للدولة.

2-2:الدومين التجاري والصناعي: ويضم تلك المشروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة وتديرها بنفسها*.

---

[1] سعيد علي العبيدي،مرجع سابق ، ص108.

[2] عيسى خليفي،هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس،عمان،الطبعة الأولى،2011، ص45.

* تقوم الدولة ببعض المشاريع الصناعية والتجارية لعدة اعتبارات منها ضخامة الاستثمارات المطلوبة مثل مشاريع الصناعات الثقيلة ومشاريع الطاقة أو المشاريع الاستراتيجية والتي تهم الأمن الوطني أو لأهميتها بالنسبة للمواطنين ولعدم تمكين القطاع الخاص من احتكارها وبيعها بأسعار تضر برفاهية المواطنين مثل مشاريع الكهرباء والاتصالات والأدوية.

2-3:الدومين المالي: ويقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحقق للدولة إيرادات على شكل أرباح وفوائد.

الفرع الثاني :الرسوم: الرسوم هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة تنفرد الدولة بأدائها، كالرسوم القضائية ورسوم تسيير السيارة، وكانت الرسوم تشكل أهمية في موارد الدولة ومع التطور الاجتماعي فقدت هذه الأهمية نظرا لتحديد الرسم في تكلفة إنتاج الخدمة أو أقل إلا أنها مازالت تشكل نسبة من الإيرادات العامة يمكن استعمالها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فرفع رسوم مزاولة بعض الأنشطة الاقتصادية قد يحد منها، وتخفيض رسوم التعليم يزيد من عدد المنتفعين به مما يكون له الأثر في رفع المستوى الاجتماعي[1].

وتحصيل الرسوم يتصف بالبساطة والتقليل من الإجراءات الشكلية فهو يدفع عن طريق إيصال أو كشف أو باستعمال الطوابع.

الفرع الثالث :الضرائب

مع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية أصبحت الضرائب من أهم الأدوات المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد أن كان دورها يقتصر على الهدف المالي فقط، وتتمثل السياسة الضريبية في[2] مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع.

1-ماهية الضريبة وخصائصها: تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة لدى جميع الدول نظرا للدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية وتأثيراتها على المجتمع.

1-1: تعريف الضريبة:

تعرف الضريبة بأنها فريضة نقدية يدفعها الفرد بشكل إجباري ونهائي إلى الدولة أو أحد هيئاتها العامة، مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة، ودون أن يتوقع الحصول على منفعة خاصة[3].

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 39.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية: مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الاسكندرية ، دون سنة نشر، ص 10.

[3] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، ص 92.

وتعرف أيضا بأنها اقتطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية، بطريقة نهائية، وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة[1].

كما تعرف بأنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفراد جبرا وبصفة نهائية دون مقابل وذلك لتحقيق أهداف المجتمع[2].

1-2: خصائص الضريبة: من خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد واستنتاج خصائص الضريبة على النحو التالي[3]:

- **الضريبة ذات شكل نقدي:** خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها، أخذت الضريبة صفة الاقتطاع من مال المكلف.
- **الضريبة فريضة جبرية:** الضريبة تفرض جبرا، أي أن المكلف ليس حرا في دفعها، بل إن السلطات العامة هي التي تحدد مقدار الضريبة وكيفتها وموعد دفعها.
- **الضريبة تفرض وفقا لمقدرة المكلفين:** إن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفق قدرتهم التكليفية.
- **تفرض الضريبة بلا مقابل:** أي أن المكلف بدفع الضريبة لا يحصل على مقابلها نفع خاص به ولا يعني ذلك أن دافع الضريبة لا يفيد منها بل إنه يفيد بصفته واحدا من الجماعة من الإيرادات الضريبية على المرافق العامة.
- **هدف الضريبة تحقيق نفع عام:** وهذه الصفة من أبرز علامات التطور الذي مرت به الضريبة فالقوانين والدساتير منعت استخدام الإيرادات الضريبية في إشباع الحاجات الخاصة بل يجب أن تخصص إيرادات الضريبة لتحقيق المنفعة العامة.

2- الأساس الفني للضرائب: يذهب فقهاء المالية العامة إلى إسناد حق الدولة في فرض الضرائب وإلزام الأفراد بدفعها إلى نظريتين هما نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي ونظرية التضامن الاجتماعي.

2-1: نظرية المنفعة والعقد الاجتماعي: حاول أصحاب هذه النظرية تأسيس حق الدولة في فرض الضرائب على فكرة المنفعة التي تعود على الأفراد من تدخل الدولة لإشباع حاجاتهم العامة، وذهبوا إلى

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،دار وائل للنشر، عمان ،الطبعة الثالثة، 2007، ص 146.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة،دار المسيرة، عمان ،الطبعة الثانية،2010، ص 89.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 146.

حد القول أن عقدا ضمنيا يقوم بين مجموع الأفراد من جانب والدولة من جانب آخر يلتزم بمقتضاه الأفراد بدفع الضرائب مقابل التزام الدولة بتحقيق منفعتهم العامة في شتى المجالات[1].

2-2: نظرية التضامن الاجتماعي: ترتكز هذه النظرية على فكرة أساسية مؤداها أن المواطنين يسلمون بضرورة وجود الدولة لأسباب سياسية واجتماعية، تعمل على تحقيق مصالحهم وإشباع حاجياتهم، ومن ثم ينشأ بين الأفراد تضامن اجتماعي يلتزم بموجبه كل واحد بأداء الضريبة المفروضة عليه كل بحسب مقدرته التكليفية كي تتمكن الدولة من القيام بوظائفها المتعددة وتوفير الخدمات العمومية لكافة المواطنين بلا استثناء بغض النظر عن مدى مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة، ويمكن أن يستفيد بعض الأفراد بالخدمات العمومية رغم عدم قيامهم بدفع الضرائب أو دفع مبالغ زهيدة كذوي الدخول المحدودة، وعدم انتفاع البعض الآخر بهذه الخدمات رغم قيامهم بدفع ضرائب كالمواطنين المقيمين في الخارج[2].

3- القواعد التي تحكم فرض الضرائب:

3-1: قاعدة العدالة: تعني ضرورة توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع وفقا لمقدرتهم التكليفية أي كل حسب الدخل الذي يتمتع به مع ضرورة إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة من أداء الضريبة والأعباء العائلية بما يتناسب ومستوى المعيشة وتتحقق هذه العدالة بأن تكون الضريبة عامة بحيث تشمل كل الأموال والأفراد بدون استثناء وأن يكون عبء الضريبة واحدا بالنسبة لجميع المكلفين[3].

3-2: قاعدة اليقين: مضمون هذه القاعدة أن الضريبة يجب أن تكون محددة بوضوح وينصرف ذلك إلى كل ما يتعلق بالضريبة من تحديد للوعاء والسعر وميعاد الوفاء وطريقة الدفع إذ أن هذا يعني الوضوح والشفافية كما يعني أن دافع الضريبة يجب أن يكون على بينة من أمره، وأن لا يقع في تناقض مع إدارة الضرائب وهذا لا يتم إلا عبر قوانين واضحة لا تقبل الشك واللبس وحتى يتحقق اليقين يجب أن تتميز الضريبة بالاستقرار والثبات في قوانينها[4].

3-3: قاعدة الملائمة في الدفع: ويقصد بهذه القاعدة وجوب تنظيم أحكام الضريبة على نحو يتلاءم مع ظروف المكلفين الشخصية لا سيما ما له علاقة بمواعيد التصريح وإجراءات التحصيل ويعد الوقت

[1] زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته،دار وائل، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2012، ص101.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 22.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق ص 90.

[4] أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي،الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع،عمان، الطبعة الأولى،2011 ، ص 95.

الذي يحصل فيه المكلف على دخله أكثر الأوقات ملائمة لدفع الضرائب المفروضة على الرواتب والأجور وإيراد رؤوس الأموال المنقولة وقد نتج عن قاعدة الملائمة قاعدة الحجز من المنبع وهي إحدى القواعد الأساسية في تحصيل الضرائب[1].

3-4: قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل: بمعنى أن يراعى ضعف تكاليف الإجراءات الإدارية الخاصة بالتحصيل، ففي تعقيد الإجراءات وكثرة الموظفين المنوط بهم التقدير والحجز والتحصيل قد يصل إلى حد تزيد فيه قيمة الأعباء المالية عن مقدار الضريبة المحصلة، فمن المعروف حديثا أن تحصيل الضرائب يمر بمراحل كثيرة تبدأ بالإقرار المقدم من الممول ثم فحص هذا الإقرار، ثم ربط الضريبة نهائيا ثم تبدأ عملية التحصيل وما يتبعها من إجراءات جبرية إذا لزم الأمر، جميع هذه المراحل وغيرها تحتاج إلى جهاز إداري ضخم والتوسع في هذا الجهاز يخشى منه أن تصبح تكاليف الجباية أكثر من غلتها مما يفقد الحصيلة الضريبية أهميتها[2].

4- التصنيفات المختلفة للضرائب: هناك العديد من التصنيفات التي أعطيت للضرائب وقد جرت العادة على تقسيم الضرائب إلى:

4-1: الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال:

الضرائب على الأشخاص يقصد بها تلك الضرائب التي تتخذ وعاء لها وجود الشخص نفسه فهي تفرض على الشخص بمجرد وجوده على أرض الدولة وتعتبر من أقدم أنواع الضرائب وتمتاز بوفرتها وسهولة جبايتها وتحديد سعرها ويعاب عليها أنها تتعارض مع كرامة الإنسان ولا يمكن أن تكون أداة للتوجيه الاقتصادي.

والضرائب على الأموال هي التي تفرض على مال الشخص بصفته صاحب دخل أو مالك عقار أو رأس مال أي مجموع ما يملكه الأفراد من قيم استعمال في لحظة زمنية معينة سواء أخذت شكلا عينيا كالأرض أو شكل سلع استهلاكية أو أوراقا مالية أسهم وسندات أو مبلغا من النقود، فالأموال القليلة تفرض عليها ضرائب قليلة والأموال الوفيرة تكون الضرائب عليها كثيرة ويعاب عليها صعوبة حصر أموال الشخص وإمكانية التهرب منها[3].

[1] عباس محمد نصر الله،النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي،مكتبة زين الحقوقية،الطبعة الأولى،2015 ، ص 40.

[2] حسين مصطفى حسين، مرجع سابق، ص 46.

[3] خبابة عبد الله،أساسيات في اقتصاد المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 2009، ص 139.

4-2:الضرائب الواحدة والضرائب المتنوعة:

الضريبة الواحدة يقصد بها اعتماد الدولة على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من إيرادات كأن تفرض ضريبة واحدة على النشاط الزراعي كما دعا إلى ذلك الطبيعيون وتمتاز هذه الضريبة بالسهولة والبساطة وانخفاض نفقات الجباية وكذلك تمتاز بالمرونة لأن الدولة تحدد سعرها بناء على المقدرة التكليفية للممول، إلا أن من عيوبها أنها تجعل الدولة تعتمد على مصدر واحد للإيرادات وهذا ما يجعلها ثقيلة الوطء على المكلفين، ولا تتلاءم مع العدالة لأن جزءا يسيرا من الأفراد يتحملونها دون غيرهم إضافة إلى أنها لا تمكن الدولة من تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرغوبة.

أما الضرائب المتنوعة فيقصد بها فرض ضرائب متعددة على أوعية متعددة وهذا النظام يتجاوز نظام الضريبة الواحدة إضافة إلى أنه يوزع عبء الضرائب على عدد كبير من الممولين ويقلل من التهرب الضريبي لصعوبة التهرب من جميع الضرائب كما أنه يوفر حصيلة أكبر للدولة لأن الضرائب ستصيب جميع مظاهر الثروة وتتمكن الدولة من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة إلى الأهداف المالية[1].

4-3: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

يعد تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة من أهم التقسيمات على الإطلاق، فهناك شبه إجماع بين الكتاب الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة بينما الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه لا يوجد معيار منضبط ودقيق للتمييز بين هذين النوعين كما أنه من الضروري معرفة مدى اعتماد الدولة على نوع من الضرائب دون الآخر مما يوضح دور الضرائب في التقدم وكيفية التأثير بواسطتها[2].

أولا: الضرائب المباشرة: هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كما هو الحال بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي أم على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات يتحملونها مباشرة دون استطاعتهم نقل العبء لغيرهم أي أن الضرائب المباشرة تفرض على عناصر تمتع بالثبات والدوام النسبي[3] وأنواع الضرائب المباشرة هي:

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 129

[2] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 143.

[3] محمد ساحل، مرجع سابق، ص 117

أ-الضرائب المباشرة على الدخل: بالرغم من حداثة استخدام هذه الضرائب نسبيا إلا أنها أصبحت في الوقت الحاضر من أهم مصادر الإيرادات الضريبية في الدول المتقدمة فإذا كان المكلف شخصا طبيعيا تكون الضريبة على دخول الأشخاص أما إذا كان شخصا اعتباريا على شكل شركة مساهمة تحقق دخلا فتسمى الضريبة على دخول الشركات[1].

وتقسم الضرائب على الدخل إلى نوعين الضرائب العامة على مجموع الدخل والضرائب المتعددة على كل نوع من أنواع الدخل.

ب-الضرائب المباشرة على رأس المال: وهي الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاء لها ويعرف رأس المال بأنه كل مال مادي أو معنوي يمكن تقديره بالنقود ويدر دخلا ويمتلكه الفرد في لحظة معينة مثل السلع المادية كالموجودات الثابتة أو الأسهم والسندات والنقود، والضرائب على رأس المال تأخذ أشكالا متعددة منها الضريبة العادية على رأس المال والضريبة الاستثنائية على رأس المال وضريبة التركات[2].

ثانيا: الضرائب غير المباشرة: هي الضريبة التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، أو هي التي يستطيع من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العامة نقل عبئها إلى غيره هذا الأخير يعتبر بمثابة وسيط، فالضرائب غير المباشرة تعتمد أساسا على وقائع ليست لها صفة الثبات كالاستيراد والتصدير والضرائب الجمركية وضريبة الإنتاج والاستهلاك[3] وتنقسم إلى:

أ-الضرائب على الاستهلاك: تفرض الضريبة هنا على أساس واقعة الاستهلاك أو إنفاق الفرد لدخله للحصول على السلع والخدمات التي يحتاج إليها، وتتعدد الضرائب على الاستهلاك وفقا لطبيعة الأنظمة الضريبية، إذ أن الأمر يتوقف دائما على مدى حاجة الدولة إلى المال فضلا عن أهمية تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية من فرض الضريبة على الاستهلاك ويمكن تقسيم الضرائب على الاستهلاك إلى نوعين رئيسيين هما الضرائب النوعية على الاستهلاك والضرائب العامة على الاستهلاك[4].

ب-الضرائب على التداول: تفرض معظم الدول ضريبة على التصرفات وعلى التداول القانوني للأموال مثل رسوم التسجيل، الرسوم القضائية رسوم الطوابع على المستندات واستخدم تعبير الرسم لأنها تدفع

[1] محمود حسين الوادي،مبادئ المالية العامة،دار المسيرة،عمان،الطبعة الثانية،2010، ص58.

[2] أحمد الجبير ، مرجع سابق ، ص 124.

[3] خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 147.

[4] عباس محمد محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق ، ص 111.

مقابل خدمة خاصة تقدمها السلطة العامة ولكن هذه الرسوم أصبحت الآن تزيد عن قيمة الخدمة التي تقدمها الدولة لذا سميت بضرائب التداول[1].

ج-الضرائب على رقم الأعمال: تطورت التشريعات والتنظيمات الضريبية لجعل الضرائب على المبيعات تفرض على بعض أنواع السلع لإنتاجها أو لاستهلاكها بمعنى آخر أنها تفرض على جميع السلع والخدمات بسبب أدائها[2].

د-الضرائب الجمركية: هي التي تفرض على السلع سواء عند تصديرها إلى الخارج أو عند استيرادها من الخارج أي أن اجتياز السلعة حدود الدولة هو الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية وتكفل للخزينة العامة إيرادا ماليا ضخما بسبب ما نراه اليوم من شيوع لحركة التجارة الدولية وانتقال السلع والبضائع بين الدول[3].

5- التنظيم الفني للضرائب:

يقصد بالتنظيم الفني للضرائب تحديد الأوضاع والإجراءات المتعلقة بالمراحل المتعددة التي تمر بها عملية فرض الضرائب وذلك بداية بتحديد المادة الخاضعة للضريبة (وعاء الضريبة) ثم تحديد سعر الضريبة وأخيرا ربطها وتحصيلها وسوف نتطرق إلى هذه المراحل على النحو التالي:

5-1: تحديد وعاء الضريبة: يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أو المادة التي تفرض عليها الضريبة[4]، وقد يكون الوعاء شخصا أو مالا، فالدولة الحديثة أصبحت تتخذ من الأموال وعاء لها ويعمل النظام الضريبي في الدولة على اختيار أنسب الأموال لكي تكون محلا لفرض الضريبة، ففي العصور الوسطى كانت الثروة هي الأساس الأول لفرض الضرائب وخلال النصف الأول من القرن العشرين انتقل وعاء الضريبة من الثروة إلى الدخل وأصبح أساس فرض الضريبة في المجتمعات المعاصرة هو الدخل، والثروة استثناء[5].

5-2: تقدير وعاء الضريبة: توجد عدة طرق لتقدير وعاء الضريبة يمكن تصنيفها إلى:

[1] أحمد الجبير، مرجع سابق، ص 127.

[2] خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 148.

[3] زهير أحمد قدورة، مرجع سابق، ص 119.

[4] عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،الطبعة الثانية،2011، ص 132.

[5] زهير أحمد قدورة، مرجع سابق ص 105.

أ-طريقة التقدير المباشر: وتتم هذه الطريقة بإحدى صورتين إما بالتصريح وإما عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة الضريبية[1].

- **تصريح المكلف بالضريبة:** بموجب هذه الطريقة يقوم المكلف بنفسه بتقديم تصريح في موعد يحدده القانون ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته أو دخله أو المادة الخاضعة للضريبة بصفة عامة مع افتراض حسن النية وأمانة المكلف بالضريبة باعتباره أقدر شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح
- **تصريح الغير:** بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير المكلف بالضريبة بتقديم التصريح إلى إدارة الضرائب ويشترط أن تكون علاقة قانونية تربط بين المكلف بالضريبة وشخص الغير كصاحب العمل الذي يقدم تصريحا إلى إدارة الضرائب بالمبالغ المستحقة للعاملين عنده وتعد هذه الطريقة أكثر ملائمة لتحديد المادة الخاضعة للضريبة خاصة أن الغير ليس له مصلحة في إخفاء مقدار الدخل أو التهرب من الضريبة.
- **التقدير بواسطة الإدارة الضريبية:** يخول القانون لإدارة الضرائب حق تقدير المادة الخاضعة للضريبة دون أن تتقيد بقرائن أو مظاهر محددة ويكون للإدارة حرية واسعة في اللجوء إلى كافة الأدلة للوصول إلى تحديد سليم لوعاء الضريبة، ومن هذه الأدلة مناقشة المكلف بالضريبة أو فحص دفاتره وسجلاته المحاسبية، وعادة ما تلجأ إدارة الضرائب إلى طريقة التقدير المباشر في حالة تخلف المكلف بالضريبة أو امتناعه عن تقديم التصريح الضريبي أو إذا كان التصريح غير مطابق للواقع.

ب-طريقة التقدير غير المباشر: ويدخل في هذا التقدير طريقتا التقدير على أساس المظاهر الخارجية والتقدير الجزافي[2]:

- **طريقة المظاهر الخارجية:** يتم بموجب هذه الطريقة تقدير وعاء الضريبة بالاستناد إلى المظاهر الخارجية التي يسهل معرفتها مثل مصروف المكلف السنوي، إيجار محل العمل، عدد العمال، عدد السيارات، وتمتاز هذه الطريقة بالسهولة بالنسبة للإدارة الضريبية فلا تتطلب عملية التقدير أكثر من ملاحظة المظاهر والعلامات المحسوسة دون الحاجة إلى التحري عن حقيقة دخل المكلف إلا أنه

[1] محمد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص 147.

[2] عباس محمد نصر الله،مرجع سابق، ص 63.

يؤخذ عليها أنها لا تصل إلى تحديد الدخل الحقيقي للمكلف لأنه لا يمكن الوصول إلى معرفة الدخل الذي لا تدل عليه المظاهر الخارجية.

- **طريقة التقدير الجزافي:** ويتم في هذه الطريقة تحديد المادة الخاضعة للضريبة بالاستناد إلى مجموعة من القرائن المحددة من قبل المشرع، والتي تعد دالة على مقدار دخل المكلف كتحديد الربح عن طريق نسب مئوية من إيرادات المكلف أو تحديد دخل المحامي عن طريق عدد الدعاوى المقدمة ودخل الطبيب عن طريق المواعيد المضروبة ويجري تحديد الدخل جزافا بتطبيق القرائن المحددة من قبل المشرع.

3-5: سعر الضريبة: بعد تحديد المادة الخاضعة للضريبة يتم احتساب سعر الضريبة (معدل الضريبة*) ويأخذ حساب سعر الضريبة إحدى الصور التالية:

أولا-سعر الضريبة في ظل الضريبة التوزيعية والضريبة القياسية:

أ-الضريبة التوزيعية: يقصد بها تلك الضريبة التي تحدد الدولة فيها إجمالي المبلغ الذي تريد تحصيله من الأفراد مقدما وتوزيعه جغرافيا على أساس نصيب كل إقليم من أقاليم الدولة من هذه الضريبة ثم توزيعه على أساس نصيب كل فرد من أفراد تلك الأقاليم من الضريبة حسب المقدرة التكليفية للأفراد وبالتالي فلا يعرف المشرع سعر الضريبة مقدما وإنما يحدد حصيلتها الإجمالية ثم يعرف سعر الضريبة في مرحلة تالية[1].

ب-الضريبة القياسية: من خلال هذه الضريبة يحدد المشرع سعر الضريبة دون أن يحدد حصيلتها في تلك اللحظة وتتحدد هذه الضريبة في شكل نسبة معينة من قيمة المادة الخاضعة للضريبة أو في شكل مبلغ معين عن كل وحدة من كل وحدات تلك المادة.

ويلاحظ أن تقسيم الضرائب إلى توزيعية وقياسية يخص الضرائب المباشرة فقط أما الضرائب غير المباشرة فلا يمكن أن تكون إلا قياسية لأنه من غير الممكن للإدارة معرفة من سيقوم بالعمليات التي تخضع لها ولا عدد هذه العمليات مقدما حتى تحدد الضريبة وتوزعها على الممولين[2].

* معدل الضريبة هو النسبة بين مقدار الضريبة والمادة الخاضعة لها.

[1] عادل العلي،مرجع سابق ، ص 148.

[2] نفس المرجع،ص 149.

ثانيا:سعر الضريبة في ظل الضريبة النسبية والضريبة التصاعدية:

أ-**الضريبة النسبية:** تعد الضريبة نسبية عندما يكون سعرها ثابت (محدد بنسبة مئوية) ولا يتغير بتغير المادة الخاضعة للضريبة كأن تفرض ضريبة على الدخول بنسبة 10 % مثلا، فإن هذا المعدل يسري على جميع الدخول بغض النظر عن تفاوت أصحابها[1].

ب-الضريبة التصاعدية: هي الضريبة التي تفرض بأسعار مختلفة باختلاف قيمة المادة الخاضعة للضريبة بحيث يرتفع سعر الضريبة بارتفاع قيمة المادة الخاضعة لها والعكس، كأن تفرض ضريبة على الدخل بنسبة 1% على أول 1000 وحدة نقدية ، 2 % على الألف الثانية و 3 % على الألف الثالثة وهكذا ....

وهناك أساليب مختلفة لحساب الضريبة التصاعدية نذكر منها[2]:

- **التصاعد الإجمالي:** طبقا لهذا الأسلوب تقسم الدخول إلى عدة فئات وتفرض الضريبة على كل فئة بسعر معين يزيد كلما ارتفعت فئة الدخل وقد ينص المشرع على إعفاء الفئة الأولى
- **التصاعد بالشرائح:** حسب هذا الأسلوب يقسم الدخل الواحد إلى شرائح يطبق على كل شريحة سعر معين يرتفع كلما انتقلنا من شريحة لأخرى وهكذا فإن دخل الممول الواحد لا يعامل معاملة ضريبية واحدة من حيث السعر.
- **التصاعد عن طريق التنازل:** هذا الأسلوب عكس الحال عند فرض سعر تصاعدي حيث يبدأ من سعر يمثل الحد الأقصى الذي يفرض على الدخول المرتفعة، ثم ينخفض السعر كلما نزلنا على سلم الدخول.
- **التصاعد عن طريق الإعفاء:** يعني إعفاء حد أدنى من الدخل مع بقاء سعر الضريبة ثابتا فلو كان حد الإعفاء 1000 وحدة نقدية وكان سعر الضريبة 10 % فإن أصحاب الدخول التي لا تتعدى هذا المبلغ لا يدفعون شيئا.

5-4: تحصيل الضريبة: تصبح الضريبة واجبة الدفع بعد أن يتم إبلاغ المكلف بالضريبة بالمبلغ الذي يجب عليه دفعه ويجب على إدارة الضرائب مراعاة جباية الضرائب في الأوقات الأكثر ملائمة للمكلف تحقيقا لقاعدة الملائمة، ويختلف أسلوب التحصيل تبعا لاختلاف الضريبة فما ليصلح لضريبة قد لا يصلح لغيرها كما أن التحصيل يعتمد إلى حد كبير على تحقق الواقعة المنشئة للضريبة فالضريبة

[1] أحمد الجبير، مرجع سابق، ص 134.

[2] دراوسي مسعود ،مرجع سابق، ص 189.

على المرتبات تجبى شهريا فواقعتها المنشئة هي استحقاق الأجر أما ضريبة الأرباح التجارية والصناعية فتجبى في نهاية السنة لأن واقعتها المنشئة لا تتحقق إلا بعد تحقق الربح وعادة لا يتحقق إلا بعد سنة، أما الضرائب غير المباشرة فتتزامن جبايتها مع واقعتها المنشئة، أي تكون الجباية وتحقق الواقعة في آن واحد كالضرائب الجمركية حيث يتم جبايتها عند عبور السلعة للحدود[1].

6- الآثار الاقتصادية للضرائب:

ازدادت أهمية تأثير الضرائب في الحياة الاقتصادية مع اتساع نطاق دور الدولة بحيث أصبحت الدول تتخذ الضريبة أداة هامة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فلم تعد الضريبة تقتصر على الدور المالي المتمثل في تغطية النفقات العامة، وتعتمد الآثار الاقتصادية للضرائب على عوامل كثيرة منها نوع الضرائب وأسعارها وطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره وفيما يلي تأثيرات الضرائب على أهم المتغيرات الاقتصادية:

6-1: أثر الضريبة على الاستهلاك: إن تأثير الضرائب على الاستهلاك يكون بطريقة مباشرة في تهذيب وتوجيه الاستهلاك عن طريق إنقاص أو زيادة القدرة الشرائية للفرد وبصفة غير مباشرة عن طريق التأثير في كمية السلع والخدمات المستهلكة، فتأثير الضرائب على الاستهلاك يكون عن طريق الدخل باعتباره العامل الرئيسي المؤثر على الاستهلاك، ذلك أن الضريبة تؤدي إلى تخفيض الدخل النقدي أي أن الضريبة المباشرة تؤدي إلى إنقاص الدخل النقدي وبالتالي إنقاص الاستهلاك أما الضرائب غير المباشرة عند رفعها تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية أي انخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي انخفاض الادخار، وللإشارة فإن الضرائب المفروضة على الدخول المرتفعة لا تكون كبيرة الأثر في تخفيض الاستهلاك عكس الضرائب المفروضة على الدخول المنخفضة[2].

6-2: أثر الضريبة على الادخار: يشكل الادخار ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل، لذلك يتحدد حسب حجم الدخل والميل للادخار، وتؤثر الضرائب المفروضة على الدخل تأثيرا سلبيا على الادخار إذ تقلل حجم الادخار وبنسبة تفوق انخفاض الاستهلاك حيث يستمر الأفراد في الاستهلاك على حساب الادخار ، وفيما يتعلق بالمقدرة على الادخار فإن الضرائب على الدخول العالية التي كان يدخر أصحابها جزءا كبيرا منها تقلل من قدرة هؤلاء على الادخار، أما الضرائب على الدخول الصغيرة التي لا يملك أصحابها فائضا فإنها لا تؤثر على مقدرة هؤلاء الأفراد على الادخار لأنهم لا يدخرون أصلا،

[1] عادل العلي ، مرجع سابق ، ص 172.

[2] خبابة عبد الله ، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق ، ص 151.

بالمقابل قد تعتبر الضريبة ادخارا إجباريا تنفقه الدولة لتمويل الاستثمارات العامة لدفع عجلة التنمية إضافة إلى ذلك يعتبر الادخار عنصرا حيويا لتنمية اقتصادات الدول المتخلفة إلا أنه يؤدي إلى ضغط الاستهلاك ولتفادي الانعكاسات الاجتماعية يجب أن تفرض الضرائب على الدخول المرتفعة والمتوسطة قصد ضغط الاستهلاك غير الضروري مراعاة للاعتبارات الاجتماعية والإنسانية بحيث يتوزع عبء الضريبة بحسب المقدرة الدخلية لسائر أفراد المجتمع[1].

6-3: أثر الضريبة على الإنتاج: تؤثر الضرائب على الإنتاج من خلال تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية (الاستهلاك والادخار والاستثمار) ومن خلال تأثيرها على عناصر الإنتاج.

فالإعفاءات الضريبية تعمل على زيادة معدل العائد من رأس المال فتتجه رؤوس الأموال للاستثمار في الفروع التي تخضع لتلك الإعفاءات، كما تعمل الضرائب على حماية الإنتاج المحلي من خلال رفع أسعار الضرائب الجمركية على السلع المستوردة فيؤدي ذلك إلى إقبال الأفراد على السلع المحلية مما يعمل على زيادة إنتاجها.

أما الآثار السلبية للضرائب فهي أن ضرائب الدخل المرتفعة من شأنها أضعاف حوافز العمل والإنتاج لدى الأفراد في حين تعمل الضرائب المعتدلة على زيادة إنتاجهم لتعويض ما يلحق دخولهم من نقص نتيجة فرض الضريبة، كما تؤثر الضريبة في الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار إذ يعتمد الأخير على حجم المدخرات فإذا أدت الضريبة إلى نقص الدخول أدى ذلك إلى نقص المدخرات[2].

6-4: أثر الضريبة على توزيع الدخل: تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل من خلال الكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب، فقد تعمل الدولة على تكييف إنفاقها بحيث يفيد أصحاب الدخول الصغيرة أكثر مما يفيد أصحاب الدخول الكبيرة وقد يتم ذلك في صورة مباشرة كما إذا قدمت الدولة إعانات مالية لفائدة المسنين والعاطلين عن العمل، أو في صورة غير مباشرة من خلال تدعيم السلع الضرورية التي يستهلكها أصحاب الدخول المنخفضة أو من خلال توسع نشاط القطاع العام بحيث تقل الدخول الناجمة عن الملكية مما يعمل على تحسين توزيع الدخل، أما إذا اتجهت حصيلة الضرائب إلى تسديد قروض خارجية أو كان الإنفاق على أنشطة يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة فإن هذا الاتجاه يدعم التفاوت في توزيع الدخول ويلغي الأثر الإيجابي للضريبة في إعادة توزيع الدخول[3].

---

[1] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 61.

[2] عادل العلي،مرجع سابق، ص 264.

[3] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 65.

وجدير بالذكر أنه في مجال تناول أثر الضريبة على توزيع الدخل يجب أن يؤخذ في الحسبان الهيكل الضريبي بجميع عناصره دون التركيز على ضريبة معينة وإغفال الضرائب الأخرى التي يضمها هذا الهيكل، بحيث قد تلغي الآثار التي تحدثها ضريبة معينة على توزيع الدخل الآثار الناجمة عن ضرائب أخرى في هذا المجال[1].

6-5 :أثر الضريبة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تعمل الضرائب عموما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء لمعالجة التضخم أو معالجة الكساد ففي حالة التضخم يتحدد دور الضرائب من خلال العمل على امتصاص القوة الشرائية الزائدة، أي العمل على خفض الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، فزيادة ضريبة الدخل مثلا سيؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات والأفراد مما يؤدي إلى تقليص ملحوظ في الفجوة بين إجمالي الإنفاق الوطني وإجمالي الإنتاج الوطني أي تقليص الفجوة التضخمية.

أما حالة الانكماش فتتم معالجتها عن طريق زيادة الإنفاق وخفض الضرائب بهدف رفع الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل أي العمل على خلق القوة الشرائية بهدف القضاء على الفجوة الانكماشية ويتطلب ذلك تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المنخفضة للاستهلاك تشجيعا له وتخفيض الضريبة على أرباح الاستثمارات رفعا للميل الحدي للاستثمار كما يتطلب رفع الضرائب على الأرباح غير الموزعة وغير المستثمرة[2].

الفرع الرابع:القروض العامة: عندما لا تكفي الإيرادات الأخرى لتغطية النفقات العامة تلجأ الدولة إلى القروض العامة من أجل تسيير أمورها المالية وبخاصة عندما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى أو يكون للضرائب ردود عنيفة لدى المكلفين بها أو لمعاجلة وضع اقتصادي معين.

1-تعريف القرض العام وخصائصه:

يعرف القرض العام بأنه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة[3]، ومن التعريف السابق يمكن استنتاج أهم خصائص القرض العام:

-القرض العام عبارة عن عقد كبقية العقود الأخرى نجد فيه طرفان الطرف الأول هي الدولة أو إحدى هيئاتها العامة وهي الجانب المدين والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى يتعهد الطرف الأول

[1] يونس أحمد البطريق،المالية العامة،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، 1984، ص 132.

[2] عادل العلي ، مرجع سابق ، ص 266.

[3] نفس المرجع، ص 271.

بتسديد مبلغ القرض مع الفوائد عند حلول موعد السداد أما الطرف الثاني فيتعهد بتقديم مبلغ القرض إلى الطرف الأول.

-يتم إصدار القرض العام عن طريق قانون فيجب أن يصدر طبقا لإذن من السلطة التشريعية.

-يدفع القرض بشكل مبلغ من المال فهو يصل إلى الخزينة بصورة نقدية.

2-أنواع القروض العامة: تصنف القروض العامة إلى عدة أنواع حسب المعيار المعتمد وهي[1]:

2-1:حسب معيار الحرية: تقسم إلى قروض اختيارية وقروض إجبارية، القروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن شروطها وتترك للجمهور حرية إقراضها أما القروض الإجبارية فالدولة تعلن عن شروط القرض وتجبر الأفراد على إقراضها وتلجأ إلى ذلك في الظروف غير الاعتيادية.

2-2: حسب معيار الإقليم: وتقسم حسب هذا المعيار إلى قروض داخلية وقروض خارجية فالقروض الداخلية هي التي يكون مصدرها رعايا الدولة أو المقيمين داخل أراضيها وعادة ما تكون بالعملة المحلية، أما القروض الخارجية فهي التي يكون مصدرها من خارج الدولة كأن تكون دول أو منظمات أو مصارف أجنبية وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية.

2-3:حسب معيار مدة القرض: حيث تصنف حسب هذا المعيار إلى:

-قروض قصيرة الأجل مدتها أقل من سنة

-قروض متوسطة الأجل مدتها تكون أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.

-قروض طويلة الأجل تكون مدتها أكثر من خمس سنوات.

الفرع الخامس:الإصدار النقدي الجديد: تلجأ الدولة عندما تعجز إيراداتها العامة الاعتيادية كالضرائب والرسوم والقروض عن تغطية نفقاتها العامة إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يطلق عليه التمويل بالتضخم ويتمثل الإصدار النقدي في خلق كمية إضافية من الورق النقدي تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتستند الدولة على سلطتها في الإشراف على النظام النقدي وتوجيهه مع تعيين الكميات التي يمكن إصدراها من النقود، وتستطيع الدولة أن تقوم بإصدار النقود الإضافية إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار أو إذا كان البنك المركزي مؤمما أو إذا كان نظام إصدار النقود يسمح بتغطية أي إصدار جديد بواسطة سندات تصدرها الدولة[2].

[1] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 164.

[2] عادل العلي، مرجع سابق ، ص 301.

ولا يقوم البنك المركزي بهذه العملية انطلاقا من فراغ ولكنه يقوم بذلك تبعا لحصوله على إحدى الأصول التالية: ذهب وعملات أجنبية وسندات الخزينة وسندات تجارية، تسمى هذه الأصول غطاء الإصدار النقدي وهي حق له ويصدر نقودا قانونية بقيمة هذه الأصول المتحصل عليها وتعتبر التزام عليه تجاه الجهات التي تنازلت عنها (الحكومة، البنوك ...) ، إذا يتمثل أساس إصدار النقود من طرف البنك المركزي في حصوله على أصول حقيقية ونقدية فيقوم بتنقيدها وكل أصل من هذه الأصول يمثل موقفا ووضعا معينا للحالة الاقتصادية[1].

وللجوء إلى هذه الطريقة في تمويل النفقات العامة يجب الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور منها:

-مدى مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته في الاستجابة للمتغيرات التي تحصل في الطلب.

-استخدام هذا الأسلوب في تمويل النفقات الاستثمارية خاصة في المشاريع الإنتاجية ذات العائد المرتفع والتي تتطلب فترة قصيرة لكي يمكن كبح الأثر التضخمي الذي يحدثه التدفق النقدي اللازم لإنشاء المشروع.

-ضرورة دراسة مرونات الطلب الداخلية للسلع المختلفة ومعرفة السلع التي يزداد الطلب عليها عند زيادة الدخول ومن ثم العمل على إنشاء المشاريع التي تنتج هذه السلع[2].

المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها فهي خطة مالية تتضمن السياسات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

الفرع الأول:تعريف الموازنة العامة للدولة: تعرف الميزانية العامة للدولة بأنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة طبقا للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه[3].

الفرع الثاني: القواعد الأساسية للموازنة العامة: استقر الفكر المالي على وضع أربعة مبادئ تحكم الموازنة العامة للدولة وهي[4]:

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الرابعة،2005، ص 39.

[2] سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص 179.

[3] يونس أحمد البطريق،مرجع سابق، ص 236.

[4] عيسى خليفي،مرجع سابق، ص 30.

1-قاعدة الوحدة: وتعني هذه القاعدة إدراج جميع النفقات والإيرادات في موازنة واحدة ويستند هذا المبدأ على أساس مفهوم وحدة الحكومة ووظائفها المتكاملة ووحدة إيراداتها المتنوعة ويهدف هذا المبدأ إلى تسهيل معرفة المركز المالي للدولة وتسهيل عملية الرقابة التشريعية ومما يجب الإشارة إليه أن وجود موازنات عامة أخرى للهيئات المحلية لا يعتبر خروجا عن هذه القاعدة ومع أهمية هذه القاعدة فإن المالية الحديثة أصبحت تسمح بالخروج عن هذه القاعدة فنجد إلى جانب الموازنة الرئيسية موازنات أخرى مثل الموازنات غير العادية والموازنات المستقلة.

2-قاعدة السنوية: ويقصد بهذه القاعدة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة عام واحد بصفة دورية وتعتبر هذه الفترة من الناحية العملية أقصر فترة تتلاءم مع خصائص الموازنة وأهم مبررات هذه القاعدة هو ضمان الرقابة الدورية والفعالة من جانب السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وكذا فالسنة هي فترة طبيعية تغطي المواسم الفصلية الأربعة والكثير من مقومات الحياة الإنسانية والطبيعية تقاس بالسنة الواحدة.

3- قاعدة الشمول: ويقصد بها تدوين جميع الإيرادات العامة وجميع النفقات العامة مهما قل شأنها وهذا يعني عدم الأخذ بأسلوب الموازنة الصافية أي خصم النفقات من الإيرادات، ويتضمن هذا المبدأ قاعدتين جزئيتين هما قاعدة عدم التخصيص والتي تعني عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة وكذلك قاعدة تخصيص الاعتمادات أي وجوب تخصيص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام وهو ما يتيح للمجالس مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته ويقيد من إنفاق السلطة التنفيذية.

4-قاعدة التوازن: ويقصد بها أن تكون قيمة الإيرادات العامة مساوية لقيمة للنفقات العامة، ولقد كان الفكر المالي التقليدي متمسكا بهذه القاعدة وعارض حدوث أي فائض أو عجز في الموازنة إلا أنه بتطور دور الدولة وازدياد مسؤولياتها في الحياة الاقتصادية أصبح الفكر المالي الحديث يجوز إحداث عجز منظم في الموازنة وصولا إلى تحقيق التوازن العام فأصبح لا يعير اهتماما لموضوع توازن الموازنة بقدر ما يهتم بجعل الموازنة أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثالث :مراحل الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة وتشمل هذه الدورة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة وتقسم إلى أربعة مراحل:

1- مرحلة التحضير والإعداد: تعتبر مرحلة إعداد وتحضير الموازنة هي أولى مراحل دورة الموازنة العامة للدولة، وجرت التقاليد في أغلب الدول أن يتم تحضير وإعداد الموازنة من طرف السلطة التنفيذية

باعتبارها السلطة الأكثر قدرة على معرفة حاجات المجتمع ولما تملكه من أجهزة وإمكانيات فنية وإدارية والجهة التي تتولى إعداد الموازنة في السلطة التنفيذية هي وزارة المالية فهي المسؤولة عن جباية الإيرادات العامة للدولة وبالتالي يصبح من الضروري أن يعهد لها بمسؤولية إعداد الموازنة كي تتمكن من تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات .

ويقصد بمرحلة الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات وما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير ولما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب التزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت[1].

وتبدأ هذه المرحلة عادة من الوحدات الحكومية الصغيرة، حيث تتولى كل مصلحة أو هيئة إعداد تقديراتها بشأن ما تحتاجه من نفقات وما تتوقع الحصول عليه من إيرادات وتقوم كافة الهيئات بإرسال هذه التقديرات إلى الوزارة التابعة لها لتقوم بمراجعتها وتنقيحها وإجراء التعديلات التي تراها ملائمة وبعدها ترفع كل وزارة تقديراتها إلى وزارة المالية التي تقوم بإضافة تقديرات نفقات وزارة المالية وتقدير إيرادات الدولة التي تحصلها المصالح التابعة لها ثم تقوم بإدراجها في مشروع متكامل لميزانية الدولة حيث يرفع مع الوثائق المالية إلى السلطة التشريعية للاطلاع عليه واعتماده[2].

2- مرحلة الاعتماد: بعد أن تتم إجراءات تحضير الموازنة في صورة وثيقة واحدة من قبل السلطة التنفيذية ممثلة بوزير المالية تأتي مرحلة اعتماد الموازنة من طرف السلطة التشريعية ولا يمكن للحكومة تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها وإيجازها من طرف البرلمان.

ويمر اعتماد الميزانية بإجراءات قانونية وإدارية هي[3]:

-بعد تسلم مشروع الموازنة من الحكومة يوزعه رئيس البرلمان على اللجان المختصة.

-يدلي وزير المالية بالبيان حول السنة المالية الجديدة والخطوط الرئيسية والأهداف العامة للمشروع.

-تقوم اللجان المختصة بدراسة المشروع وإعداد تقارير حوله تتضمن التعديلات والإضافات المقترحة.

-يعرض المشروع على الجلسة العامة للبرلمان للمناقشة العلنية والمصادقة، وبإمضاء رئيس الدولة على مشروع الموازنة يصبح جاهزا للتنفيذ في بداية السنة المالية.

---

[1] خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مرجع سابق، ص 264.

[2] عباس محمد محرزي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 352.

[3] حمدي بن محمد بن صالح،توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،دار النفائس،عمان، الاردن، الطبعة الأولى،2013، ص 79.

إن الاعتماد يعد بالنسبة للإيرادات واجبا على الحكومة جبايتها حسب ما هو موجود نوعا لا رقما حيث يجوز للحكومة تجاوز تقديرات الإيرادات التي جاءت في الموازنة، أما بالنسبة للنفقات فإن الاعتماد يعد إجازة بالصرف فقط وفق حدود ما اعتمد مع تخصيص كل نفقة لما اعتمدت له كما لا يشكل الاعتماد إذنا بإنفاق كل ما اعتمد من نفقة وإنما يمثل السقف الذي لا يمكن تجاوزه إلا بإذن من سلطة الاعتماد.

3-مرحلة التنفيذ: بعد اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية تشرع الدوائر المختصة في عملية تنفيذها، وتنفيذ الموازنة يعني جباية الإيرادات العامة التي يتوقع الحصول عليها وفق التقديرات التي تم وضعها في الموازنة العامة وصرف النفقات التي تم تقديرها في ذات الموازنة، والتي أصبحت قابلة للصرف بعد اعتماد الموازنة العامة وحسب الأبواب والفصول التي خصصت لها ومن ثم فإن عملية تنفيذ الموازنة ماهي إلا بداية مرحلة جديدة تدخل فيها الموازنة واقع التطبيق العملي عند كل مستوى من مستويات التنفيذ[1].

وعند انتهاء مرحلة التنفيذ يتم عادة إعداد حساب للإيرادات والنفقات التي تحققت فعلا خلال فترة السنة المالية والذي يطلق عليه الحساب الختامي للموازنة من أجل التعرف على ما تحقق فعلا من الإيرادات والنفقات التي تم تقديرها وحتى يتم الاستفادة من ذلك في إعداد موازنات السنوات اللاحقة بشكل يتلافى معه جوانب القصور ويعزز جوانب الصواب في التنفيذ وبالشكل الذي يؤمن دقة وسلامة عمليات تنفيذ الموازنات العامة اللاحقة ويحقق أهدافها[2].

4-مرحلة الرقابة: تبدأ مرحلة الرقابة مع بدء أول مراحل الموازنة العامة مرحلة الإعداد وتصاحب مرحلتي الاعتماد والتنفيذ وتستمر بعد انتهاء السنة المالية من خلال دراسة الحساب الختامي ومقارنته بالتقديرات المدرجة في الموازنة، وتقوم بعملية الرقابة أجهزة متعددة وتهدف إلى حماية الأموال العمومية وضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية.

ويمكن التمييز بين أشكال متعددة للرقابة على تنفيذ الموازنة وذلك حسب الزاوية التي ينظر منها إليها فحسب وظيفة الأشخاص الخاضعين للرقابة نميز بين الرقابة على الإداريين والرقابة على المحاسبين وحسب نوع العمليات موضوع الرقابة نميز بين الرقابة على الإيرادات والرقابة على النفقات، أو حسب التوقيت الزمني فنميز بين الرقابة السابقة على التنفيذ والرقابة خلال التنفيذ والرقابة اللاحقة على التنفيذ

[1] عادل العلي، مرجع سابق، ص 369.

[2] فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق ، ص 309.

كما تقسم حسب نوعيتها إلى رقابة حسابية ورقابة تقييمية، أما من حيث الجهة القائمة بها فنجد الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية أو الرقابة القضائية والإدارية والتشريعية[1].

الفرع الرابع:أهداف الموازنة العامة:

تعكس الموازنة فلسفة الدولة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية فهي الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها وفي تمويل التنمية الاقتصادية والتعجيل بها وفيما يأتي توضيح لتلك الأهداف[2]:

1-الأهداف الاقتصادية: لقد أدى اتساع وتنوع الأغراض التي تسعى لتحقيقها السياسة المالية إلى أن أصبح هدف الموازنة ليس كما كان مرسوما لها في الدولة الحارسة وهي السعي لتحقيق التوازن المالي بين النفقات والإيرادات وإنما السعي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى لو اقتضى الأمر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية، فلقد انتهى التحليل الاقتصادي الحديث إلى استخدام الموازنة العامة وبخاصة عجز الموازنة وفائضها كأداة لتحقيق توازن الاقتصاد الوطني ففي فترات الرواج عندما تزداد قوى التضخم يستخدم فائض الموازنة (الإيرادات أكبر من النفقات) بسحب قدر من القوة الشرائية للحد من الطلب الفعلي المتزايد وبذلك يمكن القضاء على أخطار التضخم أو الحد منها، وفي فترات الكساد يستخدم التمويل بالعجز لرفد النشاط الاقتصادي بالقوة الشرائية وذلك في محاولة للحد من هبوط الدخل الوطني والقضاء على الاتجاهات الانكماشية التي تهدده أو الحد منها في الأقل.

2-الأهداف الاجتماعية: تسعى الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي وذلك من خلال استخدام الموازنة العامة لإعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق فرض بعض الضرائب المباشرة التصاعدية واستخدام حصيلتها لتمويل بعض أنواع النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة مثل الإعانات الاجتماعية ودعم السلع الاستهلاكية الضرورية والتعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية.

3- الأهداف المالية: تعكس الموازنة العامة المركز المالي للدولة حيث أنها وثيقة مالية تبين بالتفصيل إيرادات الدولة ونفقاتها والأغراض التي تخصص لها فهي تكشف الوضع المالي للدولة فتوازن الموازنة يعطي انطباعا بسلامة المركز المالي للدولة كما يمكن أن نتعرف من خلالها على ما إذا كانت الموازنة في حالة فائض أو عجز ولأي من هذين الفرضيتين تأثيرات عدة على مختلف النواحي المالية والاقتصادية الأخرى.

---

[1] خالد شحادة الخطيب،أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 319.

[2] انظر: -عادل فليح العلي، مرجع سابق ص ص 328 – 330

-سعيد علي العبيدي، مرجع سابق ص ص 189-190

4- الأهداف السياسية: الموازنة العامة بما تحتويه من مؤشرات إنفاقية عن مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وما تتضمنه مواردها من أموال تجبى من مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية فهي في الحقيقة تعبير عن سياسة الدولة في أرقام ومن خلال ذلك نستطيع التعرف على أهداف الدولة واتجاهاتها في مجال إسعاد الشعب أو توجيه الإنفاق إلى نشاطات لا فائدة منها، كما أن طبيعة إقرار الموازنة تكشف إلى أي حد تتبع الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم فاعتماد الموازنة من قبل البرلمان اعتمادا حقيقيا واضحا وصريحا وليس إملائيا يعني تمتع الشعب بحرياته وحقوقه الدستورية والعكس صحيح عندما يكون دور السلطة التنفيذية هو الأساس في حين أن دور السلطة التشريعية هامشيا وشكليا.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تؤثر السياسة المالية في العديد من المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج والعمالة والمستوى العام للأسعار عن طريق أدواتها المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب، فالتغيير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو هما معا يؤثر في مستوى الطلب الكلي وبالتالي في مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي ككل، وتكمن آلية عمل السياسة المالية في علاج المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد فهي تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية*.

المطلب الأول:آلية عمل السياسة المالية في علاج الكساد والتضخم:

الفرع الأول:الفجوة الانكماشية (الكساد أو الركود):

تظهر الفجوة الانكماشية في الاقتصاد الوطني إذا تحقق المستوى التوازني للدخل الوطني عند مستوى يقل عن دخل العمالة الكاملة[1] ،أي إذا كان الدخل الوطني في التوازن أقل من الدخل الممكن تحقيقه عند استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع، وهذا يعني وجود موارد عاطلة في المجتمع وتعرف هذه الحالة بالركود أو الكساد ويمكن إيضاح الفجوة الانكماشية في الشكل التالي:

* السياسة المالية لا تعمل بمعزل عن السياسات الأخرى المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف وغيرها فهي تعمل جنبا إلى جنب مع هذه السياسات من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

[1] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2007، ص168.

الشكل رقم 01 الفجوة الانكماشية

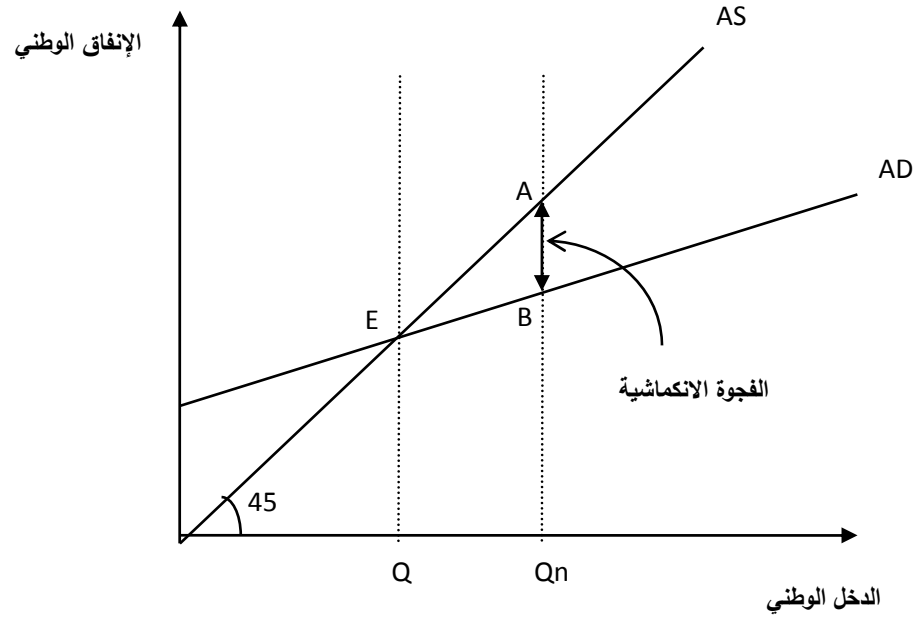

المصدر:حسام علي داود،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة،عمان،الطبعة الثانية،2011،ص 303

يتبين من الرسم السابق أن التوازن يتحقق عند النقطة E بتقاطع منحنى الطلب الكلي AD ومنحنى العرض الكلي AS حيث يكون المستوى التوازني للدخل أقل من دخل التوظيف الكامل Qn وبالتالي فالاقتصاد يعاني من وجود فجوة انكماشية تعادل الفرق بين الطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج العمالة الكاملة والطلب الكلي الفعلي ويتحدد هذا الفرق بيانيا بالمسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي أي بالمسافة AB.

ويمكن علاج الفجوة الانكماشية عن طريق اتباع سياسة مالية توسعية بهدف رفع حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وذلك بإحدى الطرق التالية[1]:

– زيادة مستوى الإنفاق الحكومي ولعل هذا يذكرنا بما نادى عليه كينز لدى حدوث الكساد الكبير فهنا يأتي دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق العام وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد فإنفاق الدولة هو بمثابة دخول للأفراد فيرتفع مستوى الطلب الكلي عندها ستلجأ المؤسسات إلى زيادة إنفاقها وبالتالي إلى توظيف عمال جدد مما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد ويعالج البطالة ويدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.

[1] أسمهان الطاهر ومن معه،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار البداية،عمان، الاردن، الطبعة الأولى،2006، ص 186 .

-قيام الدولة بتخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية وهنا تزداد الدخول من ناحية ويزداد الميل نحو الاستثمار من ناحية أخرى وكلا الأمرين يزيد من الأموال ومن فرص العمل مما يعني دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة والتخلص من الكساد .

-استخدام مزيج من زيادة الأنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب من أجل إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ويمكن تبيين علاج الفجوة الانكماشية من خلال السياسة المالية التوسعية بيانيا كما في الشكل التالي:

الشكل رقم: 02 زيادة الطلب الكلي للوصول إلى Qn=Q

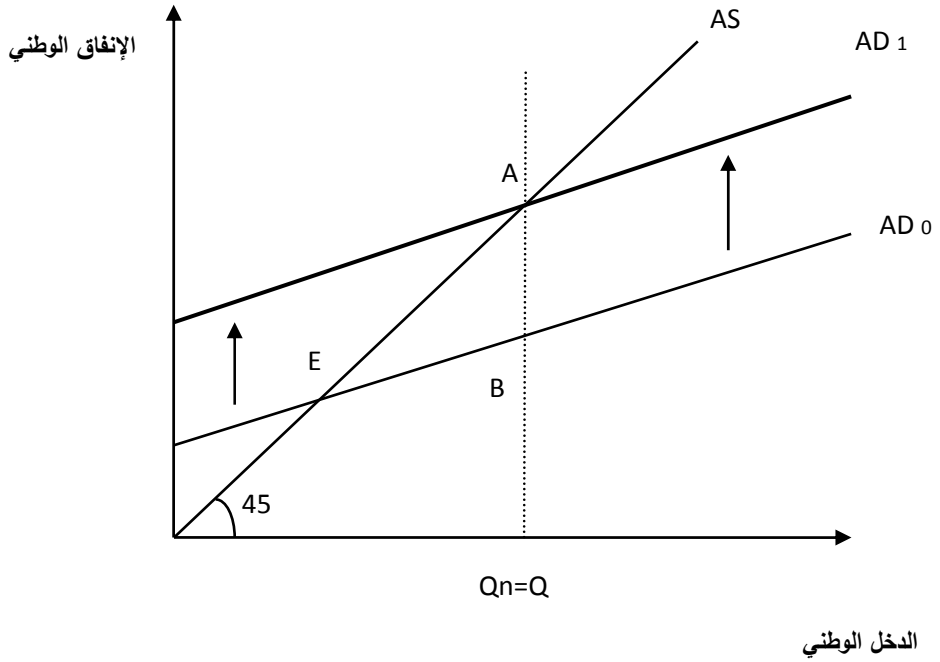

المصدر:حسام علي داود،مرجع سابق، ص 304

نلاحظ من الشكل أعلاه أن السياسة المالية التوسعية من شأنها أن تنقل منحنى الطلب الكلي AD إلى الأعلى وذلك من AD_0 إلى AD_1 بحيث يمر بالنقطة A والتي تشكل وضعا توازنيا جديدا للدخل عند مستوى التوظيف الكامل.

الفرع الثاني :الفجوة التضخمية:

تظهر الفجوة التضخمية إذا تحقق توازن الدخل الوطني عند مستوى يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة، فالفجوة التضخمية تظهر بسبب زيادة الطلب عن المستوى اللازم لاستيعاب ناتج العمالة الكاملة حيث تؤدي هذه الزيادة في الطلب إلى ارتفاع الأسعار وظهور الفجوة التضخمية[1].

ويمكن إيضاح الفجوة التضخمية في الشكل التالي:

الشكل رقم: 03 الفجوة التضخمية

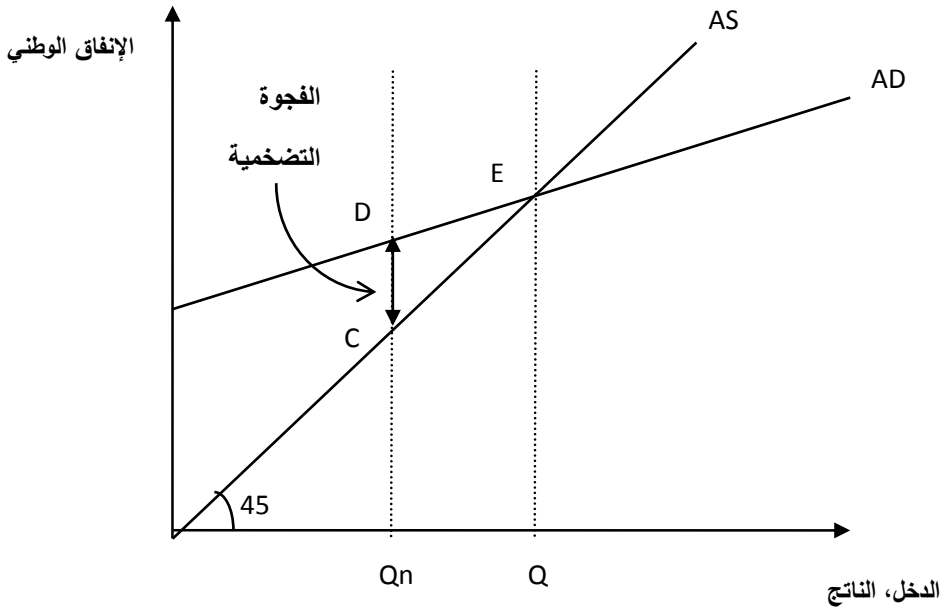

المصدر: حسام علي داود، مرجع سابق، ص 302

يتبين من الرسم السابق أن التوازن يتحقق عند النقطة E بتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS حيث يكون المستوى التوازني للدخل أعلى من مستوى دخل التوظيف الكامل Qn وبالتالي فالاقتصاد يعاني من وجود فجوة تضخمية تعادل الفرق بين الطلب الكلي الفعلي والطلب الكلي اللازم لاستيعاب ناتج العمالة الكاملة ويتحدد هذا الفرق بيانيا بالمسافة الرأسية بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي أي بالمسافة DC.

ويمكن علاج الفجوة التضخمية عن طريق السياسة المالية الانكماشية من أجل تخفيض الطلب الكلي

[1] إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 170.

وذلك بإحدى الطرق التالية[1]:

-تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

-رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي.

-استخدام مزيج من الحالتين أي خفض الإنفاق وزيادة الضرائب.

ويمكن توضيح علاج الفجوة التضخمية بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم: 04 تخفيض الطلب الكلي للوصول إلى Qn=Q

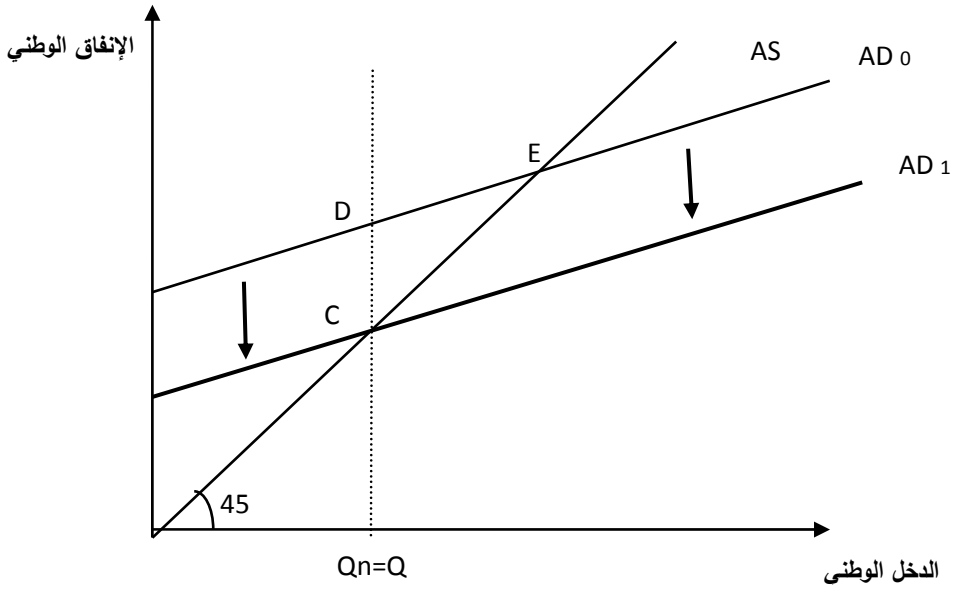

المصدر:حسام علي داود، مرجع سابق، ص 303

نلاحظ من الشكل أعلاه أن السياسة المالية الانكماشية تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي AD إلى أسفل وذلك من AD 0 إلى AD 1 بحيث يتقاطع مع خط العرض الكلي AS في النقطة C والتي تشكل وضعا توازنيا جديدا للدخل عند مستوى التوظيف الكامل.

[1] أسمهان الطاهر ومن معه، مرجع سابق، ص 188.

الفرع الثالث :التضخم الركودي:

لقد ظلت الحالات المألوفة من التضخم حتى السبعينات محصورة فيما عرف بالتضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي أو الفجوة التضخمية والتضخم المستورد الذي يحدث في الدول التي تستورد نسبة عالية من احتياجاتها من الخارج، وفي السبعينات شهد العالم حالة ثالثة من التضخم الذي اجتاح الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الأقطار الغربية حيث أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية في المدى القريب إلى انتقال منحنى العرض الكلي في تلك الدول متأثرا بارتفاع تكاليف الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وقد أطلق الاقتصاديون على هذه الحالة من التضخم اسم التضخم الناتج عن زيادة التكاليف، ونتيجة لانخفاض العرض الكلي بسبب زيادة تكاليف الإنتاج ونقص الأرباح فقد جاء التضخم مصحوبا بموجة من الكساد أي ارتفاع معدلات البطالة لتفوق معدلاتها الطبيعية مع انخفاض الناتج أو الدخل إلى مستويات أقل من الناتج الممكن ووصفت هذه الحالة بالتضخم الركودي فكان التحدي الذي واجهه الاقتصاديون في مطلع الثمانينات هو اختيار الأولويات في معالجة التضخم والبطالة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة وللتعامل مع هذه الظاهرة ظهر اتجاه جديد في السياسات الاقتصادية التوسعية أطلق عليه اقتصاد جانب العرض[1].

وينصب هذا الأسلوب على مزج الأدوات المالية مع الأدوات النقدية بواسطة خفض أسعار الضرائب وأسعار الفائدة وذلك لتهيئة الظروف المناسبة لدفع الاستثمار إلى الزيادة باضطراد وبالتالي الاتجاه بمعدلات البطالة إلى الانخفاض دون تغذية القوى التي تؤدي إلى زيادة معدل التضخم وفي نفس الوقت تقليل حجم المعروض النقدي وربط زيادة الإنفاق العام بزيادة الدين العام الداخلي وامتصاص جانب من القوة الشرائية المغذية للتضخم يؤدي إلى الخروج من التضخم[2].

الفرع الرابع :الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي: يقصد بالآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي الأدوات التلقائية التي تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة أي أنها تلك الأدوات التي تتغير تلقائيا نتيجة تغير النشاط الاقتصادي وتعمل على استقراره وتشمل الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي[3]:

[1] عبد الوهاب الأمين،فريد بشير،الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية،الطبعة الثانية،2010، ص 158.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 367.

[3] محمود حسين الوادي ومن معه،مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة، عمان، الأردن،الطبعة الأولى،2010، ص 324.

-الضرائب التصاعدية وهي التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.

-المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات.

-سياسات الدعم وتشمل دعم قطاع المزارعين خاصة.

ويمكن توضيح ذلك أنه في حالة الانتعاش وارتفاع مستوى الدخل الوطني يزداد مقدار الضريبة الواجبة على الدخول مما يقلل من الدخل المتاح ويسهم في خفض الطلب الكلي كما أن زيادة الدخول خلال الانتعاش تقلل من الإنفاق الحكومي على دعم دخول الأسر الفقيرة وتعويضات البطالة وأحيانا التقليل من الإنفاق على السلع والخدمات العامة المجانية مما يسهم أيضا في تخفيض معدل نمو الطلب الكلي ويحد من مخاطر الضغوط التضخمية الناجمة عن زيادة الطلب بطريقة تلقائية.

ويحدث العكس في حالة الكساد وانخفاض الدخول وارتفاع معدل البطالة حيث يقل مقدار الضريبة الواجبة على الدخول فيزيد الدخل المتاح ويزيد الطلب الكلي كما يزيد إنفاق الحكومة تلقائيا على دعم الدخول المنخفضة وزيادة مدفوعات تعويضات البطالة ويزيد كذلك إنفاقها على السلع والخدمات العامة ومن شأن هذا كله أن يسهم في زيادة الطلب الكلي والتعجيل بخروج الاقتصاد من حالة الكساد[1].

ويجب أن نذكر هنا أن هذه الأدوات التلقائية لا تستطيع بمفردها أن تمنع حدوث الكساد أو التضخم وأن ما تستطيع فعله هو المساعدة في تباطؤ (تقليل) معدل الزيادة أو النقصان في الإنفاق العام أما المنع الحقيقي للتضخم أو الكساد فيمكن أن يتم من خلال الاستخدام الأمثل للسياسات النقدية والمالية الواضحة وتشكل الأدوات التلقائية نوعا من العازل، فمن خلال تخفيف سرعة التقلبات الدورية فإنها تعطي لراسمي السياسات وقتا إضافيا للوصول إلى قرارات ملائمة وواضحة[2].

المطلب الثاني: محددات عمل السياسة المالية

اكتسبت السياسة المالية مع مرور الوقت العديد من الوظائف والمهام ومع ذلك فإن السياسة المالية قد تأثرت عبر السنين بالعديد من العوامل والتي لا تزال حتى اليوم تؤثر في صياغة هذه السياسة وتحديد نطاق عملها وأهم هذه العوامل هي:

[1] عبد الوهاب الأمين،فريد بشير،مرجع سابق، ص 238.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي،دار وائل،عمان،الاردن،الطبعة الأولى،2006 ص 184

الفرع الأول: الفجوات الزمنية: تعد الفجوات الزمنية أحد المحددات الرئيسية لفاعلية السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وإن كانت هذه الفجوات مرتبطة بالسياسة النقدية أيضا إلا أنها تختلف من حيث القياس والمدة الزمنية حيث تكون أطول في السياسة المالية إذ أن هذه الفجوات تخلق صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السياسة المالية ولأن صانعي القرار يجرون اختبارات في ضوء معلومات غير كاملة وعلى ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغير السياسة المالية تبقى قائمة وتزداد سوءا قبل التعرف عليها تماما وتكون هناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التغيير[1].

وهناك ثلاث فترات ترتبط بالسياسة المالية هي[2]:

-فترة الإدراك: وهي الفترة اللازمة لكي تدرك الحكومة حالة الاقتصاد ومن ثم حاجته إلى إتباع سياسة معينة.

-فترة التطبيق: وهي الفترة مابين إدراك الحكومة مدى حاجة الاقتصاد لاتباع سياسة معينة وبين البدء في تطبيق هذه السياسة.

-فترة التأثير: وهي الفترة اللازمة لكي يكون للسياسة المالية تأثيرا ملموسا وتتسم هذه الفترات بالطول حيث تتراوح مابين سنة إلى ثلاث سنوات.

وإذا كانت كل فجوة تستغرق مدة زمنية لتنفيذها فإن الفترة مابين اتخاذ القرار وتنفيذه ينتج عنه أمور كثيرة منها[3]:

-عدم التوافق بين القرار والحالة الاقتصادية.

-ضياع طاقة إنتاجية وارتفاع معدلات البطالة نتيجة لذلك.

-إن التأثير قد يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد فبدلا من معالجة حالة الركود سوف يسهم في زيادة الضغوط التضخمية.

[1] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، مرجع سابق، ص 313.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 98.

[3] فهد مغيمش الشمري ومن معه، مرجع سابق، ص 36.

الفرع الثاني : مزاحمة الإنفاق الحكومي لاستثمار القطاع الخاص: يقصد بظاهرة مزاحمة القطاع الخاص الحالة التي يؤدي فيها زيادة الإنفاق الحكومي إلى مزاحمة الإنفاق الاستثماري للقطاع الخاص من المجالات التي يستطيع القطاع الخاص الاستثمار فيها[1]، وجاءت تسمية المزاحمة من أن الحكومة عندما تقرر زيادة إنفاقها فإنها تزاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد الحقيقية، فزيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة الذي بدوره يؤثر سلبا على استثمار القطاع الخاص مما يؤثر سلبا على مستوى النشاط الاقتصادي[2]، وتحدث هذه الحالة في ظل الظروف التالية[3]:

-ضعف حساسية الطلب على النقود لتقلبات سعر الفائدة، هذا الافتراض ينسجم مع رؤية الكلاسيك لدالة الطلب على النقد كدالة في الدخل فقط.

-وجود حساسية كبيرة للاستثمار الخاص بالنسبة لتقلبات سعر الفائدة فزيادة الإنفاق الحكومي يسبب ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص.

إن تأثير المزاحمة يمكن إيقافه في حالتين هما قيام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية توسعية من خلال شراء السندات الحكومية وبالتالي زيادة كمية النقود في التداول والحالة الثانية إذا كان الإنفاق الاستثماري الخاص قليل المرونة لتغير سعر الفائدة فإن الارتفاع في سعر الفائدة نتيجة السياسة المالية التوسعية لا يؤثر إلا قليلا في الإنفاق الاستثماري الخاص مما يحد من مفعول التزاحم[4].

الفرع الثالث: كفاءة النظام الإداري في الدولة: تعتمد السياسة المالية على مدى كفاءة النظام الإداري للدولة ومدى ما يتمتع به العاملين فيه من مهارات فعلى سبيل المثال إذا استهدفت السياسة المالية تحقيق العدالة في توزيع الدخل عن طريق زيادة الأعباء الضريبية على أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة المصروفات التحويلية لأصحاب الدخول المنخفضة فمن الواضح أن نجاح السياسة المالية في تحقيق هذا الهدف سيظل رهنا بكفاءة الإدارة الضريبية ومدى نجاحها في تحصيل الضرائب الإضافية[5].

---

[1] محمد أحمد الأفندي،النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية،الجزء الأول،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، الأردن، الطبعة الأولى ،2018،ص 228.

[2] وليد عبد الحميد عايب،مرجع سابق، ص 172.

[3] محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 228.

[4] فهد مغيمش الشمري ومن معه، مرجع سابق، ص 34.

[5] محمد البنا،اقتصاديات المالية العامة: مدخل حديث، الدار الجماعية،الاسكندرية،2009، ص 122.

ولكفاءة المؤسسات العامة دور هام في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه فالمؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الميزانية، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له دون خطأ أو تبذير فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها.

وكذا فإن كفاءة الجهاز المصرفي يجعل من السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية فمعظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز[1].

الفرع الرابع :الانفتاح التجاري: عادة ما يؤدي الانفتاح التجاري دوره على فعالية السياسة المالية من خلال التدفق المالي والسلعي بين الدول وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، فعند اتخاذ سياسة مالية توسعية لمعالجة حالة الركود وقيام الدولة بتمويل نفقاتها من خلال الاقتراض المحلي فإن ذلك سيرفع أسعار الفائدة في الأسواق المحلية نسبة إلى الأسواق الخارجية مما يولد مراكز جذب للأموال الأجنبية للدخول إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية وهذا الارتفاع في سعر الصرف سيجعل أسعار الصادرات أعلى من أسعار الواردات والنتيجة هي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وحصول عجز في الميزان التجاري، وكذلك أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي بشكل لا يساير العرض المحلي وخاصة في الدول النامية وهذا سيؤدي إلى زيادة الاستيراد ومن ثم حصول العجز[2].

الفرع الخامس:الاعتبارات السياسية والاجتماعية: بالنسبة للاعتبارات الاجتماعية ما يتمثل في خصائص المجتمع أو الأهداف الاجتماعية للمجتمع فمما لا شك فيه أن صانعي القرار يتأثرون بشكل مباشر أو غير مباشر ظاهريا أو ضمنيا بالتفضيلات والأهداف الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع[3] .

أما بالنسبة للاعتبارات السياسية فالساسة يهتمون بتأثير السياسات المالية على مستقبلهم السياسي حيث أنها توفر لهم أداة فعالة لتحقيق الأهداف السياسية والطموحات الشخصية لأن صانع القرار السياسية يميل

[1] حربي محمد موسى عريقات،مرجع سابق، ص 187.

[2] فهد مغيمش الشمري ومن معه، مرجع سابق ص 36.

[3] محمد البنا، مرجع سابق، ص 122.

إلى السياسة المالية التوسعية أكثر من المقيدة فخفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام ومن ثم إحداث عجز في الموازنة تظهر السياسي في صورة أكثر شعبية لكونه يحرص على تقديم المنافع لجمهور الناخبين ويعارض السياسيون الاتجاهات الخاصة بفرض معدلات مرتفعة من الضرائب وتخفيض الإنفاق العام حتى عندما تصبح تلك السياسات هي الأكثر ملائمة للأوضاع السائدة[1].

المطلب الثالث: مشاكل تطبيق السياسة المالية في الدول النامية

هناك فرق بين تطبيق السياسة المالية في الدول النامية والدول المتقدمة فالدول المتقدمة تتميز باكتمال جهازها الإنتاجي واستكمال أسباب نموها الاقتصادي وبالتالي يكون الشغل الشاغل للسياسة المالية فيها هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية، كما يبرز أهمية الدور الخاص الذي يلعبه الاستثمار الخاص في موازنة الاقتصاد الوطني وتقتصر السياسة المالية في الدول المتقدمة على تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل[2].

أما الدول النامية فإنها تعاني من جهاز إنتاجي منعدم المرونة وأن أية محاولة لزيادة الطلب الفعال تؤدي إلى حدوث تضخم بالإضافة إلى انخفاض الادخار الوطني ويمكننا إدراج الخصائص اللصيقة بالدول النامية كما يلي[3]:

-تدني مستوى الدخل الفردي وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة من الناتج الوطني.

-عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذا نجد نظام خليط بين الرأسمالية والاشتراكية.

-انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

كما تعاني الدول النامية من ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة(مع ملاحظة أن البطالة في الدول النامية هي بطالة هيكلية عكس الدول المتقدمة والتي تحدث لفترة معينة) والاعتماد على المواد الأولية وانعدام السوق النقدية والمالية وضعف الأجهزة المالية والمصرفية.

[1] وحيد مهدي عامر، مرجع سابق، ص 267.

[2] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق ، ص 34.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ، ص 96.

من أجل ذلك نجد صعوبة بالغة في تطبيق السياسة المالية في هذه الدول نظرا للخصائص السالفة الذكر وسيطرة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعدم مصداقية البيانات كما أن السياسة المالية في الدول النامية تتميز بالخصائص التالية[1]:

-انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي إذ تنخفض نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج الوطني الإجمالي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي الناتج عن انخفاض الدخل الوطني.

-انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات العامة بسبب انخفاض الدخل الوطني وانخفاض متوسط دخل الفرد وسيطرة القطاع الزراعي وانخفاض الدخل الناتج عن هذا القطاع نتيجة لاستخدام الوسائل التقليدية وصعوبة فرض الضريبة على هذا الدخل الزراعي المنخفض الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حصيلة ضريبة الدخل.

-زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات العامة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في الدول النامية لأن ارتفاع السلع الاستهلاكية يلتهم الجزء الأكبر من دخول الأفراد بسبب التضخم.

-إن دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في اقتصاديات الدول النامية مازال ضعيفا وذلك لأن هذه البلدان تلجأ إلى القروض من أجل تغطية النفقات الجارية، كما أن الدول النامية تلجأ إلى القروض الخارجية وذلك لحاجتها إلى رأس المال وعدم كفاية مدخراتها الوطنية ولتوفير العملات الأجنبية وتحسين ميزان مدفوعاتها ودعم عملتها وحمايتها من التدهور.

كما أن الدول النامية تعاني من وجود معدلات كبيرة في عجز الموازنة وتعود هذه العجوزات إلى ضعف الإيرادات الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي إلى جانب ضعف الطاقة الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية، ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية والذي يعتمد على تراكم رأس المال الإنتاجي فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية وتمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول من بين أهداف السياسة المالية[2].

وحتى تقوم السياسة المالية في البلدان النامية بالدور المنوط بها ينبغي لها أن تسهم في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره

[1] أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق ، ص 316.

[2] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ، ص 97.

يقتضي اتخاذ سياسات مناسبة بخصوص السياسة المالية بما يلبي احتياجات هذه الدول والتي يمكن أن تتمثل في[1]:

-زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي فرضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال وفرضها على المجالات الهامشية وغير المنتجة بحيث لا يتم فرضها بالشكل الذي يمكن أن تؤثر فيه سلبا على النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها.

-إصلاح الجهاز الضريبي حيث يتسم بضعف استخدامه للأساليب المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف الخبرات والقدرات المتاحة لديه.

-التوصل إلى المجالات التي تتم فيها ممارسة نشاطات اقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه الاقتصاد السري بحيث أصبحت مثل هذه النشاطات تشكل جزءا مهما من النشاطات الاقتصادية الفعلية التي تتحقق في الواقع، ومعالجة الأسباب التي تدفع للقيام بمثل هذه النشاطات بالشكل الذي يتحقق معه علانيتها بما يتماشى مع التشريعات والقوانين وهو ما يمكن أن يتحقق معه زيادة حصيلة الضرائب.

-العمل على زيادة إيرادات المشروعات العامة التي تمتلكها الدولة بالشكل الذي يحقق زيادة كفاءتها الإنتاجية.

-ينبغي ألا تعتمد الدول النامية على تغطية نفقاتها باللجوء إلى التمويل بالعجز والذي يتم عن طريق الإصدار النقدي إلا بأقل قدر ممكن وبأضيق نطاق ممكن وحسب الضرورة التي تفرض الأخذ به.

أما في جانب النفقات العامة فإنه ينبغي العمل على تحقيق ما يلي[2]:

-التخصيص الكفء في استخدام النفقات العامة وفي توزيعها على المجالات المختلفة بالشكل الذي يحقق أكبر عائد ممكن لها وبأقل قدر من النفقات.

-أن تسهم النفقات العامة في توفير البنية التحتية اللازمة للقيام بالنشاطات الاستثمارية والإنتاجية حيث تعاني الدول النامية من نقص شديد في مرافق البنية التحتية.

[1] فليح حسن خلف ،المالية العامة، مرجع سابق ، ص 349.

[2] المرجع نفسه، ص 355.

-أن تتركز النفقات العامة على الخدمات التي تحقق نفعا للفرد والمجتمع في آن واحد ومن أبرزها الخدمات الصحية والتعليمية.

-الحد من الإسراف والتبذير والهدر في الإنفاق العام وأن تسهم النفقات العامة في تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية بالعمل على التقليل من التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع والحد من التفاوت بين درجات التطور بين المناطق والأقاليم.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم التعرف على مفهوم السياسة المالية وتطورها وأهدافها وآلية عملها وتم التوصل إلى ما يلي:

-أن مفهوم السياسة المالية تبلور بشكل واضح وشاع استخدامه بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929 التي أظهرت أهمية السياسة المالية وتأثيرها في الحياة الاقتصادية.

-تسعى السياسة المالية إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية فهي تلعب دورا بارزا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل والوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بفضل أدواتها والتي لها تأثيرات هامة على المتغيرات الاقتصادية.

-عرفت السياسة المالية تطورات عدة وذلك حسب الخلفية الفكرية للمدارس الاقتصادية حيث تم تحييدها في الفكر الكلاسيكي الداعي إلى سيادة مبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتتبوأ مكانا لها بعد مساهمتها في الخروج من أزمة الكساد الكبير سنة 1929 وتبني أفكار الكينزيين الداعية إلى تبني تدخل الدول في الحياة الاقتصادية وتنشيط الطلب الكلي باعتبار السياسة المالية أداة الدولة في الإشراف على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية.

-يختلف تطبيق السياسة المالية في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية هذه الأخيرة التي تعاني من مشاكل اقتصادية ومالية جمة مما يحتم على أن تعمل السياسة المالية على مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثانـي:

النمو الاقتصادي، مفاهيم ونظريات

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، فكل السياسات الاقتصادية تسعى إلى تحقيق معدلات أعلى للنمو موازاة مع تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، فالنمو الاقتصادي يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي كما أنه أحد أهم مقاييس الرفاهية ومستوى المعيشة.

ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها موضوع النمو الاقتصادي فقد احتل مكانا هاما في مختلف الدراسات الاقتصادية ونال اهتمام جل الباحثين على اختلاف مدارسهم الفكرية، وقد عرفت نظريات النمو تطورا كبيرا ففي البداية اعتمدت نظريات النمو الاقتصادي على التحليل النظري لعوامل النمو الاقتصادي ومحدداته ممثلا في تحاليل المدرسة الكلاسيكية ومع تطور أدوات التحليل الكمي تم إدخال النماذج الرياضية في نظريات النمو الاقتصادي لتوضيح أهم الفروض التي تقوم عليها وتحليل ما يتم الوصول إليه من نتائج تساهم في تفسير محددات النمو الاقتصادي ومصادره وتفسير الاختلاف في مسار النمو الاقتصادي بين مختلف البلدان.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التعرض إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بينهما ثم التطرق إلى عرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بداية بالنظريات الكلاسيكية والكينزية ثم النظريات النيوكلاسيكية والمعاصرة.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية عن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

كثيرا ما يقترن مفهوم النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية إلا أنه لكل منهما خصائصه ومميزاته التي تجعله يختلف عن الآخر فمفهوم التنمية أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي ونستعرض في هذا المبحث المفاهيم المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للأداء الاقتصادي ودرجة تطوره حيث كان محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين وهو ما يعكس الأهمية الكبرى لهذا العنصر من عدة جوانب ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة[1].

-كما يعرف بأنه: حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن[2].

-ويعرف أيضا بأنه: زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط اقتصادي معين[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات مرتفعة في الدخل والناتج والعمالة والاستهلاك والادخار وبالتالي رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية للأفراد.

ومن خلال المفهوم السابق للنمو يتضح لنا أن حدوث النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث شروط أساسية[4]:

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل الوطني يفوق معدل نمو السكان حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي=معدل نمو الدخل الوطني-معدل نمو السكان

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق ، ص 268.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية،اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية، الاسكندرية،2003، ص11.

[3] Jean arroux . les theories de la croissance .edition du seuil . paris . 1999 . p09 .

[4] محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2008، ص 339

-أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي=معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي-معدل التضخم

-أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد مستمرة أي تكون على المدى الطويل وبالتالي فإن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

الفرع الثاني:مقاييس النمو الاقتصادي:

يرى بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد كان يقاس عادة بما يعرف بالناتج الوطني الخام الحقيقي وليس الاسمي، بمعنى ذلك التغير في مستوى الدخل الوطني الذي يأخذ بعين الاعتبار مستويات الأسعار. ويمكن عرض مقاييس النمو الاقتصادي كالآتي[1]:

1- المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، وهذا بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها أيضا بالعملات النقدية، وبالرغم من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، أو إلى اختلاف الأنظمة والأساليب المحاسبية المعتمدة دوليا، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة، ويضم هذا النوع من المقاييس ما يلي: معدلات النمو بالأسعار الجارية، معدلات النمو بالأسعار الثابتة ومعدلات النمو بالأسعار الدولية.

1-1: معدلات النمو بالأسعار الجارية: عادة ما يتم قياس نمو الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة بالاستناد إلى هذه البيانات وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة نجد: معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، معدل نمو الدخل الوطني.

[1] محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية، طبعة 1999، ص 119.

1-2: معدلات النمو بالاسعار الثابتة: مع بروز ظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الاسعار أصبح من اللازم تعديل البيانات استنادا إلى الأرقام القياسية للأسعار حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم عن طريق قسمتها على الأرقام القياسية لأسعار الجملة.

1-3: معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها على ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما يكون بالدولار الأمريكي.

2- المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ومنها على سبيل المثال: معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج القومي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، ومعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو الاقتصادي، مثلا نصيب الفرد من التعليم والصحة والتغذية...إلخ.

3- مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس. ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط " بطريقة تعسفية " بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، بمعنى حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية في بلدان أخرى.

الفرع الثالث: محددات النمو الاقتصادي: هناك عوامل معينة تحدد النمو الاقتصادي وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل في تحديد النمو الاقتصادي لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد ومدى تطوره ويركز الاقتصاديون على العوامل التالية:

1- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق النمو، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، إن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة ويعتبر رأس المال أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو ويمكن التمييز بين نوعين من رأس المال، رأس المال المالي والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم والسندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال ورأس المال المادي الذي يتكون من المصانع والمعدات والمستودعات والمباني ووسائط النقل والمواد الخام والسلع قيد الإنتاج والسلع النهائية[1].

2- الموارد البشرية: إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية وتلعب الموارد البشرية دورا مهما في عملية النمو والتنمية لأن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، والعمل ليس هو عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو، ففي معظم البلدان النامية يعتبر العمل هو من العوامل الإنتاجية الفائضة وأن عدم استغلاله الاستغلال الأمثل سوف يخفض من مستوى الإنتاج وبالتالي مستوى المعيشة وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

-مجموعة عرض العمل والتي تتضمن أعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي.

-مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل وهؤلاء هم المدراء والمنظمون ويطلق عليها القدرات الإدارية.

إن أهمية الموارد البشرية تنبع من حقيقة أنه لا يمكن إدارة الإنتاج بدون العامل البشري، فالعمل المادي هو المسؤول عن استخراج المواد من الطبيعة وإن جانبا مهما من مساهمة الموارد البشرية في النمو هي عندما يعمل الفرد كمدير ومنظم، وما يلاحظ على البلدان النامية هو أنها توجهت نحو الاستثمار المادي دون إعطاء الاهتمام اللازم للاستثمار في الموارد البشرية ويمكن القول أن فشل البلدان النامية كثيرا ما يكون ناجما عن فقدان الملكات الماهرة وليس عدم توفر الموارد المالية[2].

[1] جابر أحمد بسيوني،محمد محمود مهدلي،التنمية الاقتصادية،دار الوفاء،الإسكندرية،2012 ، ص 55.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 137.

3- الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة الأرض وفرة المعادن ، المياه، الغابات وغيرها، ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا يوجد هناك ما يعرف بالموارد الطبيعية فالموارد الموجودة في الطبيعة لا قيمة لها بالنسبة للمجتمع إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيا بموارده الطبيعية إلا أن مستواه المادي أو معدل نموه الاقتصادي سوف لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد غير مستغلة ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية غير المستغلة إلى حالة اقتصادية مستغلة[1].

بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية للنمو خصوصا إذا تم استغلالها بشكل مناسب إلا أنها لا يمكن أن تعتبر قيدا على النمو والمثال واضح في هذا المجال فمعظم البلدان النامية تمتلك قدرا واسعا من الموارد الطبيعية ولم تحقق التقدم الاقتصادي وبالمقابل نجد بلدانا أخرى حققت تقدما اقتصاديا دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.

4- التقدم التكنولوجي: يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع، والتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد اقتصاديا فهي تؤدي إلى زيادة مستوى الكفاءة الإنتاجية وهذه الزيادة تأخذ شكل التحسن في الإنتاج أو تقليل تكاليفه وتتضمن التكنولوجيا المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية أو المهارات التي لا تنفصل عن أشخاص العاملين وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.

وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الشعوب الأوروبية والأمريكية واليابان أما البلدان النامية فبدأت تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا منذ حصولها على الاستقلال السياسي عن طريق نقلها من البلدان المتقدمة عبر قنوات عديدة أهمها البرامج التعليمة والتدريبية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، استيراد المعدات وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع والمعرفة العلمية، عقود الخدمات الاستشارية مع الشركات والخبراء[2].

[1] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 271.

[2] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق ، ص 64.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي لأنها تتعلق بعوامل أخرى كالوضع السياسي والاجتماعي والنظام المالي والبيئة الاستثمارية التي تلعب دورا مهما في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية

الفرع الأول:مفهوم التنمية الاقتصادية: يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا وشمولا من مفهوم النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ونظرا لتعقد عملية التنمية فقد تعددت تعاريفها فقد عرفها البعض بأنها: العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1].

كما تعرف بأنها: تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

ويمكن إعطاء مفهوم موسع للتنمية الاقتصادية بأنها عملية واعية تشارك في صياغتها القوى المختلفة وفق رؤية واضحة لطبيعة الحياة والحضارة في المجتمع لتحديد الأهداف التي يبغي المجتمع الوصول إليها، وتتمثل هذه الأهداف أساسا في تطوير القوى الإنتاجية في اتجاه التنوع والتشابك بحيث تسهم في القضاء على التخلف الذي يعاني منه المجتمع وذلك من خلال رفع مستوى المعيشة وتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين وما يؤدي إليه ذلك من تطوير في بنية المجتمع الاجتماعية والأساسية فالتنمية الاقتصادية ماهي إلا ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى إليها المجتمع وفق خصوصيته الاجتماعية والعقائدية[3].

الفرع الثاني: مفاهيم حديثة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وأخذ أبعادا مختلفة إلى أن ارتبط بالبعد البيئي والبعد البشري فظهر مفهوم التنمية المستدامة ومفهوم التنمية البشرية وفيما يلي شرح موجز لهذه المفاهيم:

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومن معه ،مرجع سابق ، ص 77.

[2] جابر أحمد بسيوني،محمد محمود مهدلي ،مرجع سابق ،ص 41.

[3] محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية،دون دار نشر، دون تاريخ، ص72.

1- التنمية المستدامة:

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينيات ومقتصرة على الندوات العلمية المغلقة والتي كانت تحاول أن تجد تعريفا وقبولا لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع متطلبات البيئة، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيودا غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرقي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطارا عاما للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي، لكن مع بداية عقد الثمانينات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وفكرة متجددة.

وتطور مفهوم التنمية المستدامة بشكل أكبر على إثر صدور كتاب مستقبلنا المشترك الذي أعدته اللجنة الدولية للتنمية والبيئة عام 1987 المعروفة باسم لجنة برونتلاند والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1].

وبعد ذلك أصبحت التنمية المستدامة واسعة التداول ولاقت قبولا كبيرا من المهتمين والمتخصصين بشؤون البيئة سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي وأغلب الكتابات أيدت تعريف لجنة البيئة والتنمية المعروفة بلجنة برونتلاند.

كما أكد تقرير برونتلاند الارتباط المتبادل مابين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد وتطبيق أي إستراتيجية وتحقيق تنمية مستدامة دون دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا وصولا إلى تحقيق التنمية المستدامة، وعليه يجب أن يكون[2]:

- نظام مستدام اقتصاديا قادرا على إنتاج السلع والخدمات على أساس مستمر للحفاظ على مستويات يمكن التحكم فيها من الحكومة وتجنب الاختلالات القطاعية المتطرفة التي تضر بالإنتاج الزراعي أو الصناعي.

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد عارف كامل،مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة، العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1989، ص69

[2] فهد مغيمش الشمري وآخرون، مرجع سابق، ص 45-46.

-نظام مستدام بيئيا يجب الحفاظ من خلاله على قاعدة الموارد المستقرة وتجنب الإفراط في استغلال الموارد المتجددة واستنفاد الموارد غير المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستقرار في الغلاف الجوي.

-نظام مستدام اجتماعيا يجب أن يحقق العدالة في التوزيع وتوفير القدر الكافي من الخدمات الاجتماعية بما فيها الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة السياسية المشتركة.

2-التنمية البشرية:

لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبني وترويج هذا المفهوم في تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ عام 1990 ولقي هذا المفهوم اهتماما من المهتمين بالعلوم الاجتماعية ويرى البعض أن تاريخ التنمية البشرية بعود إلى المدارس الاقتصادية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية منذ منتصف القرن الثامن عشر، وامتد لحد القرن العشرين إلا أن المفهوم عند تلك المدارس يختلف عن المفهوم في حالته الجديدة، فالأول اعتبر العمل عنصر إنتاج وأنه يعكس النمو والتقدم، فيما اعتبر المفهوم الجديد أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية أيضا وتعرف التنمية البشرية في تقارير الأمم المتحدة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي[1]:

- العيش حياة طويلة وصحية.
- الحصول على المعارف.
- الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

تم استخدام مصطلحي النمو والتنمية كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، وعلى الرغم من التداخل بين المفهومين إلا أن غالبية المؤلفين يفرقون بين المفهومين ويجتهدون في إضافة الفروق بينهما وتتجلى التفرقة بين المفهومين في النقاط التالية:

-النمو مفهوم كمي يشير إلى الزيادة المستمرة في إنتاج السلع الاقتصادية في بلد ما، بينما التنمية مفهوم كمي ونوعي يهدف إلى رفع مستوى الإنسان في كافة المجالات.

[1] جابر أحمد بسيوني، محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص 47.

-النمو لا يتناول مختلف نواحي الحياة عكس التنمية.

-يقاس النمو بالدخل الفردي الحقيقي بينما التنمية وبسبب كونها مفهوم أشمل من النمو تترجم تغييرات متعددة اجتماعية، ثقافية ، ديمغرافية، اقتصادية وسياسية فإنها تحتاج إلى معايير متعددة الأبعاد[1].

-النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

-النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من الدولة لوضع خطة شاملة بما يضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب وتوزيع عائده لصالح الطبقات الفقيرة[2].

-ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في أن النمو يشير إلى الدول المتقدمة التي تتميز باستغلال مواردها استغلالا كاملا والتنمية تشير إلى الدول النامية والتي تمتلك إمكانيات التقدم لكنها لم تقم باستغلال مواردها.

وهكذا يتبين أن مفهوم النمو الاقتصادي يختلف كثيرا عن مفهوم التنمية الاقتصادية فهذه الأخيرة أشمل من النمو فهي تشمل النمو بالإضافة إلى التغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية الاقتصادية:

بما أن التنمية الاقتصادية مفهوم واسع وشامل فهو يتضمن أبعادا متعددة تتمثل في[3]:

1-البعد المادي: إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية، وقد ارتبط مفهوم التنمية بالتصنيع ذلك لأن عملية التصنيع تؤدي إلى تنويع الهيكل الإنتاجي ولهذا فإن التنمية هي المفهوم الشامل الواسع لعملية التصنيع.

[1] عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمن سانية،دراسات في التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،بيروت، لبنان،الطبعة الأولى،2015 ص 16.

[2] إيمان عطية ناصف،مرجع سابق، ص 373.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 131-134.

2-البعد الاجتماعي: يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان وتقليل الفوارق في الدخول واجتثاث الفقر وإشباع الحاجات الأساسية وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3-البعد السياسي: يتضمن هذا البعد في التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا فهذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات الدول النامية.

4-البعد الدولي: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتهدف هذه الهيئات إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤا إلا أن مساعيها لم تفلح في تحقيق أهدافها من وجهة نظر البلدان النامية ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد عبر الزمن.

5-البعد الحضاري: بما أن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة فهو يفضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسان.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

حتى تنطلق التنمية وتستمر لابد من توفر التمويل من مصادر متعددة حيث يعتبر التمويل حجر الزاوية في أي عملية للتنمية الاقتصادية ويرتكز التمويل على المدخرات الوطنية ثم يستعان بالمصادر الخارجية لاستكمال النقص في المدخرات الوطنية.

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية: إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية والتي تأخذ شكل الادخارات والضرائب والقروض والتمويل بالعجز.

1- الادخارات: الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك، ويمثل الادخار في الدول المتقدمة أهم مصدر لتمويل التنمية وذلك لارتفاع الدخول بها ويمكن تقسيمه إلى عدة أنواع:

1-1: ادخارات القطاع العائلي: يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لهذا القطاع وهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك، ويأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر، إن حجم هذه المدخرات يتوقف على عوامل متعددة من أهمها مستوى الدخل وطريقة توزيعه، مستوى النشاط الاقتصادي للدولة ودرجة نمو الوعي الادخاري ومعدل التضخم، إن تشجيع هذا النوع من الادخار يعتمد على مستوى نشاط مؤسسات الادخار وتنظيمها وانتشارها في مناطق الدولة المتعددة وتنويع الأوعية الادخارية ومحاربة الاكتناز وترشيد الاستهلاك[1].

1-2: ادخارات قطاع الأعمال: يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج الوطني وهو في العادة يشتمل على القطاع المنظم(يتكون قطاع الأعمال المنظم من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام) كالشركات والمؤسسات والتي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة وهي تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، السياسة السعرية، حجم التكاليف ...، أما القطاع غير المنظم فيشتمل على محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقدير حجم مدخراتها، وعموما يمكن القول بأن حجم هذه المدخرات التي يوفرها هذا القطاع يعتبر كبير نسبيا وذلك بسبب أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني[2].

1-3: الادخار الحكومي: تجسد هذه الادخارات بالمعنى الواسع الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، والإيرادات العامة هي جميع الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة وأهمها الضرائب والقروض والإصدار النقدي الجديد أما النفقات العامة فهي المبالغ النقدية التي تقوم بإنفاقها لتقديم الخدمات العامة وبالتالي فإن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي ويكون أحد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية[3].

1-4: الادخارات الجماعية: وهي الادخارات التي تقتطع من دخول بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لتشريعات معينة ملزمة بقانون وتتمثل في أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة حيث

[1] أحمد عارف العساف ومن معه ،التخطيط والتنمية الاقتصادية،دار المسيرة،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2011، ص195.

[2] نفس المرجع، ص 195.

[3] عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص 219.

تقدم هذه الأموال المجمعة إلى الهيئات المختلفة التي تحتاج إليها في صورة استثمارات تمثلها أحيانا أوراق مالية مختلفة، وما يميز هذه الادخار هو أن الأفراد المساهمين فيه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ويعني أن هذا الادخار إلى جانب إسهامه في تمويل التنمية فإنه أيضا يسهم في استقرار العلاقات الاجتماعية بين الأفراد عن طريق تأمين حياتهم ومستقبلهم[1].

2- الضرائب: تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة وهذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق الجاري ولأغراض الاستثمار، والنوع الثاني هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عجلة التنمية يجب أن تهدف إلى[2]:

-تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

-الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

-تغيير نمط الاستهلاك وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة.

-يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

3- التمويل بالعجز: إن التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك دون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق وتلجأ الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة وذلك من أجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم.

يشكك العديد من الكتاب في نجاح التضخم كوسيلة لتمويل التنمية نظرا لما يترتب عليه من آثار سلبية ترتبط عادة بمشكلة التضخم ويشير البعض إلى أن التمويل بالعجز مفيد للدول النامية لكن هذا يحدث فقط

[1] نفس المرجع، ص 226.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 192.

إذا بقي ضمن حدود ضيقة، إن اضطرار الدول النامية إلى أسلوب التمويل بالعجز فإن البعض يؤكد على اتباع بعض الوسائل الحمائية التي تحول دون استخدام هذه الوسيلة بالشكل غير المناسب وهي[1]:

-يجب أن يتم اختيار المشروعات المولدة لفرص العمل وسريعة العائد.

-يجب تحديد كمية التمويل بالعجز بحيث تتوافق مع حاجة الاقتصاد الذي ينمو.

-يجب بذل الجهود لامتصاص الفائض من النقود التي تم حقنها في الاقتصاد.

-يتعين فرض ضوابط على أسعار السلع وخاصة السلع الأساسية أو ما يعرف بسلع الأجور.

الفرع الثاني:مصادر التمويل الخارجية:

نظرا لقصور الموارد المحلية عن الوفاء بحاجات الاستثمار يتم الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية وتقسم هذه المصادر إلى:

1- المعونات الأجنبية: وتعرف على أنها كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربحية التجارية من قبل الدولة المانحة للمعونة وهي بذلك تشتمل على المنح الخالصة والقروض طويلة الأجل، فالمنح الخالصة تسلم دون مقابل بينما القروض تفرض أعباء كبيرة على ميزانية الدولة ولكن إدخال القروض في عداد المعونة الاقتصادية يعود إلى شروطها الميسرة من حيث طول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة ويلعب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أدوارا مهمة في هذا المجال[2].

2- القروض الخارجية: تقسم القروض الخارجية التي تحصل عليها الدول النامية إلى قروض عامة وقروض خاصة والقروض العامة هي التي تعقدها الحكومات مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين أو حكومات أو هيئات دولية وإقليمية أما القروض الخاصة فهي التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا أشخاصا أو هيئات وتقسم القروض التي تحصل عليها الدول النامية إلى قروض سهلة وقروض صعبة فالسهلة هي التي تشتمل في جزء منها على عنصر المنحة وتعقد بأسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة التجارية، بينما القروض الصعبة هي التي تعقد بالشروط التجارية من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الأخرى

[1] جابر أحمد بسيوني،محمد محمود مهدلي، مرجع سابق، ص 123.

[2] أحمد عارف العساف ومن معه ، مرجع سابق، ص 201.

والدول النامية تعتمد بصورة كبيرة على القروض الخارجية لسد فجوتي الموارد المحلية والصرف الأجنبي مما ترتب عليه تفاقم مشكلة الديون الخارجية وارتفاع أعباء خدمتها[1].

3- الاستثمارات الأجنبية: تعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها ولقد ساعد الاستثمار الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية علاوة على بعض الدول النامية خاصة المصنعة حديثا التي استضافت تلك الاستثمارات من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية، وقد أصبحت تتدفق سنويا البلايين من الوحدات النقدية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس أموال تمويلية بين الدول المختلفة وتجسد هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول حيث عادة ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى المناطق ذات الطلب المرتفع[2].

المبحث الثاني: النظريات الأساسية في النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم الذين طوروا نماذج ونظريات من أجل تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي وإبراز عناصره والعوامل المؤثرة فيه، وسنتطرق في هذا المبحث إلى النظريات التقليدية والحديثة التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي بدءا بالنظرية الكلاسيكية ثم النظرية الكينزية والنيوكلاسيكية.

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو وغيرهم، وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل والحرية الفردية في ممارسة النشاط واتجه الفكر الكلاسيكي في البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي الجزئي وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكريها[3].

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومن معه ،مرجع سابق، ص 300.

[2] عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمن سانية، مرجع سابق ، ص 252.

[3] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 55.

الفرع الأول: آدم سميث: يرى آدم سميث أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق:

-زيادة مهارات العاملين.

-زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل.

-إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

ولكي يتحقق تقسيم العمل يرى آدم سميث أن يتوفر رأس المال والسوق، فزيادة تكوين رأس المال واتساع حجم السوق يؤديان إلى زيادة الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال ويتسع حجم السوق كذلك وتزداد القدرة على إدخال التحسينات التكنولوجية وهذا يؤدي إلى زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل ويتسع مداه بالشكل الذي يزيد من الإنتاجية والإنتاج والدخول مرة أخرى وهكذا تستمر عملية النمو بصورة تراكمية.

ويفترض آدم سميث وجود علاقة بين زيادة السكان وزيادة القوى العاملة ويربط ذلك بمستوى الكفاف حيث يعتمد ارتفاع الأجور على معدل التجميع الرأسمالي وعلى معدل نمو السكان ففي حالة الركود أي قلة التجميع الرأسمالي تنخفض الأجور إلى حد الكفاف في حين ترتفع فوق ذلك في حالة التجميع الرأسمالي المرتفع وزيادة عرض العمل وتؤدي إلى اتجاه الأجور نحو الانخفاض، ويحصل العكس في حالة انخفاض السكان، كما يرى آدم سميث أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض بسبب المنافسة بين الرأسماليين وبسبب ارتفاع الأجور.

ويمكن القول بأن أهم أراء آدم سميث في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي[1].

الفرع الثاني: دافيد ريكاردو: يعتبر دافيد ريكاردو أن الأرض هي أساس أي نمو اقتصادي وانطلاقا من ذلك يرى أن القطاع الفلاحي هو مكمن أهم نشاط اقتصادي وهو الزراعة لأنه يعتبر بمثابة الدعامة التي

[1] فليح حسن حلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديث،عمان ،الأردن،الطبعة الأولى،2006، ص 105-110.

توفر موارد العيش للسكان، واهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الزراعي ورأى بأن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق فكر في كيفية استخدام تقنيات حديثة في عملية الإنتاج لكنه يرى أن ذلك يكون ممكنا في القطاع الصناعي أكثر من القطاع الفلاحي.

وقسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاثة طبقات رئيسية وهي:الرأسماليين، العمال، ملاك الأراضي، فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في الاقتصاد الوطني وفي عملية النمو الاقتصادي بصفة عامة، إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح مما ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة، أما العمال فهم الأداة والوسيلة التي تقوم من خلالها عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو أقل أهمية من الرأسماليين، أما ملاك الأراضي فتكمن أهميتهم في كونهم يوفرون أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات قسم ريكاردو الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام وهي أرباح الرأسماليين، أجور العمال، ريع ملاك الأراضي وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول فقد ركز ريكاردو على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأخيرة فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستثمار.

ويرى ريكاردو أهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن الرأسماليين هم عمود التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ ريكاردو عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم وبالتالي تضيع فرصة التنمية[1].

وطور ريكاردو نظرية الريع والتي تنص على أن تزايد النمو السكاني بشكل أكبر يؤدي إلى استعمال الأراضي الأقل خصوبة في عملية الإنتاج وهذا ما يؤدي إلى تناقص الدخل وهذا ما يؤثر سلبا على عملية الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، وهو ما يؤكد التأثير السلبي لنمو السكان المتزايد لدى الكلاسيك.

الفرع الثالث: روبرت مالتوس: إن أفكار وطروحات مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ويرى مالتوس بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج وقد ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن

[1] إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة ، الجزائر، 1997، ص63- 64.

أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للإقتراض فيقترح مالتوس في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي.

وذكر مالتوس بأن عدد السكان ينمو بمتوالية هندسية فيما ينمو معدل الغذاء بمتوالية حسابية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يراوح عند مستوى الكفاف ويؤكد مالتوس بأن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس زيادة رأس المال ذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود إلى زيادة المواليد والتي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف[1].

ورغم أن تحليلات مالتوس تقترب من الأوضاع السائدة في البلدان المتخلفة إلا أنها لم تتحقق على المستوى العالمي نتيجة ظهور وسائل حديثة يمكن من خلالها السيطرة على حجم السكان وكذا ارتفاع الإنتاج الغذائي بمعدلات تفوق تلك التي عرفها نمو السكان بسبب التقدم التكنولوجي[2].

الفرع الرابع:نظرية النمو الكلاسيكية:

من خلال تجميع آراء المفكرين الكلاسيك في النمو الاقتصادي يمكن إيجاد إطار عام للنظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي كما يلي:

-اعتقد الكلاسيك أن الإنتاج هو دالة لكل من العوامل الرئيسية وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي وبالتالي فإن التغير في النمو يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل أو بعضها أو جميعها ويعتبرون أن العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي عناصر متغيرة وأجمعوا على أن الموارد الطبيعية ثابتة ويقصدون بها على وجه التحديد الأراضي الزراعية.

-اعتقد الكلاسيك أن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل بتقدم الفن الإنتاجي وبعملية تكوين رأس المال إذ أن الحافز الرئيسي على التوسع في الإنتاج يتمثل في الحصول على الأرباح وأن هذه الأرباح تتأثر بالعديد

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 59.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص73.

من العوامل يعتبر من أبرزها التقدم في الفن الإنتاجي كما أن هذا التقدم يتيح إمكانية إنتاج سلع جديدة وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار.

-اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي من خلال تأثير أحدهما على الآخر فبالنسبة لتأثير التراكم الرأسمالي على نمو السكان يرى الكلاسيك أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور فبزيادة هذا الأخير يزداد الأجر الذي يحصل عليه العامل الأمر الذي ينجم عنه زيادة في السكان.

أما بالنسبة لتأثير النمو السكاني على عملية تكوين رأس المال إذ أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقص الغلة في الزراعة بافتراض ثبات الفن الإنتاجي والأرض وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية والغذائية ومن ثم ارتفاع الأجور وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأرباح والادخارات الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال[1].

-اتجاه الأرباح نحو الانخفاض إذ يقولون أن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي والسبب طبقا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.

-يعتقد الكلاسيك بأنه عند وجود السوق الحرة فإن اليد الخفية من شأنها أن تعظم الدخل القومي.

-حالة الثبات إذ أن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين.

-الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو وهذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة ونظام شرعي قانوني ونظام كفء للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة.

وكخلاصة لما سبق فإن الكلاسيك اعتبروا أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيس للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما أن وجود المؤسسات والأوضاع الاجتماعية الملائمة هما شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية واعتقدوا أن النظام الرأسمالي

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص 120-126.

محكوم عليه بالركود ومن أجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

الفرع الخامس: نقد النظرية الكلاسيكية في النمو الاقتصادي:

وجه البعض عددا من الانتقادات في معرض تقييمهم للنظرية الكلاسيكية وأهم هذه الانتقادات هي:

-الأرباح مصدر للادخار: اعتبر الكلاسيك بأن الأرباح هي مصدر للادخار وهذا يصح بالنسبة لبريطانيا في المرحلة البدائية للتنمية لكن التجربة أشارت إلى أن هناك مصادر غير الأرباح للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام.

-الادخارات تتجه كلها للاستثمار: يقول البعض بأنه ليس صحيحا أن كل الادخار يتجه نحو الاستثمار وكما قال شومبيتر بأن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال الائتمان المصرفي.

-قوانين غير واقعية: إن النظرة التشاؤمية للاقتصاديين الكلاسيك والتي تؤكد على أن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود استندت على قانون تناقص العوائد للأرض وعلى نظرية مالتوس في السكان، وقد قللوا من أهمية وإمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد كما أن عدد السكان لم ينم بالمعدلات السريعة التي افترضوها وأن نمو الإنتاجية في الزراعة كان أسرع من معدلات نمو السكان وعليه فإن استنتاج الاقتصاديين الكلاسيك حول الركود كان ضعيفا.

-سياسة التجارة الحرة ضعيفة: يشير البعض إلى ضعف التحليل الاقتصادي في تأييد أطروحة التجارة الحرة وأن مؤسسات المنافسة التامة كانت غير ملائمة لأن المؤسسات أخذت تنمو وتتحول إلى احتكارات وقد واجه التفكير في السوق الحرة تغيرا جذريا فليس هناك بلدا يكون فيه السوق هو السائد فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية فإن اختيارات السوق تعدل من خلال الاختيار العام والسياسات النقدية والمالية.

-إهمال النظرية للقطاع العام: يؤكد البعض بأن النظرية فشلت في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي وخاصة في البلدان النامية حيث لا يوجد المنظمون الصناعيون مما يفرض على الحكومة دورا نشطا كوكيل للتنمية في البلدان المذكورة.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 63-64.

-أهمية محدودة للتكنولوجيا: افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا.

-تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح: أظهرت التجربة العلمية للنمو أن الأجور لم تبق عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية بل كانت هناك زيادة مستمرة في الأجور ودون حصول انخفاض في معدلات الأرباح[1].

المطلب الثاني: النظرية الكينزية للنمو

سادت النظام الرأسمالي أزمة حادة أعقبها الركود الاقتصادي بين سنوات 1929-1933 ومن خلال معطيات تلك الفترة وضع كينز نظريته المشهورة في العمالة لمعالجة هذه الأزمة وتعد آراؤه التي أعقبت أفكار المدرسة الكلاسيكية منحى جديدا في الفكر الاقتصادي فقد حدد عددا من الأسس لمعالجة عيوب النظام الرأسمالي ووضعه في طريق النمو الاقتصادي، وأوضح كينز أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في الاهتمام بجانب عرض السلع والخدمات تماشيا مع مقولة الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيست ساي كل عرض يخلق طلبه الخاص وإنما تكمن المشكلة في تفعيل جانب الطلب وتصريف السلع والخدمات التي فاضت بها مصانع أوروبا وأمريكا في تلك الفترة[2].

والقضية الأساسية التي شغلت ذهن كينز هي مسألة عدم الاستقرار الداخلي للرأسمالية الذي يعرضها من حين لآخر لأزمات البطالة والركود وقد اهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، كما أوضح كينز أن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظف الكامل وأنه لمواجهة ذلك يتعين أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان توصله إلى هذه النتيجة نابعا من تركيزه على دراسة جانب الطلب فقد استخدم كينز فكرة الطلب الكلي الفعال ليعطي من خلالها تفسيرا لأسباب عدم التوازن وموجات البطالة والانكماش[3]، فكينز لم يركز اهتمامه على النمو الاقتصادي وإنما ركز على الاستقرار الاقتصادي فلم يهتم بدراسة مشاكل النمو الطويل الأجل للبلدان النامية ومع ذلك فقد قام بتحليل

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 64-66.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ، ص 35.

[3] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،سلسلة عالم المعرفة،عدد 226، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1998، ص 309.

دقيق للمعلمات الرئيسية للنمو مثل الطلب الفعال والمضاعف التي أصبحت جزءا عضويا في النظريات الاقتصادية للنمو التي جاءت بعد كينز.

وبدأ اهتمام الكينزيين بقضية النمو طويل المدى نتيجة لعوامل ثلاثة وهي الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية بعد الحرب وتعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا وطرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلدان النامية حديثة الاستقلال وهنا بدأ الكينزيون في توسيع مجال اهتمامهم وتطوير أدواتهم التحليلية لتلافي نقائص النظرية العامة والاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضتها تغيير علاقات القوى في عالم ما بعد الحرب وعندئذ بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو الكينزية[1].

الفرع الأول: نموذج هارود – دومار: تم توصيف هذا النموذج في فترة واحدة خلال الخمسينات من القرن الماضي بصورة مستقلة من طرف كل من الاقتصادي البريطاني هارود والاقتصادي الأمريكي دومار ولتشابههما فقد تم دمجهما في نموذج واحد سمي نموذج هارود –دومار ، ويتكئ هذا النموذج بصورة أساسية على دور الادخار كمصدر للتراكم الرأسمالي في تحقيق النمو الاقتصادي بالإضافة إلى اعتماد النمو الاقتصادي على متغيرات خارجية كالتقنية والنمو السكاني[2]، ويستند هذا النموذج على أساس عدة افتراضات هي[3]:

–أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.

–ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.

–أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار.

–أن الميل للادخار ومعامل رأس المال ثابتان.

–ليس هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.

–أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أنها صافية أي بعد حسم الاهتلاك.

[1] رمزي زكي،مرجع سابق، ص 313.

[2] محمد أحمد الأفندي،الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 247.

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق ، ص 148.

والافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية وأن معدل النمو في الناتج $(\Delta Y / Y)$ يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها $\left(\frac{\Delta S}{\Delta Y}\right)$ وكذلك معامل رأس المال على الناتج ورمزها (K / Y) ، وبافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي[1]:

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s \ldots\ldots\ldots (01)$$

حيث أن (s) هي معدل الادخار.

وفي حالة التوازن فإن الادخار يساوي الاستثمار أي: $S = I$

وبذلك فإن:

$$i = \frac{I}{Y} \ldots\ldots\ldots (02)$$

حيث أن (i) هي معدل الاستثمار.

وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن:

$$I = \Delta K \ldots\ldots\ldots (03)$$

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k \equiv \frac{I}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots (04)$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\Delta Y = \frac{I}{K} \ldots\ldots\ldots (05)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على (Y) نحصل على:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I / Y}{K} \ldots\ldots\ldots (06)$$

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 75.

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الاستثمار (أو معدل الادخار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج .

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{s}{k} \ldots\ldots\ldots (07)$

حيث أن: g تمثل معدل نمو الناتج

s تمثل معدل الادخار

k تمثل المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

وهذه هي المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج يساوي معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ، ومن المعادلة المذكورة فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال/الناتج ومعدل نمو الناتج إذا كان على النمو أن يكون مستقرا ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد إما من خلال رفع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال).

بالرغم من إضافات هذا النموذج فيما يتعلق بتحليل عملية النمو إلا أنه وجهت له بعض الانتقادات تمحورت حول عدم واقعية فرضياته وهذه الانتقادات هي[1]:

-أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ومعدل رأس المال الناتج غير واقعية حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

-افتراضه أن نسب استخدام كل من رأس المال والعمل ثابتان وهو أمر غير مقبول وذلك بسبب إمكانية الإحلال بينهما فضلا عن تأثير التقدم التقني.

-النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.

-افتراضه لوجود مساواة بين معامل رأس المال والمعامل الحدي لرأس المال، ما يعتبر شيئا غير واقعي خاصة إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 76.

-تأكيده أن الاستثمار لا يؤثر على النمو في الأجل الطويل لأن أي زيادة في معدل الاستثمار أو الادخار يتم تعويضها بالزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير الأمر الذي عارضته النظريات الحديثة للنمو خاصة منها نماذج النمو الداخلي.

-صعوبة تطبيقه على البلدان النامية لاختلاف الظروف بين البلدان النامية والمتقدمة فالنموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية، بالإضافة إلى أن هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج بينما الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتصف هذه المعدلات بالانخفاض وحيث أن الفرضيات التي يستند عليها هذا النموذج غير واقعية فإن استخدامات النموذج محدودة التطبيق في الدول النامية.

الفرع الثاني: نموذج كالدور

ينتمي نيكولاس كالدور إلى مدرسة كامبريدج التي دخلت في معارك فكرية مع المدرسة النيوكلاسيكية خلال الخمسينات والستينات، وقد شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه بنظرية النمو والتوزيع لما بعد كينز وتولي هذه النظرية لتراكم رأس المال والميل للادخار وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل أهمية محورية في تفسير النمو وقد انطلق كالدور من مقولة أساسية مفادها أن معدل النمو يتوقف على معدل التراكم ومعدل التراكم يتوقف على الادخار[1]، وقد بنى كالدور نموذجين هامين في النمو الاقتصادي.

النموذج الأول: انطلق كالدور في نموذجه الأول من فرضية أساسية تقتضي باعتبار أن النسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو كما استند كذلك إلى دالة الادخار التقليدية التي تفترض أن الادخار يساوي نسبة الفوائد إلى الدخل الوطني ويمكن سرد فرضيات نموذجه على النحو التالي[2]:

-أن الدخل الوطني أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط.

-أن الميل الحدي للاستهلاك لدى العمال أكبر من نظيره لدى المستثمرين وبالتالي يكون الميل الحدي للادخار لدى العمال أصغر من نظيره لدى المستثمرين.

-أن نسبة (الاستثمار/الناتج) متغير مستقل.

[1] رمزي زكي، مرجع سابق ، ص 316.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 100.

-عدم وجود المنافسة الكاملة والاحتكار التام.

-ضمان نسبة التشغيل الكامل في المجتمع.

وقد توصل كالدور في نموذجه إلى المعادلتين التاليتين:

$$(S_P - S_W)\frac{P}{Y} = S_W \quad (1)$$

$$P = \frac{I}{S_P - S_W} - Y \cdot \frac{S_W}{S_P - S_W} \quad (2)$$

حيث: I: الاستثمار الكلي ، W : الأجور والمرتبات ، Y: الدخل الوطني، p : الأرباح والفوائد

وعلى ذلك فإن الميل الحدي للادخار لكل من العاملين والمستثمرين يعتمد على نسبة الاستثمار الإجمالي كما أن ثبات تلك النسبة يعتمد على مدى التغير في كل من S_w و S_p. أما افتراض التشغيل الكامل فيوضح أن الزيادة في مستوى الاستثمارات يزيد من الدخل الوطني إلا أن ذلك سيؤدي إلى خفض مستوى الاستهلاك الحقيقي والعكس صحيح حيث يؤدي هبوط مستوى الاستثمار إلى خفض مستوى الطلب ومستوى الأسعار مما يقلل من نصيب الأرباح في الدخل الوطني، ويؤدي بالتالي إلى رفع مستوى الاستهلاك الحقيقي وبافتراض وجود مرونة نسبية في الأسعار والأرباح فإن الاقتصاد يمكن أن يستقر عند مستوى التشغيل الكامل، أما درجة اتزان النظام الاقتصادي فإنها تعتمد على معامل الحساسية لتوزيع الدخل والتي افترض كالدور أنها تعادل $\frac{1}{S_P - S_W}$.

النموذج الثاني لكالدور: وضع كالدور مجموعة من الافتراضات قبل الشروع في البناء النظري لنموذجه الثاني حيث افترض تحقق العاملة الكاملة، مع ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات كما افترض اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال وبالتالي فإنها تكون محصلة لكل من نمو رأس االمال ونمو الإنتاجية، إضافة إلى فروض أخرى نسردها على النحو التالي[1]:

-أن الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين.

-يتكون الادخار من جزأين واحد يستقطع من الأجور والآخر يستقطع من الأرباح.

[1] نفس المرجع السابق، ص 102.

-الجزء الخاص بالأرباح من الدخل الكلي يعد دالة للاستثمار.

-يتم عن جميع المؤشرات الكلية في النموذج (الدخل، الأرباح، رأس المال، الادخار، الاستثمار) بالأسعار الثابتة.

-دالة الاستثمار التي افترضها كالدور هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغيير ربح رأس المال لنفس الفترة.

-اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال، والتقدم الفني الحادث.

عالج كالدور نموذجه الثاني في حالة تغير العديد من الظروف المتعلقة بالاقتصاد والمجتمع حيث قسم النموذج إلى مرحلتين عند ثبات السكان وفي حالة الزيادة السكانية، إن أهم الإضافات التي قام بها كالدور

في نموذجه الثاني تتمثل في أنه:

-لم يكتف ببحث أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو.

-أضاف إلى تحليله تحليل مستقبل النمو، وهي إضافة نوعية تحسب له كسبق.

-أدخل كالدور دالة التقدم التكنولوجي محل دالة الإنتاج الاعتيادية وأرجع النمو في دالة التقدم إلى نمو كل من الإنتاجية وتراكم رأس المال بينما ترجعها دالة الإنتاج الاعتيادية إلى نمو كل من نصيب الفرد في الناتج ونصيبه في رأس المال.

بهذه الإضافات تمكن كالدور من جعل نموذجه من أكثر النماذج واقعية، كما أنه نموذج صالح للتطبيق على اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء.

وقد وجهت كثير من الانتقادات إلى نموذج كالدور منها افتراضه ثبات معدل الادخار الوطني عبر الزمن وهذا أمر لا تدعمه الوقائع كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار والأجور وهي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي فهذه مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية، ناهيك عن أن ثمة مبالغة شديدة على الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق النمو، وأهمل بذلك إمكانات تحسين معدلات النمو من خلال زيادة

كفاءة المدخلات من العمل ورأس المال، كما أن تحيل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام[1].

المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية:

ظهرت النظرية النيوكلاسيكية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ويعد فكرها والذي عرف بالفكر الحدي، امتدادا للفكر الكلاسيكي فلم تهدم هذه النظرية فرضيات الكلاسيك وإنما أضافت لها فروض جديدة تتماشى وتغيرات العصر، ومن أهم روادها ألفريد مارشال ومنجر وجيفونز وفالراس وشومبيتر وتتضمن هذه النظرية ثلاثة أفكار رئيسية للنمو الاقتصادي وهي[2]:

-في الأجل الطويل يتحدد معدل نمو الإنتاج بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة أي بمعدل نمو قوة العمل زائدا معدل نمو إنتاجية العمل والمحددة خارج النموذج، وأن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار ومعدل الاستثمار، ويعود ذلك إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى لنسبة رأس المال للناتج أو معدل أوطأ لإنتاجية رأس المال وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.

-أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير إيجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.

-عند وجود تفضيلات معطاة للادخار (بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) لدى بلدان العالم سوف تكون هناك علاقة سالبة لدى البلدان المذكورة فيما بين K/L و V/K بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال للفرد، الأمر الذي يقود إلى تلاقي بين معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

الفرع الأول: نظرية شومبيتر Schumpeter

ينسب شومبيتر إلى التيار الحدي، ويعتبر من أبرز الكتاب في حقل النمو الاقتصادي، والتنمية في نظره هي تغير تلقائي وغير مستمر في قنوات التدفق الدائري ويقصد به أن فترات الازدهار تليها فترات الركود

[1] رمزي زكي، مرجع سابق ، ص 318.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 68.

وله حدود يصل إليها وتتمثل في أنه لما تكون بيئة الاستثمار البيئي غير مواتية وذلك نتيجة توسيع الائتمان المصرفي حتى يصل إلى حدوده أو توسيع الإنتاج حتى يصل إلى الفائض بالسوق.

وهناك عاملان أساسيان في تحليله للنمو الاقتصادي هما الابتكارات والمنظمون:

- الابتكارات التكنولوجية: يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما مما يسمح لهذه الأخيرة من تغيير دالة الإنتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي.
- المنظم: هو المبتكر أو المجدد ولا يقصد به الرأسمالي، فالمنظمون عبارة عن أشخاص يقومون بتحريك عملية الاستثمار ليدفعوا عملية التنمية إلى الأمام ومن مميزاتهم أن لهم قدرات أكبر من رجال الأعمال العاديين ولهم القدرة على العمل في الظروف غير العادية ولهم مجال واسع من المعرفة الذي يساعدهم على الابتكار.

أما في مجال تمويل الاستثمارات فقد أعطى شومبيتر أهمية كبيرة للجهاز المصرفي وليس للادخار.

وقد وجهت مجموعة من الانتقادات إلى شومبيتر منها:

- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.
- التقليل من عملية الادخار في التنمية.
- يعطي شومبيتر في نظريته أهمية كبيرة للائتمان المصرفي ولكن في الأمد الطويل عند عجز الجهاز المصرفي عن تقديم أموال فإنها تلجأ لمصادر أخرى كالأسهم والقروض من سوق رأس المال.
- في الوقت الذي يؤكد فيه شومبيتر على أن الابتكارات تمثل العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية إلا أن التنمية لا تعتمد فقط على الابتكارات بل تعتمد أيضا على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- المبالغة في التأكيد على أهمية المنظم في عملية النمو الاقتصادي متناسيا العوائق المتعلقة بالاستثمار والتمويل والسياسات الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: نموذج سولو–سوان: يمثل هذا النموذج أحد إسهامات المدرسة الكلاسيكية الجديدة حيث صاغ كلا من سولو وسوان نموذجيهما في النمو الاقتصادي سنة 1956 بصورة مستقلة إلا أن نموذج سولو

[1] عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،مصر،2014، ص 44-45.

غدا أكثر شهرة وتعزى هذه الشهرة إلى اهتمام سولو بالنتائج والتطبيقات التي كانت لها دلالة كبيرة ومهيمنة على مسار النمو الاقتصادي وعلى أدبيات نظرية النمو الاقتصادي، ويتميز نموذج سولو ببساطته ومرونته وإمكانية عرضه بأساليب التحليل الرياضي المتعدد، وبصورة عامة فإن نموذج سولو يندرج في إطار نماذج التوازن العام الديناميكي، ولم يكن سولو متحمسا أو مقتنعا بقدرة نموذج هارود–دومار في النمو على تفسير التباين في معدلات النمو الاقتصادي فقد اعتبره نموذجا متشائما لأنه يهتم بمسار النمو الاقتصادي إما في حالة البطالة أو حالة فائض التشغيل الزائد أي أنه يحدد مسار النمو في ظل التقلبات الاقتصادية[1].

إن نموذج سولو يعد تطويرا لنموذج هارود – دومار حيث اتكئ النموذج على الفروض التالية[2]:

- الاقتصاد يتكون من قطاع واحد ويقوم بالإنتاج.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- أن هناك تشغيل كامل للعمالة ومخزون رأس المال.
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة وتناقص الميل الحدي للإحلال.
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد عناصر الإنتاج.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناء على الإنتاجية الحدية لهما.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال فعن طريق نسبة (رأس المال/العمل) وبتغيير المعاملات الفنية للإنتاج يمكن فقط تعديل ممر النمو نحو التوازن.

1–عرض النموذج: يمكن عرض سلسلة معادلات النمو وصولا إلى اشتقاق معادلة النمو الأساسية في نموذج سولو على النحو التالي[3]:

لدينا دالة الإنتاج :

$$Y = F(K, L) \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: L: العمل ، K: رأس المال ، Y: حجم الإنتاج

[1] محمد أحمد الأفندي،الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 252–253.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص 189–190.

[3] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص 256.

ومنها تكون دالة الإنتاج الفردي:

$$Y\ /L = F\left(K\ /L,1\right)$$

أو: $$y = f\ \left(k\right).....(2)$$

الادخار في نموذج سولو هو نسبة ثابتة من الدخل:

$$S = sY\ = sF\left(K,L\right).....(3)$$

ومنه تكون معادلة الادخار الفردي هي:

$$sy = sf\ \left(k\right).....(4)$$

التوازن العام يتحقق عند تساوي الادخار والاستثمار:

$$sF\left(K,L\right) = I\ .....(5)$$

إن الزيادة في رأس المال في أي فترة زمنية معينة $\dot{K}$ يتطلب استثمارا جاريا I كافيا للحفاظ على مستوى معين من رأس المال وكافيا لتعويض حجم الإهتلاك الرأسمالي (δK):

$$\dot{K} = I - \delta K\ .....(6)$$

وبإدماج (5) في (6) نحصل على:

$$\dot{K} = sF\left(K,L\right) - \delta K\ .....(7)$$

ويمكن صياغة (7) لتعبر عن تراكم رأس المال الفردي:

$$\boxed{\dot{k} = sf\ \left(k\right) - \delta k}.....(8)$$

حيث: $\dot{k} = \dot{K}/L$ ، $k = K/L$

والمعادلة (8) هي المعادلة الأساسية لتراكم رأس المال الفردي وهي توضح أن تراكم رأس المال يتأثر طرديا بالادخار الفردي (s) وعكسيا بحجم الإهلاك الرأسمالي (δ).

بما أن النمو السكاني يمثل محددا مهما للنمو في النظرية الكلاسيكية الحديثة للنمو نضيف أثر النمو السكاني في معادلة النمو كالآتي:

بما أن: $k = K / L \ldots\ldots\ldots\ldots (9)$

وبمفاضلة (9) كدالة لوغارتمية تفاضلا كليا بالنسبة للزمن:

$$\frac{d \log k}{dt} = \frac{d \log K}{dt} - \frac{d \log L}{dt}$$

ومنه: $\hat{k} = \hat{K} - \hat{L} \ldots\ldots\ldots\ldots (10)$

حيث: $(\wedge)$ يعبر عن معدل النمو

وبافتراض أن معدل النمو السكاني يأخذ شكل الدالة الأسية:

$$\hat{L} = loe^{nt} = n \ldots\ldots\ldots\ldots (11)$$

ولدينا: $\hat{K} \equiv \dot{K} / K \ldots\ldots\ldots\ldots (12)$

و: $\hat{k} \equiv \dot{k} / k \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$

بالتعويض في (10) نجد:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} - n \ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

وبتعويض المعادلة (7) في (14) نجد:

$$\frac{\dot{k}}{K / L} = \left(\frac{SF(K,L) - \delta K}{K} \right) - n \ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

وبضرب طرفي المعادلة (15) في K / L نحصل على:

$$\boxed{\dot{k} = sf(k) - (\delta + n)k} \ldots\ldots\ldots\ldots (16)$$

المعادلة (16) هي المعادلة الأساسية لنمو تراكم رأس المال الفردي بعد إضافة معدل النمو السكاني وهي تبين أن رأس المال الفردي $\left(\dot{k}\right)$ يتأثر طرديا بالادخار (s) وعكسيا بمعدل نمو السكان (n) وحجم الاهتلاك الرأسمالي (δ).

يمكننا تمييز ثلاث حالات لتراكم رأس المال:

الحالة 01: $\dot{k}=0$ أي أن $sf\ (k)=(\delta+n)k$ وهي الحالة التوازنية (حالة الاستقرار).

الحالة 02: $\dot{k}\succ 0$ أي أن: $sf\ (k)\succ(\delta+n)k$ وفي هذه الحالة تراكم رأس المال يتزايد.

الحالة 03: $\dot{k}\prec 0$ أي أن: $sf\ (k)\prec(\delta+n)k$ وفي هذه الحالة تراكم رأس المال يتناقص.

وفيما يلي توضيح لهذه الحالات في الشكل التالي:

الشكل رقم 05 منحنى نموذج سولو

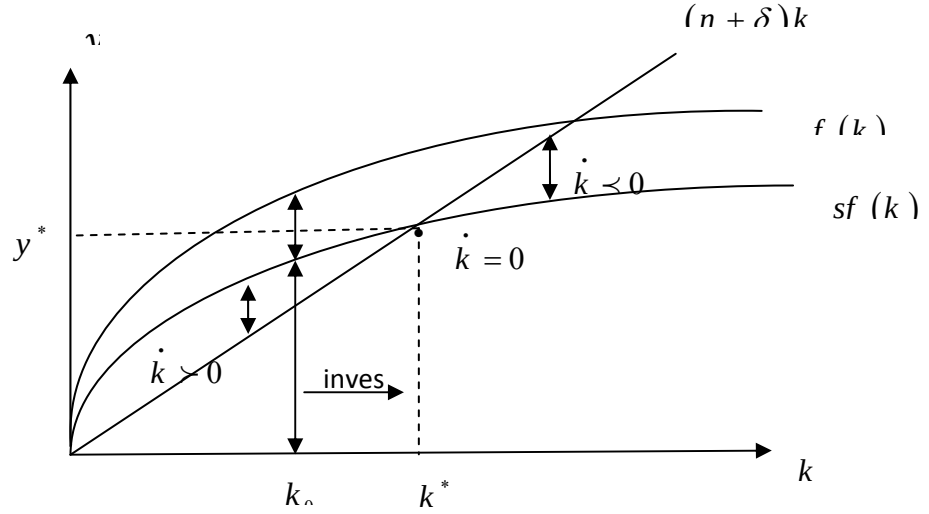

Source: robert j. barro, xavier sala, la croissance économique, édition science internationale France, 1996, p21.

2-:نموذج سولو مع التقدم التقني:

استنادا على ما سبق يلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي الزمن الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة لا ينمو متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا عند مستوى الحالة

المستقرة ولتوليد نمو متوسط دخل الفرد في المدى البعيد تم إدخال مفهوم التقدم التقني، فإذا كانت دالة الإنتاج على الشكل العام $F(K,L)$ يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم التقني وهناك ثلاث صور لإدماج التقدم التقني في الدالة[1]:

-التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العامل ويأخذ الشكل $Y = F(K, AL)$ حيث A هي عنصر التقدم التقني ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هارود.

-التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية رأس المال ويأخذ الشكل $Y = F(AK, L)$ ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر سولو.

-التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس ويأخذ الشكل $Y = AF(K, L)$.

وعادة ما يتم افتراض التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العامل لدراسة النمو طويل المدى ويتم افتراض أن التقدم التقني ينمو بمعدل ثابت.

ويعد النمو الاقتصادي في نموذج سولو كمتغير خارجي وعليه فإن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي[2]:

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \quad .....(01)$$

لقياس فعالية العمل والذي هو محدد فضلا عن K و L نكتب:

$$\tilde{y} = \frac{Y}{AL} \Rightarrow \tilde{y} = \frac{y}{A} \quad .....(02)$$

$$\tilde{k} = \frac{K}{AL} \Rightarrow \tilde{k} = \frac{k}{A} \quad .....(03)$$

حيث تعبر $\tilde{y}$ عن نسبة الناتج الفردي للتقدم الفني وتعبر $\tilde{k}$ عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم الفني

ولدينا: $$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{A}}{A} - \frac{\dot{L}}{L} \quad .....(04)$$

و: $$\dot{K} = sY - \delta K \quad .....(05)$$

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ، ص 110.

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 34.

يمكن أن نعبر عن معدل نمو التقدم التقني بـ: $g = \frac{\dot{A}}{A}$ حيث يكون ثابت، ومعدل نمو العمل: $n = \frac{\dot{L}}{L}$

بتعويض (05) في (04) نجد:

$$\dot{\tilde{k}} = \frac{sY - \delta K}{K} \cdot \tilde{k} - (g+n)\tilde{k} = s\frac{Y}{K} \cdot \frac{k}{A}(\delta + g + n)\tilde{k}$$

$$\Rightarrow \dot{\tilde{k}} = s\tilde{y} - (\delta + g + n)\tilde{k} \ldots\ldots(06)$$

ومنه نتحصل على:

$$\dot{\tilde{k}} = s\tilde{y} - (\delta + g + n)\tilde{k} \ldots\ldots(07)$$

حيث تحقيق النمو المتوازن يعطى عن طريق: $g = g_k = g_A$

$\tilde{k} = \frac{k}{A}$ ثابت ، أي أن: $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ وهي الحالة المستقرة، ويعرض حاصل رأس المال الفردي على التكنولوجيا كما يلي:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \frac{s\tilde{k}^{\alpha} - (\delta + g + n)\tilde{k}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow \tilde{k}_e = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}} \ldots\ldots(08)$$

وهذه المعادلة الأخيرة تعبر عن نسبة رأس المال الفردي للتقدم التقني في المدى الطويل ومن المعادلة الأخيرة يمكن كتابة قيمة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني كما يلي:

$$\tilde{y}_e = \left(\frac{s}{(\delta + g + n)}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \ldots\ldots(09)$$

وهذه المعادلة تعطي تفسيرا لماذا بعض الأقطار غنية ومتطورة والأخرى فقيرة، ذلك أنه كلما كان البلد يتمتع بمعدل ادخار مرتفع و/أو معدل نمو ديمغرافي ضعيف و/أو تقدم تقني قوي كان البلد غنيا نسبيا والعكس بالنسبة للبلدان الفقيرة.

3-النتائج التي توصل إليها سولو: من أبرز النتائج التي توصل إليها سولو والتي تمثل الرسالة الجوهرية في النموذج هي أن[1]:

- التقدم التقني هو الذي يفسر زيادة النمو الاقتصادي واستدامته وفي الحالات المستقرة لمسار النمو، وهو ما يعني أن التغير في عناصر الإنتاج لا يؤثر على النمو الاقتصادي ولا على استدامته في الأجل الطويل.
- فكرة أو فرضية التقارب حيث تتقارب مستويات نمو الدخل الفردي بين الدول وتستند فرضية التقارب في النموذج على اعتبارين هما:

- التراكم الرأسمالي في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع نظرا لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير وفاعلية قانون تناقص الغلة.
- إمكانية زيادة الناتج (الدخل) في البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي.

بيد أن الشواهد التاريخية لتجارب النمو في عقدي السبعينات والثمانينات كانت مخالفة لتوقعات سولو في فرضية التقارب ونتيجة لذلك ظهرت فكرة التقارب المشروط، وتنطوي فكرة التقارب المشروط على أنه بإمكان الدول أن تحقق معدلات نمو متساوية وإن اختلفت في معدلات الادخار.

رغم الفائدة التحليلية لهذا النموذج التي قدمها لنظرية النمو الاقتصادي فقد تعرض نموذج سولو للعديد من الانتقادات والتي كان من أهمها[2]:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال والعمل.
- أهمل سولو مدى تأثير التغير التكنولوجي واعتبره متغيرا خارجيا رغم أهميته الكبيرة.
- افتراض النموذج لتماثل السلع افتراض غير واقعي خاصة في السلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة الكاملة أمر بعيد عن الواقع ويكون أكثر ابتعادا في البلدان المتخلفة.

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 255.

[2] محمد مدحت مصطفى،سهير عبد الظاهر ، مرجع سابق ، ص 196.

المبحث الثالث: نظرية النمو الداخلي

ظلت نظريات ونماذج النمو النيوكلاسيكية مهيمنة على أدبيات النمو الاقتصادي لأكثر من عقدين خاصة عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إلا أن النظرية النيوكلاسيكية قد تركت قضيتين رئيسيتين دون حسم فكري فيما يتعلق بمسار النمو الاقتصادي الأولى تتعلق في ما الذي يحدد التغير في التقدم التكنولوجي الذي بدوره يؤثر على مسار النمو الاقتصادي فهذه النماذج فشلت في تقديم رؤية فكرية لمحددات التغير التكنولوجي واعتبرته مجرد متغير خارجي، أما القضية الثانية فهي مقاربة النماذج النيوكلاسيكية لاختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول حيث عالجت تلك النماذج هذا الاختلاف بطرح فرضية التقارب المطلق وفرضية التقارب المشروط ورغم ذلك فإن هذه النماذج لم تقدم تفسيرا متماسكا لاختلاف الدول في معدلات النمو الاقتصادي، وتلك هي نقطة البداية في نظريات النمو الحديثة التي تفسر النمو بتحسن مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج أو ما عرف ببواقي سولو الذي يتأثر بعدد من المحددات الداخلية[1].

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق وباختصار فإن منظري نظرية النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى سولو، وافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفورات خارجية وتحسن في الإنتاجية تعوض التوجه الطبيعي لتناقص العوائد، ومنذ منتصف الثمانينيات ظهرت كتابات عديدة تفسر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد فيما بين البلدان المختلفة مدفوعة بما سمي بالنظرية الجديدة (الداخلية) للنمو[2]، تنقسم نماذج النمو الداخلي إلى ثلاث فئات:

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 277.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 79.

المطلب الأول: نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية:

يعتمد هذا النوع من النماذج على مجموعة من الفروض يمكن جمعها في النقاط التالية[1]:

-إن التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي أي أن المعدل الكلي للاكتشافات والاختراعات متغير داخلي يتحدد بالأشياء والتصرفات التي يقوم بها الأفراد.

-إمكانية مضاعفة الإنتاج من خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو رأس المال البشري أو المعرفة ومعنى ذلك أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

-أن المنشآت تعمل في إطار المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر وعليه فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

ومن أمثلة نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية نجد: نموذج رومر 1986 ولوكاس 1988.

الفرع الأول: نموذج رومر الأول 1986 ورأس المال المادي:

عرض رومر نموذجه سنة 1986 يعتبر هذا النموذج كنقطة انطلاق لنظريات النمو الداخلي الحديثة باعتباره أول مساهمة نظرية في النمو الداخلي ويتميز هذا النموذج بالاعتماد على مجموعة من أدوات التحليل من أجل تفادي تأثير قانون تناقص الغلة، وبنى رومر نموذجه على مجموعة من الافتراضات هي[2]:

-التقدم التقني أو المعرفي يعتبر محدد أو عنصر داخلي في معادلة النمو الاقتصادي.

-وجود ظاهرة تزايد الغلة لعناصر الإنتاج وهذا على عكس نماذج النمو الخارجية التي تفترض تناقص غلة عناصر الإنتاج.

-لا يوجد اهتلاك في تراكم رأس المال ولا يوجد نمو سكاني.

-صياغة نموذج النمو من خلال عدد من المؤسسات الإنتاجية المستقلة مع تعميم التحليل على مستوى كل المؤسسات الإنتاجية في الاقتصاد الكلي.

-تواجه المؤسسات الإنتاجية دالة إنتاج متشابهة من نوع دالة كوب دوغلاس.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 136.

[2] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 285.

-على مستوى الاقتصاد الكلي تتوزع المؤسسات الإنتاجية وكذلك الأفراد في إطار المجال أو كتلة الوحدة.

انطلاقا من هذه الفرضيات صاغ رومر نموذجة كالتالي[1]:

في هذا النموذج لدينا n مؤسسة لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاس :

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} (A_t l_{it})^{\beta} \quad .....(01)$$

حيث: y_{it} : تمثل إنتاج المؤسسة (i) في الفترة (t).

k_{it} : تمثل رأس المال المستعمل من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t).

l_{it} : كمية العمل المستعملة من طرف المؤسسة (i) في الفترة (t).

A_t : يمثل رأس المال المعرفة لكل المؤسسات والمرتبط برأس المال الكلي $\sum k_i$.

وليكن لدينا: $$A_t = (A)^{1/\beta} \left(\sum k_{it}\right)^{\alpha} \quad .....(02)$$

حيث: A عبارة عن معلمة.

يمكننا إعادة كتابة دالة الإنتاج للمؤسسة (i) في شكل يسمح لنا باستخراج خصائص هذا النموذج:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-\beta} \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it} \right)^{\alpha} l_{it} \right]^{\beta} \quad .....(03)$$

في حالة وجود تطابق بين جميع المؤسسات في عاملي رأس المال والعمل أي أن العمل ورأس المال يتوزعان بالتساوي بين المؤسسات فإن الناتج الكلي للاقتصاد يكتب من الشكل:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it} \right)^{1-\beta} \cdot \left[A^{1/\beta} \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it} \right)^{\alpha} \sum_{i=1}^{n} l_{it} \right]^{\beta}$$

$$= \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it} \right)^{1-\beta} A \left(\sum_{i=1}^{n} k_{it} \right)^{\alpha\beta} \left(\sum_{i=1}^{n} l_{it} \right)^{\beta}$$

[1] Ahmed Zakan,dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique, Essai d'Analyse économétrique appliquée au cas de l'algérie,Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en sciences économiques , Université d'Alger, 2002-2003, p 57.

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{1-\beta+\alpha\beta} .\left(\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right)^{\beta} .....(04)$$

بوضع: $\sum_{i=1}^{n} y_{it} = Y_t$ ، $\sum_{i=1}^{n} k_{it} = K_t$ و $\sum_{i=1}^{n} l_{it} = L_t$

ومنه يتم كتابة دالة الإنتاج الكلي كما يلي:

$$\boxed{Y_t = A(K_t)^{1-\beta+\alpha\beta} .(L_t)^{\beta}} .....(05)$$

تجدر الاشارة إلى أن العائد الخاص لرأس المال لهذا النموذج يشتق من المعادلة (01) يكون من الشكل:

$$r_{it} = (1-\beta).(K_t)^{-\beta}(A_t.L_t)^{\beta}$$

بالتعويض نجد: $r_{it} = (1-\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta(\alpha-1)} .....(06)$

أما العائد الاجتماعي لرأس المال فيشتق من المعادلة (05) عن طريق اشتقاق هذه المعادلة بالنسبة لرأس المال K نجد:

$$r_t = (1-\beta+\alpha\beta)AL_t^{\beta}K_t^{\beta(\alpha-1)} .....(07)$$

من المعادلتين (6) و (7) يمكن ملاحظة أن العائد الاجتماعي يفوق العائد الخاص وذلك لأن: $1-\beta+\alpha\beta \succ 1-\beta$ وهذا ما يفسر وجود وفورات خارجية في النموذج.

الفرع الثاني: نموذج لوكاس 1988 ورأس المال البشري:

اقترح لوكاس عام 1988 نموذج النمو الداخلي بالاعتماد على تراكم رأس المال البشري ويعتبر نموذج لوكاس أهم نموذج تطرق بالتفصيل لدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي بصفة مباشرة ، وحسب لوكاس فإن لتراكم رأس المال البشري مكاسب جديدة لصالح الكفاءات الفردية (إنتاجية العامل) ويعتبر هذا خيار لمنح الأفراد فرصا لتغطية مساهمتهم الاقتصادية، وهي مكاسب توصف بأنها التأثيرات الداخلية على

الأفراد وعلى المستوى الكلي تظهر هذه المكاسب في الأثر الذي يمكن أن تحدثه زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب على معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل[1].

ويقوم هذ النموذج على الفرضيات التالية[2]:

-الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال.

-لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي أن الأعوان أحاديين وعددهم n .

-الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

وتكتب دالة الإنتاج الأساسية لنموذج لوكاس على الشكل التالي[3]:

$$y = k^{\beta}.(uh)^{1-\beta}$$

حيث: h يمثل مخزون رأس المال البشري

u يمثل الوقت الذي يخصصه الأفراد في الإنتاج حيث $u \in [0,1]$.

وتعبر هذه الدالة على كيفية تأثير رأس المال البشري على الناتج الجاري (حيث يمثل k رأس المال المادي والذي يتراكم وفقا لـ: $\dot{k} = y - c$ ويمثل c الاستهلاك الجاري).

أما المعادلة الثانية التي وضعها لوكاس فهي من الشكل:

$$\dot{h} = \delta(1-u)h \quad \text{مع} \quad \delta \succ 0$$

وتحدد هذه المعادلة تأثير الوقت المخصص للتعلم على رأس المال البشري (يمثل $(1-u)$ الوقت المخصص للتعلم و δ يمثل مقدر الفعالية).

[1] مراد تهتان، عمران بشراير، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانال الديناميكي خلال الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، عدد 17،2017، جامعة ورقلة، ص 251.

[2] محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد الثاني، جامعة الوادي،2014، ص 15.

[3] -Philipe Aghion , Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle , Dunod , Paris , 2000, p355.

وبما أن لوكاس افترض أن عائد تراكم رأس المال البشري بالنسبة للمخزون المتاح ثابت، تحصل على معدل نمو منتظم ومستقر: $g = \delta(1-u^*)$

حيث تمثل u^* التخصيص الأمثل للوقت بين الإنتاج والتعلم ونتحصل عليها بتعظيم دالة المنفعة الزمنية ذات مرونة الإحلال الثابتة:

$$\max \int_0^{+\infty} \frac{c^{1-\sigma}}{1-\sigma} e^{-\rho t} dt$$

في ظل القيود التالية: $y = k^{\beta}.(uh)^{1-\beta}$

$$\dot{h} = \delta(1-u).h$$

$$\dot{k} = y - c$$

حيث: ρ يمثل معدل التفضيل للزمن الحالي.

σ تمثل مرونة الإحلال الزمنية.

ومنه معدل نمو الوقت المخصص للتعليم تمثل دالة بالنسبة للمتغيرين σ و ρ حيث:

$$1 - u^* = f\ (\rho, \sigma)$$

ومنه نستنتج أن معدل النمو يتناسب طرديا مع الوقت المخصص لتراكم رأس المال البشري وعكسيا مع معدل التفضيل الزمني، فكلما كان الوقت المخصص للتعلم والتدريب أكبر كلما كان معدل نمو رأس المال البشري أكبر وبالتالي معدل أعلى للنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي الخطية

مثل نماذج الفئة الأولى فإن هذه النماذج ترى بأن النمو يكون من الداخل غير أنها تفترض ثبات عائد النطاق ومعادلات النمو، وهي في هذا تتشابه مع نموذج النمو النيوكلاسيكي وتكتب دالة الإنتاج فيها على النحو التالي[1]:

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق ، ص 143.

$$Y = F\left(R^{\alpha}, K^{\beta}, H^{1-\alpha-\beta}\right) \qquad \text{مع: } 0 \prec \alpha \prec \beta \prec 1$$

حيث: R تمثل الأبحاث ، K: تمثل رأس المال المادي ، H : تمثل رأس المال البشري

Y : تمثل حجم الإنتاج

وترتكز دالة الإنتاج على الفرضيات التالية:

- أنها دالة متجانسة من الدرجة الأولى.
- جميع مدخلاتها: R , K , H هي مدخلات عادية.
- تستعد فكرة المدخلات القابلة للاستخدام المتكرر (أي المدخلات غير المنافسة).
- عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة فيها في متغير واحد لرأس المال بشكل عام فإن دالة الإنتاج ستأخذ الشكل التالي: $Y = F(X) = Ax$ وبالتالي يمكن الحصول على دالة خطية ومن هنا جاءت تسمية هذه الفئة بنماذج النمو من الداخل الخطية.

تتعدد نماذج النمو لهذه الفئة وسنكتفي بالتطرق إلى نموذج روبلو 1991.

الفرع الأول: نموذج روبلو AK 1991

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي والذي يكون فيه دور للسياسة الاقتصادية في الأجل الطويل، وجاء هذا النموذج ليعالج مشكلة تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض هذا النموذج إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال.

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف روبلو يأخذ الشكل التالي[1]:

$$Y = AK \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن: Y يمثل الإنتاج ، K رصيد رأس المال ، A معامل ثابت وموجب يشير إلى التكنولوجيا

مع افتراض أن حجم السكان ثابت، فإن تراكم رأس المال يأخذ الصيغة المعطاة في نموذج سولو:

$$\dot{K} = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2) \qquad \text{حيث أن: } s \text{ نسبة الادخار}$$

[1] زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص93.

وعليه يمكن الوصول إلى إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل فهي ثابتة ومساوية إلى A.

باعتبار أن A ثابت فإنه يمكن التعبير عن معدل النمو كما يلي:

$$\dot{Y} = A\dot{K} \Rightarrow \dot{Y} = A(sY - \delta K)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = As - \delta \ldots\ldots\ldots(3)$$

أما معدل رأس المال فيمكن الحصول عليه انطلاقا من قسمة المعادلة 2 على K

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

من خلال المعادلتين (3) و (4) نستنتج أن: $\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K}$ أي أن معدل نمو رأس المال يعادل تماما معدل نمو الناتج كما نلاحظ أن معدل النمو دالة متزايدة في معدل الادخار.

وهكذا فإن نموذج AK يبين أن النمو الاقتصادي في المدى الطويل ذو طابع داخلي من خلال علاقته بنسبة الادخار الذي اعتبره روبلو سلوك داخلي ومنه فإن أي سياسة حكومية تهدف إلى زيادة معدل الادخار سيكون لها أثر مباشر على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: نماذج النمو الداخلي في ظل المنافسة غير الكاملة:

لقد كان الفضل في التطرق إلى هذه النماذج في الحقيقة يعود إلى الاقتصادي النيوكلاسيكي جوزيف شومبيتر الذي سبق إليه، وذلك بسبب تأكيده على أهمية توافر قوة الاحتكار على الأقل بصفة مؤقتة لتوفير الدافع القوي للقيام بعملية التجديد والتطوير (R&D).

تتميز هذه النماذج مثلما يشير اسمها بأنها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة بما يسمح بتضمين إمكانية تحقيق الأفراد والمنشآت لأرباح الاحتكار مقابل الاختراعات والاكتشافات والتجديدات التي يقومون عليها.

إن دمج نظريات (R&D) والمنافسة غير التامة في إطار النمو بدأ مع رومر 1990 ويتضمن مساهمة مهمة من جانب أجيون وهويت ويقدم بارو 1992 توضيحات وتوسيعات لهذه النماذج[1].

الفرع الأول: نموذج رومر الثاني 1990: ينطلق رومر من أن الأفكار تختلف عن الأملاك الاقتصادية التقليدية القابلة للتنافس، فالمعارف والأفكار تعتبر غير قابلة للتنافس فيمكن استخدام نفس المعرفة عدة مرات من طرف عدد من الأعوان الاقتصاديين دون أن يؤدي ذلك إلى تدهورها، كما يتم انتقال المعارف والمعلومات بتكلفة مباشرة شبه معدومة وتكون المعلومة كذلك حصرية جزئيا أي لا يمكن للمالك أن يراقب استعمالها إلا جزئيا، ويمكن أن تكون التكلفة الأولية للإنتاج مرتفعة جدا ولكن الوحدات الآتية تحصل عليها بسهولة وهذا ما يجعل اقتصاد الأفكار مرتبطا بالمردودات ذات غلة الحجم المتزايدة وبالمنافسة غير التامة ويعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات هي:

1-:فرضيات النموذج[2]:

- التقدم التقني داخلي المنشأ وينتج عن إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التقدم التقني المرتبط بنشاطات البحث والتطوير R&D هو أساس التفسير.
- دالة الإنتاج التي تكون النموذج هي مجموعة من المعادلات التي تشرح الطريقة التي تتطور بها عوامل الإنتاج في الزمن وهي على الشكل التالي:

$$Y = K^{\alpha}\left(AL_y\right)^{1-\alpha} \qquad 0 \prec \alpha \prec 1$$

حيث: A رصيد الأفكار ، K رصيد رأس المال

- أن مردودية Y هي ذات غلة حجم ثابتة في L_y و K ولكن عندما يتم اعتبار A عامل إنتاج تصبح دالة الإنتاج المعطاة ذات غلة حجم متزايدة ويتراكم K مثل نموذج سولو بتحويل الاستهلاك الحالي إلى فترة أخرى أي الادخار بمعدل ثابت s، ويهتلك بمعدل خارجي المنشأ δ وعليه نكتب:

$$\dot{K} = sY - \delta K$$

[1] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 148-149.

[2] دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي بعنوان "Progrès technologique, Productivité, compétitivité, croissance et emploi" ، المنعقد في 11-12 ماي 2007،جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس ، المغرب ص 17.

- أن العمل العائد إلى اليد العاملة بنسبة خارجية المنشأ ثابتة n حيث: $\frac{\dot{L}}{L}=n$
- في نموذج سولو كان A خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت، أما في نموذج رومر فيكون A داخلي المنشأ حيث A_t هو رصيد أو مخزون المعارف المتراكمة عبر التاريخ حتى اللحظة t و $\dot{A}$ هو عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة والتي تساوي عدد الأشخاص الباحثين عن الأفكار الجديدة L_A مضروبا في المعدل الذي يجد به الأشخاص هذه الأفكار (γ) وعليه نكتب المعادلة:

$$\dot{A}=\gamma L_A \qquad \text{إذن:} \quad L=L_A+L_y$$

حيث: L_y الإنتاج المباشر و L_A إنتاج الأفكار

- يمكننا افتراض أن: $\gamma=b.A^{\rho}$ وهذا الافتراض استمد من الملاحظة الواقعية فعندما يكون $\rho\succ 0$ فإن إنتاجية البحث ترتفع مع رصيد المعارف والأفكار المكتشفة أما عندما يكون $\rho\prec 0$ فإن الأفكار الجديدة تصبح أكثر فأكثر صعبة الاكتشاف، b و ρ ثوابت.

2- معدل النمو المتوازن: يعطى معدل النمو المتوازن بالشرط التالي:

$$g_y=g_k=g_A$$

إن الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ومخزون المعارف يتزايد بنفس المعدل على طول سلسلة النمو المتوازن بمعنى أن غياب الرقي التقني سيؤدي إلى عدم وجود النمو الاقتصادي.

ولدينا:

$$\frac{\dot{A}}{A}=b\frac{{L_A}^{\lambda}}{A^{1-\rho}}$$

وعلى طول خط النمو المتوازن يكون $\left(\frac{\dot{A}}{A}=g_A\right)$ وهو ثابت، وحيث أنه بعد الاشتقاق اللوغاريتمي ينتج:

$$0=\lambda\frac{\dot{L}_A}{L_A}-(1-\rho)\left(\frac{\dot{A}}{A}\right)$$

وبمعلومة أن معدل نمو السكان يساوي معدل نمو عدد الباحثين $\frac{\dot{L}_A}{L_A}=n$ فإنه يمكن كتابة:

$$g_A = \frac{\lambda n}{1-\rho}$$

توضح هذه العلاقة أنه في المدى البعيد يحدد (g^*) بعوامل إنتاج دالة المعارف، ومعدل نمو عدد الباحثين الذي يرتبط بمعدل نمو السكان العاملين وحيث أنه عندما تكون $(\lambda = 1)$ و $(\rho = 0)$ فإن: $(\dot{A} = b\dot{L}_A)$ فإذا كانت (b) ثابتة فإن (bL_A) يكون ثابتا هو الآخر وعندما يؤول (t) إلى ما لا نهاية فإن $(\dot{A})$ يؤول إلى الصفر مما يعني عدم حدوث النمو إلا إذا ارتفع عدد الأفكار الجديدة مع الوقت، وهو ما يستلزم أن يكون (n) كبيرا بالكفاية، وهي الفرضية التي يصعب اختيارها لدى الدول المتقدمة نظرا لأن (n) متناقصة أو ثابتة وللخروج من هذا العائق فإن النموذج افترض أن $(\rho = \lambda = 1)$ ومنه يصبح:

$$\dot{A} = bL_A A \Rightarrow \frac{\dot{A}}{A} = bL_A$$

تبين هذه العلاقة أن إنتاجية الباحثين تتزايد مع الوقت حتى لو بقي عددهم ثابتا غير أن التجارب العالمية بينت خلاف ذلك مقارنة بما تستوجبه هذه النظرية التي تعتمد على ارتفاع (L_A) حتى يرتفع معدل نمو الاقتصاد g، فمثلا لم ينمو الاقتصاد الأمريكي خلال القرن العشرين إلا بنسبة 1.8% في السنة بالرغم من كون $(\rho \succ 0)$ في النموذج وهو ما يقود إلى الإبقاء عليها أقل من الصفر حتى تتحقق شروط النمو في هذا النموذج[1].

3-العلاقات التبادلية المترابطة في حلقات النمو: يتكون نموذج رومر 1990 من ثلاث قطاعات أساسية قطاع إنتاج السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطية، وقطاع البحث والتطوير حيث ينتج هذا الأخير المعارف التي تستعمل في الإنتاج الجديد للسلع، وحقوق هذه الأسواق مباعة لقطاع السلع الوسيطية الذي ينتج بهذه الأفكار الجديدة ويبيع السلع المنتجة إلى مؤسسات القطاع النهائي وهنا ينتج الرقي التقني من اختيار العوامل المعظمة، وهذه القطاعات هي[2]:

- قطاع الإنتاج النهائي يعرض سلعا متجانسة وتنافسية Y:

$$Y = L_Y^{1-\alpha} . \sum_{i=1}^{A} X_1^{\alpha}$$

[1] كبداني سيدي أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013 ، ص 57.

[2] دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، مرجع سابق ، ص 20-21.

حيث نتحصل على الإنتاج Y بمساعدة العمل L ، وكذلك بعدد من السلع الوسيطية X_i التي تمثل كل منها نوعا من رأس المال، و α هو عدد السلع الوسيطية ، حيث تستعمل المؤسسات برنامج تعظيم الربح بشكل تنافسي.

- قطاع السلع الوسيطية هو قطاع احتكاري وذلك عن طريق شراء الشهادة من قطاع البحث والتطوير حيث كل مؤسسة تنتج سلعا وسيطية ويعطى برنامج تعظيم الربح لهذا القطاع كما يلي:

$$Max\,\pi_j = P_j\left(X_j\right) - r\left(X_j\right)$$

الشرط الأول في حالة الاحتكار هو:

$$P'(X)X + P(X) - r = 0\left(avecP'(X) \prec 0\right)$$

إذن:

$$P'(X).\left(\frac{X}{P}\right)+1=\frac{r}{p}$$

- أما قطاع البحث والتطوير فإن المخترعين يبحثون عن تعظيم ربحهم انطلاقا من نشاطهم البحثي هذا الربح هو مثلا سعر الشهادة أو براءة الاختراع التي يبيعونها لقطاع السلع الوسيطية.

نستطيع إذن اعتبار المشكلة كمشكلة تحكيم بين استثمار رأس المال بمعدل فائدة معين في السوق المالي أو الاستثمار في الشهادة – شراء شهادة بسعر بيع الباحثين– للإنتاج في ظروف الاحتكار وفي حالة التوازن يجب أن يتساوى الربحان كي لا تبقى إمكانية التحكيم بين مختلف إمكانيات تسخير الموارد أي:

$$r.P_A = \pi + \dot{P}$$

حيث يعبر الجزء الأيسر عن الفوائد المتحصل عليها عند P_A في السوق المالي أو البنك أما الجزء الأول الأيمن فهو الربح المتحصل عليه الباحثين من استغلال الشهادة المشتراة، والجزء الثاني هو الربح أو الخسارة في رأس المال عند إعادة بيع الشهادة المستعملة خلال الفترة، ونستطيع أيضا كتابة:

$$r=\left(\frac{\pi}{P_A}\right)+\left(\frac{\dot{P}_A}{A}\right)$$

في حالة التوازن يكون r ثابت إذن $\left(\frac{\pi}{P_A}\right)$ يجب أن يكون ثابتا أي يجب أن يكون π و P_A يتزايدا بنفس المعدل وهذا المعدل يساوي $n-$.

الفرع الثاني: نموذج بارو:

عرض روبرت بارو نموذجه للنمو الداخلي في 1990 حيث أضاف عنصر الإنفاق الحكومي باعتباره محركا للنمو الاقتصادي، وتقوم فكرة النموذج على فرضية التكامل بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والإنفاق الاستثماري الخاص، ويقصد بالاستثمار العام الحكومي في هذا النموذج الإنفاق على إنشاء وتطوير البنية التحتية المادية والخدمات الأساسية كالصحة والمدارس وأنظمة الصرف الصحي وغيرها ومن ثم فإن الإنفاق الاستثماري العام يزيد من إنتاجية الاستثمار الخاص وهذا الذي يحرك النمو الاقتصادي.

ومن جانب آخر فإن تمويل الإنفاق العام الحكومي في نموذج بارو يتم من خلال ضرائب الدخل وبالتالي فإن وجود معدلات عالية للضرائب قد يكون مقترنا بزيادة أو نقصان النمو الاقتصادي، وهنا يشير النموذج إلى أهمية الرشد الاقتصادي في اختيار المعدل الأمثل للضرائب الذي يعظم النمو الاقتصادي في الحالة الراسخة بالاستعانة بمنحنى لافر، ينتهي نموذج بارو إلى تحديد أن المعدل الأمثل للضرائب ينبغي أن يكون مساويا لنسبة فاعلية الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، إضافة إلى ذلك ولأن الإنفاق الحكومي يعتمد على الضرائب فإن للضرائب أثر محفز على النمو الاقتصادي ناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي، وأثر مثبط على النمو من خلال الأثر السلبي على استهلاك العائلات ومن ثم فإن الرشد الحكومي يكمن في الموزانة بين هذين الأثرين[1].

افترض بارو أن هذه النفقات عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية وهذا يعني أن G تدخل في دالة الإنتاج الخاصة بكل مؤسسة (i) وتعطى هذه الدالة كما يلي[2]:

$$Y_i = A_i K_i^{\alpha} L_i^{1-\alpha} G^{1-\alpha} \quad \text{مع} \quad 0 \prec \alpha \prec 1 \quad .....(1)$$

حيث: Y_i و K_i ، L_i هم على التوالي الإنتاج ومخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i).

G هي مجموع نفقات الدولة على البنية التحتية.

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 303.

[2] Katheline Shubert, Macroéconomie Comportement et Croissance, 2éme édition, vuibut,France, 2000,p319.

A مستوى التقدم التكنولوجي وهو ثابت.

$1-\alpha$ تمثل مرونة الإنتاج

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة فإنه يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}G^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

تظهر هذه الدالة ثبات العوائد لعوامل الإنتاج الخاصة K و L

الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة ، ويسمح رأس المال العام بالحفاظ على مستوى الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

وتمول النفقات العامة من خلال الضريبة بمعدل τ ثابت عبر الزمن وتفرض على كل المداخيل

$T = \tau Y$ وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T = G$.

وتتكون النفقات العامة من السلع النهائية حيث أن τ هو جزء من الناتج النهائي المأخوذ من طرف الدولة وتستعمل العائلات الجزء الباقي من الدخل في الادخار حيث أن تراكم رأس المال يأخذ الشكل:

$$\dot{K} = s(1-\tau)Y - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث s تمثل نسبة الادخار ، δ نسبة الاهتلاك الرأسمالي

وبالتالي تحدد دالة الإنتاج الاجتماعية عن طريق استبدال G بـ τY :

$$Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}(\tau Y)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots (4)$$

أو :

$$Y = \tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} K L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} \quad \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن: A ، L و τ ثوابت.

وفي غياب النمو السكاني تسمح المعادلتين (3) و (5) بكتابة معدل نمو مخزون رأس المال كالتالي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \delta$$

$$= s(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} A^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

بحيث هذا المعدل ثابت، وما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد يرتبط بطريقة غير منتظمة بمعدل الضريبة المفروض من طرف الدولة.

في نموذج بارو الاقتصاد له معدل ادخار داخلي وثابت، حيث بعد إدخال عنصر النفقات العمومية G فإن توازن السوق يكتب بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I + G = C + \dot{K} + \delta\dot{K} + G \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

ودالة الاستهلاك للعائلات تكتب كما يلي:

$$C = (1-s)(1-\tau)Y \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

والتوازن على سوق السلع يكون:

$$Y = (1-s)(1-\tau)Y + \dot{K} + \delta K + G \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

أي أن:

$$s(1-\tau)Y = \dot{K} + \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots(10)$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على:

$$\dot{K} = s(1-\tau)Y - \delta K$$

وبالقسمة على K نحصل على:

$$\frac{\dot{K}}{K} = s(1-\tau)\frac{Y}{K} - \delta \ldots\ldots\ldots\ldots(11)$$

وللحصول على معدل الضريبة الامثل الذي يعظم النمو نفاضل المعادلة (11) بالنسبة لـ (τ) ونساويها للصفر:

$$\frac{\partial(\dot{K}/K)}{\partial\tau} = 0 \Leftrightarrow \left(-\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} + \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\tau)\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}-1}\right) sA^{\frac{1}{\alpha}} L^{\frac{1-\alpha}{\alpha}} = 0$$

$$\Leftrightarrow \tau = \frac{1-\alpha}{\alpha}(1-\tau) \Leftrightarrow \tau^* = 1-\alpha$$

تدل هذه النتيجة على أن الحكومة ملزمة بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للبنى التحتية والتي يعبر عنها بالعلاقة: $G/Y = \tau^* = 1-\alpha$.

وفقا لنموذج بارو فإن الحكومة تستطيع أن تؤثر على الناتج الحدي من خلال قناتين قناة الزيادة في الإنفاق الحكومي من أجل زيادة الناتج الحدي لرأس المال (وهو ما يسمى بالأثر الايجابي للاستثمار الحكومي المعبر عنه بـ $\tau^{\frac{1-\alpha}{\alpha}}$)، وقناة تأثير الضرائب على عائد رأس المال حيث تؤثر سلبا على رأس المال الخاص (الأثر السلبي للضرائب على الناتج الحدي المعبر عنه بـ $(1-\tau)$)[1].

ويمكن تبيين تأثير الحكومة على النمو بيانيا كما يلي:

الشكل رقم : 06 تأثير الحكومة على معدل النمو

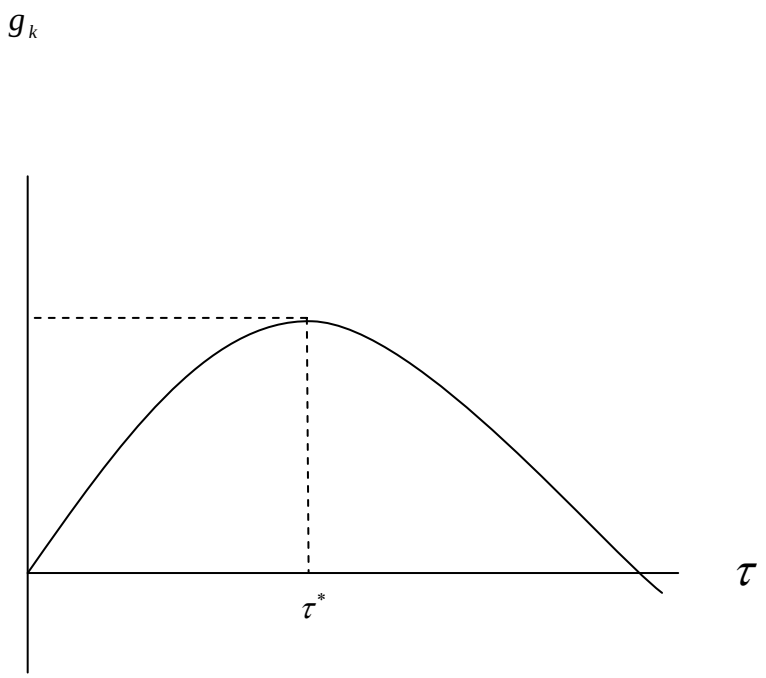

المصدر: محمد أحمد الأفندي، مرجع سابق، ص 306

نلاحظ من الشكل السابق أن الأثر الإيجابي للنفقات العمومية على الناتج الحدي لرأس المال ترفع معدل النمو g_K مع ارتفاع τ إلى أن يصل إلى أقصى قيمة له ومع زيادة ارتفاع τ يهيمن الأثر السلبي للضرائب وبالتالي يتراجع معدل النمو g_K.

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 308.

وقد توصل بارو إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- تأكيد وجود وفورات إيجابية للنفقات العامة مما يعني أن هناك علاقة طردية بين معدل النمو الثابت والحصة النسبية للنفقات العامة في الإنتاج.
- مع ثبات الإيرادات واعتماد الإنتاج على تراكم رأس المال العام والخاص فإن النمو لا يولد إلا نموا ذاتيا.
- أن معدل الضريبة له دور إيجابي كما له دور سلبي في التأثير على النمو فهو من جهة عند ارتفاعه إلى حد كاف يؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال العام (بفضل الإيرادات العامة الناجمة عنه) ومن ثم المساهمة في نمو الإيرادات الخاصة الناجمة عن القطاع الخاص وبالتالي تطور النمو، ومن جهة أخرى فإن ارتفاعه إلى حدود لا يقدر عليها القطاع الخاص تؤدي إلى تثبيط أنشطة هذا الأخير ومن ثم انخفاض معدل النمو، والنتيجة أنه لابد من معرفة المستوى الأمثل لمعدل الضريبة الذي يحدث أثرا إيجابيا على الاقتصاد.

وبالرغم من أهمية نموذج بارو فقد وجهت له ملاحظتين نقديتين الملاحظة الأولى تتصل بالطابع الخارجي للنفقات العامة فالإنفاق قد يكون من الداخل من خلال القطاع الخاص نفسه الذي قد يسهم في إنجاز البنية التحتية لما تبقى من القطاع أما الملاحظة الثانية فتتصل بالطابع الداخلي للنفقات العامة فالغالب من إيرادات رأس المال أن تكون مختلطة بين قطاع عام وخاص مما يصعب من فصل ودراسة كل قطاع لحاله لمعرفة أثره على النمو الاقتصادي[2].

المطلب الرابع: إسهامات نظرية النمو الداخلي والانتقادات الموجهة لها:

الفرع الأول :إسهامات نظرية النمو الداخلي في الفكر التنموي:

لقد أسهمت نظرية النمو الداخلي بتركيزها على رأس المال البشري بالخصوص في فك الغموض الذي خلفته النظرية النيوكلاسيكية في الفكر الاقتصادي في العديد من المجالات يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- حاولت تفسير ظاهرة تدفق الاستثمارات والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نموا(حيث الندرة) إلى البلدان المتقدمة (حيث الوفرة).

[1] إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سابق ، ص 155.

[2] Rajhi Taoufik, Croissance Endogène et externalités des dépenses publiques,In Revue économique, volume 44, no 2,1993, p 335-337.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 156.

- أصبح موضوع اختلاف معدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة أمرا منطقيا في التحليل الحديث بعد أن كان أمرا شاذا وغير متصورا.
- بين اقتصاديو هذه النظرية أن معدلات العائد المرتفعة على الاستثمار في الدول النامية ذات معدلات رأس المال/العمل المنخفضة تتضاءل بشدة بسبب تدهور مستوى الاستثمارات المكملة في البحث والتطوير وفي البنية الأساسية وفي رأس المال البشري (وبخاصة التعليم) كما أن حصول نفس العامل الذي يتمتع بمستوى معين من المهارة وعلى دخل أعلى عند انتقاله من بلد متخلف إلى آخر أكثر تقدما أصبح أيضا شيئا له ما يبرره على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب في معدلات الأجور بين البلدان المختلفة.
- نظرية النمو الداخلي ومن خلال اهتمامها بالعنصر البشري جعل أفكارها واقع عمل بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من خلال حثه على تبني مفاهيم التنمية البشرية من خلال تقاريره التي دأب على إصدارها منذ بداية التسعينات، ومن جهة أخرى فإن مفاهيم التنمية البشرية واقتصاد المعرفة أصبحت مادة استهلاكية للكثير من المفكرين والباحثين سواء في مؤلفاتهم أو في الندوات والمؤتمرات التي يعقدونها.
- أظهرت إضافة الإنفاق الحكومي إلى نماذج النمو الداخلية أهمية السياسات المالية والاقتصادية الضامنة لحماية حقوق الملكية للأفكار والاختراعات الجديدة التي من شأنها تحفيز أنشطة وبرامج البحث والتطوير كما أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة للاستثمار البشري في التعليم والتدريب المقترن بمعدلات متزايدة للأرباح والعوائد يدعم مسار النمو الاقتصادي المستدام وعموما فإن الإنفاق الحكومي على برامج وأنشطة الإنتاج المعرفي وزيادة عدد الباحثين والمخترعين ومراكز البحث والتطوير يسهم في زيادة الابتكارات ويحفز معدلات مرتفعة ومستدامة للنمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الداخلي:

وجهت لهذه النظرية بعض الانتقادات والتي لا تنقص من قيمتها كثيرا بفضل المزايا التي أتت بها ويمكن جمع هذه الانتقادات في النقاط التالية[2]:

- أنها تعتمد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية.

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق ، ص 312.

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق ، ص 81.

- أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة والهياكل المؤسسية غير الكافية وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة وبسبب إهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن إمكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد ببلد آخر.
- الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير وواسع.
- تركز اهتمام نماذج النمو الداخلية على توصيف وتفسير مسارات النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة دون أن تأبه للسمات والشروط الهيكلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان النامية فالدول تتباين في ظروفها التاريخية والاجتماعية ومواردها الاقتصادية وبنيتها البشرية والمادية وبيئتها الثقافية ومن ثم لم تكن تلك النماذج كافية لتفسير مسارات النمو الاقتصادي في البلدان النامية[1].
- هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلتفت إليها النماذج الحديثة للنمو مثل التنظيم والذي أكدت بعض الدراسات العملية على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أنه رغم الاختلافات الحاصلة بين النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلية إلا أنه من الخطأ القول أن هذه النماذج بديل كامل عن النظرية النيوكلاسيكية فهي لم ترق بعد إلى ذلك كما أنها في طور التكوين لذلك يستحسن النظر إليها على أنها مكمل لها وليس بديلا عنها[2].

[1] محمد أحمد الأفندي، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص 313.

[2] إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سابق، ص 159.

خلاصة الفصل:

لقد كان النمو الاقتصادي ولا يزال من أهم الأهداف التي تسعى إليها مختلف الحكومات نظرا لأنه يعكس تطور النشاط الاقتصادي وارتباطه بباقي المتغيرات الاقتصادية ونتيجة لذلك فقد نال موضوع النمو الاقتصادي الكثير من الاهتمام من طرف مختلف الباحثين على اختلاف مدارسهم وإيديولوجياتهم.

ومن خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي والفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية ثم تطرقنا إلى القاء نظرة على نظرية النمو في الفكر الاقتصادي، انطلاقا من التفسير الكلاسيكي والذي يعتبر بمثابة تحليل نظري للنمو الاقتصادي الذي رد النمو الاقتصادي إلى عملية التراكم الرأسمالي، اما النظرية الكينزية التي تميزت بالتحليل الكلي وفكرة الطلب الفعال وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقد عالجت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج هارود – دومار اللذين اعتبرا أن معامل رأس المال هو المصدر الأساسي لإحداث النمو،أما النظرية النيوكلاسيكية فقد ربطت النمو الاقتصادي أساسا بالادخار والتقدم التكنولوجي وعملية تكوين رأس المال حيث ركز سولو على أهمية التقدم التكنولوجي والبحث في أسباب التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، ثم جاءت نماذج النمو الداخلي والتي حاولت معالجة القصور في نموذج سولو فقد أرجعت النمو الاقتصادي لأسباب وعناصر داخلية في النموذج مثل رأس المال البشري والابتكارات والأبحاث والتدخل الحكومي، ويمكن القول أن هذه النظريات في مجملها غير ملائمة للدول النامية حيث أنها تضع مجموعة من الفرضيات معظمها لا يتناسب وواقع الدول النامية.

الفصل الثالث:

تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض الدول الخليجية وهي الإمارات والسعودية والكويت، وهذه الدول لها خاصية مشتركة تتمثل في أنها من الدول النفطية والتي يشكل النفط أهمية كبيرة في اقتصادها، حيث تعتمد هذه الدول في مداخيلها إلى حد كبير على العائدات النفطية وبدرجة أقل على مصادر تمويلية أخرى غير المصادر النفطية، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى لدى هذه الدول، إذ تستعمل هذه الدول إيراداتها والتي تمثل الإيرادات النفطية جزءا كبيرا منها في تمويل نفقاتها وتمويل مشاريع التنمية.

إن ارتباط إيرادات هذه الدول بأسعار النفط العالمية يشكل خطورة على اقتصادياتها فإذا ما انخفضت أسعار النفط إلا وعانت هذه الدول من التأثيرات السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وللتعرف على واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي لهذه الدول خلال الفترة 1990-2016 تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في دول الخليج

المبحث الثالث: تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر ودول الخليج

المبحث الأول: واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر:

تحظى السياسة المالية بأهمية بالغة في الجزائر حيث أن الحكومة الجزائرية توسعت في استخدام أدوات السياسة المالية سواء في جانب النفقات أو الإيرادات من أجل تحقيق التنمية وتحقيق الأهداف الاقتصادية فقد انتهجت تارة سياسات مالية توسعية وتارة سياسات مالية انكماشية وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والمؤثرة في اقتصاد الجزائر، و سنتطرق في هذا المبحث إلى وضعية الاقتصاد الجزائري ثم إلى تطور متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري وخصائصه:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات ساهمت في تغيير الأنظمة والسياسات من أجل إصلاح هذه الاختلالات وتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي ويمكن التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري وسماته من خلال ما يلي:

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري: يمكن فهم وضعية وأداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

1-النمو الاقتصادي: عرف الاقتصاد الجزائري معدلات نمو غير مستقرة تراوحت ما بين 5,2% و2- % وكانت في بعض السنوات أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير ولقد انعكست هذه المعدلات على مستوى الحياة الذي يعتبر تحديا كبيرا للجزائر في ظل ارتفاع معدلات البطالة، ولقد أدى النمو المرتكز على النفط إلى ظهور بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري فضلا عن اتسامه ببعض جوانب الضعف الهيكلية كتراجع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام إذ تصل مساهمة القطاع النفطي إلى 45% سنة 2008 وهذا ما ولد تبعية كبيرة للخارج[1].

2-الميزانية العامة للدولة: سجلت الموازنة العامة في الجزائر فائضا في الموازنة بداية من سنة 2000 واستمر هذا الفائض حتى سنة 2009 أين عرفت الموازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا وتفاقم هذا العجز حتى وصل سنة 2015 إلى نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي على إثر انخفاض أسعار النفط بدءا

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط،دار هومة، الجزائر، 2017، ص 147.

من سنة 2014، هذا وتشكل الإيرادات النفطية حوالي 62 % من إجمالي إيرادات الميزانية مما يبرز تبعية السياسة المالية لقطاع المحروقات.

3-التضخم: واجه الاقتصاد الجزائري عدة تذبذبات في معدل التضخم حيث شهد ارتفاعا في بعض السنوات وانخفاضا في سنوات أخرى وذلك بسبب اختلاف السياسات التوسعية والانكماشية التي أثرت على معدلات التضخم، وقد شهدت الجزائر أعلى قيمة لمعدل التضخم سنة 1992 بـ 31,7% كما سجل أعلى قيمة بعد سنة 2000 بمعدل 8,89% وذلك سنة 2012 وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في الأجور والنفقات، أما في سنتي 2015 و2016 فقد سجل المعدل نسبة 4,8% و6,4% على التوالي.

4-البطالة: تراوح معدل البطالة في الجزائر بين 9,8% و 11,2 % سنوات 2012 – 2016 وهو أعلى من المتوسط العالمي المقدر بـ 5%، وترتفع البطالة خاصة لدى فئة الشباب بالرغم من سياسات التشغيل المنتهجة إلا أنها ظرفية وغير فعالة، فضلا عن ارتباط هذه السياسات بالريع البترولي، ففي فترة ارتفاع أسعار النفط وزيادة مداخيل النفط وتبني السياسات التوسعية ينخفض معدل البطالة والعكس عند حدوث انخفاض في أسعار النفط وما يتبعها من سياسات انكماشية كتجميد المشاريع وتقليص الوظائف يرتفع معدل البطالة.

5-المديونية الخارجية: تعود جذور ارتفاع المديونية في الجزائر إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 1986 حيث بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلات للسلطات إلى الحد الذي جعل الجزائر في وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1993 مما دفعها إلى التفاوض مع نادي باريس لإعادة جدولة الديون مقابل التزامها ببرامج إصلاح اقتصادي مدعوم، لقد نجحت إعادة جدولة الديون والإصلاحات الاقتصادية في تسيير المديونية بشكل صارم تم تعزيزه بلجوء الجزائر سنوات 2004 -2006 إلى التسديد المسبق للمديونية نتيجة تحسن الوضعية المالية وهذا ما جعل نسبة الدين تنتقل من نسبة 34% من الناتج المحلي الخام سنة 2003 إلى أقل من 4,5% سنة2006 [1]، وبلغ مخزون المديونية الخارجية في السنوات الأخيرة أقل من 4 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 2% من الناتج المحلي.

6-الصادرات: يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الاقتصاد الجزائري إذ يعتبر المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وتشكل المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات أي أن الصادرات خارج قطاع

[1] عبد المجيد قدي ، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط،مرجع سابق، ص 155.

المحروقات تمثل اقل من 3% من إجمالي الصادرات وهي نسبة ضئيلة جدا لا تعكس جهود الدولة المبذولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، كما أن أغلب الصادرات الجزائرية تتركز وجهتها نحو الإتحاد الأوروبي.

7-الواردات: عرفت الواردات الجزائرية زيادة مستمرة وبدءا من سنة 2015 بدأت في الانخفاض وذلك نتيجة تقليص الواردات حيث انخفضت من 59 مليار دولار سنة 2014 إلى 52 مليار دولار سنة 2015 ثم إلى 49,4 مليار دولار سنة 2016 وتتشكل الواردات الجزائرية أساسا من التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية مما يبرز ضعف قطاعي الصناعة والفلاحة.

8-ميزان المدفوعات: سجل ميزان المدفوعات في الجزائر فائضا مستمرا بعد سنة 2000 ليسجل عجزا في السنوات من 2014 إلى 2016 نتيجة انهيار أسعار النفط التي أثرت على الصادرات النفطية ومن ثم على رصيد الميزان التجاري والذي أثر بدوره على ميزان المدفوعات حيث بلغ العجز في ميزان المدفوعات سنتي 2015 و2016 مقدار 27,5 مليار دولار و26,03 مليار دولار على التوالي.

نلاحظ مما سبق أنه رغم تحقيق الجزائر لبعض المؤشرات الإيجابية إلا أنها تتوقف على وضعية أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري: يتميز الاقتصاد الجزائري بالخصائص التالية:

1-اقتصاد ريعي: يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط، حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات،وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية تمول من الإيرادات النفطية، كما أن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي تفوق 40%، وكل هذه المؤشرات توحي إلى غياب شبه كلي للنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط والاعتماد بشكل أساسي على مداخيل النفط، وهو ما يشكل تهديدا كبيرا للاقتصاد الجزائري بالنظر للعوامل الخارجية التي تتحكم في أسواق النفط وما يعرفه هذا الأخير من تقلبات مستمرة إضافة إلى السعي لاكتشاف موارد طاقوية بديلة للنفط فضلا على أن النفط من الموارد الناضبة.

2-التبعية الاقتصادية: يعاني الاقتصاد الجزائري من التبعية للدول الصناعية المتقدمة وهي السمة التي تكاد تعرفها أغلب الدول النامية وهو ما يعكسه النمو المتزايد للواردات وتركز الصادرات في سلعة واحدة

فضلا عن التركز الجغرافي للصادارت والواردات نحو الإتحاد الأروبي، وبالرغم من مرور أكثر من 50 عاما على الاستقلال لم تتمكن الجزائر من بناء اقتصاد مستقل والتخلص من التبعية للخارج.

3-اقتصاد استشرى فيه الفساد: اتسمت مسيرة التنمية في الجزائر بتوسع دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي والتركيز على بناء البنية التحتية وبناء المؤسسات ودخول مجالات الإنتاج وتقديم الدعم كما أن مرحلة التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق رافقها عمليات فساد كبير على جميع الأصعدة وكانت من بين سماتها ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من مؤسسات القطاع العام وتفشي أشكال الفساد الاقتصادي بانتهاج سياسات اقتصادية ومالية غير ملائمة لم تكن تهدف إلى تنمية الإمكانيات الاقتصادية وإنما شجعت على نمو التجارة الخارجية والاستيراد، وكان الكل يعتمد على المنح والقروض وسياسة الدعم من طرف الدولة وكانت هذه الأموال تستغل في أغراض أخرى وليست للأغراض التنموية وإن نسبة كبيرة من الموارد المالية التي تقدم كمعونات من قبل الدولة تذهب لحساب ومنافع نخب معينة[1].

كما تبرز ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر الذي أصبح يشكل نسبة 34% من حجم الناتج المحلي وهي نسبة مرتفعة جدا مما يدل على غياب استراتيجية واضحة لمكافحته ودمجه ضمن الاقتصاد الرسمي.

4-اختلال الهيكل الإنتاجي: يعتبر اختلال الهيكل الإنتاجي من سمات التخلف الاقتصادي ويبرز خلل الهيكل الإنتاجي في الجزائر من حيث مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي التي تقارب 40 % فيما تشكل الصناعة التحويلية أقل من 10% من الناتج المحلي، أما قطاع الفلاحة فنسبة مساهمته في الناتج المحلي تتراوح في حدود 10%. كما أن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج لا يعكس التطور الاقتصادي وإنما يعكس ضعف مساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والفلاحة في الناتج المحلي.

الفرع الثالث: مؤهلات الاقتصاد الجزائري: بالرغم من الخصائص السلبية التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري فإن له العديد من الخصائص الإيجابية والمؤهلات التي تمكنه من تحقيق التنمية الاقتصادية وتتجلى هذه المؤهلات فيما يلي:

-الموارد الطاقوية والمعدنية التي تزخر بها الجزائر ويأتي في مقدمتها البترول والغاز حيث تحتل الجزائر المرتبة 15 عالميا في احتياطي النفط والمرتبة السابعة في احتياطي الغاز العالمي، وما يساهم به قطاع المحروقات في تطوير قطاع الصناعة وما يدره من عوائد مالية ضخمة يمكن استعمالها في تطوير

[1] العربي غويني، الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،2016، ص70.

القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى توفر الجزائر على الموارد الطاقوية المتجددة مثل الطاقة الشمسية، كما تزخر الجزائر بموارد معدنية معتبرة مثل الحديد والفوسفات والزنك وغيرها.

-اتساع مساحة الجزائر وما تملكه من إمكانيات فلاحية حيث تتوفر الجزائر على مساحة معتبرة من الأراضي الفلاحية والموارد المائية بالإضافة إلى الثروة الحيوانية مما يمكنها من تغطية احتياجات السوق المحلية وتقليص فاتورة الواردات الغذائية بالإضافة إلى المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر مما يؤهلها لأن تكون من الوجهات المفضلة للسياحة.

-القدرات البشرية الهامة حيث يغلب عنصر الشباب على التركيبة السكانية، كما تفرز الجامعة الجزائرية أكثر من 100 ألف طالب سنويا يتوجهون إلى سوق العمل، إضافة إلى خريجي معاهد التكوين المهني من مختلف التخصصات مما يوحي بتوفر اليد العاملة المؤهلة والمكونة.

-تمتع الاقتصاد الجزائري بنسيج صناعي هام وهو قطاع تم تكوينه في سنوات السبعينات وما بعدها، وهو عبارة عن قدرات اقتصادية كامنة كون أغلب هذه المؤسسات تشتغل دون طاقتها الإنتاجية بالنظر إلى عدم قدرتها على التحكم التكنولوجي من جهة وتشبعها بفائض العمالة من جهة أخرى فضلا عن معاناة البعض منها من تقادم الأداة الإنتاجية، رغم المشاكل التي يعاني منها قطاع الصناعة إلا أنها مشاكل متعلقة بأنماط التسيير التي تحتاج إلى تغيير[1].

المطلب الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

ترتبط السياسة المالية في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار النفط العالمية وذلك بسبب ارتباط إيراداتها بشكل كبير على قطاع المحروقات فهي مرهونة بتقلبات أسعار النفط وترتب عن ذلك تبني الجزائر لسياسات مالية توسعية في فترات الراحة المالية نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتبني سياسات مالية انكماشية والقيام بالاصلاحات الاقتصادية والمالية في فترات انخفاض هذه الأسعار وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور كل من النفقات والإيرادات وكذا الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة.

الفرع الأول :النفقات العامة في الجزائر: تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وسنتطرق إلى السياسة الإنفاقية في الجزائر ودورها في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، مرجع سابق، ص 295.

1: تصنيف النفقات العامة في الجزائر: تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا ما نصت عليه المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

1-1: نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب وهذه النفقات ليس لها أي قيمة مضافة منتجة للاقتصاد أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة ما دام أنها لا تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكل ما تحدثه من آثار فهو غير مباشر لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية[1].

وتجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي:

-**أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.

-**تخصيصات السلطات العمومية:** يحتوي هذا الباب على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري، مجلس المحاسبة... الخ) وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

-**النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات.

-**التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن[2].

[1] محمد عباس محرزي،اقتصاديات المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 66.

[2] لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، 2004، ص 53.

1-2: نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عند ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وتمول نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي من خلال رخص التمويل[1].

ويتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول –ج– الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من القانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ-العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين وهي:

-الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

-النفقات الأخرى برأسمال.

ب-القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج-الفصول والمواد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تكون بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة[2].

[1] محمد ساحل، مرجع سابق، ص 29.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 351.

2- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا وزيادة مستمرة خلال فترة الدراسة سواء ما تعلق منها بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز ويعود ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر وكذا زيادة المطالب الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها والتوسع في النفقات العسكرية بالإضافة إلى زيادة النفقات الاستثمارية من خلال التوسع في مشاريع البنية التحتية وتمويل خطط التنمية وهذا يدل على أن السياسة الإنفاقية المتبعة من طرف الحكومة هي سياسة توسعية وساعد على انتهاج السياسة التوسعية هذه، البحبوحة المالية التي عرفتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط خاصة مع مطلع الألفية الثالثة ويلاحظ كما هو موضح في الجدول أدناه أن نسب الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى فأحيانا تزداد هذه النسبة بنسب مرتفعة وأحيانا بنسب منخفضة وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة، كما يلاحظ من الجدول رقم 01 سيطرة نفقات التسيير على حجم النفقات العامة للدولة فالمبالغ المخصصة لها كبيرة مقارنة بنفقات التجهيز ويرجع ذلك إلى الأجور والمرتبات التي تتكرر كل سنة وإلى اضطلاع الدولة بالمهام المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة والتعليم والصحة وغيرها ويمكن تقسيم فترات التحليل إلى المراحل الثلاث التالية:

-**المرحلة الأولى 1990-1999:** خلال هذه الفترة أبرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية والتي من شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي ولكن هذا لم يكن عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها خاصة الاجتماعية وهو ما تعكسه وتيرة النفقات التي ارتفعت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 212,1 مليار دج سنة 1991 ثم إلى 420.13 مليار دج سنة 1992 بنسبة زيادة قدرها 98,08 % (كما هو موضح في الجدول رقم 01 أدناه) وترجع هذه الزيادة في النفقات سنوات 1991 و1992 إلى قرار الحكومة الجزائرية برفع أجور ورواتب العمال في سبتمبر 1991 وكذلك إلى المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 وبالتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصة بالأجور من 71 مليار دج عام 1991 إلى 110,3 مليار دج سنة 1992 أي بزيادة تتجاوز قيمة 50% بالإضافة إلى ارتفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقيقية ونتيجة لهذه الزيادات في الأجور فإن صندوق النقد الدولي طبق إجراءاته الجزائية على الجزائر بمنعها من

سحب القسط الأخير المقدر بـ 75 مليون دولار من قيمة القرض الممنوح لها في تلك الفترة[1]، كما نلاحظ أن النفقات العامة العامة سجلت انخفاضا سنة 1996 قدره -4,61% لتتزايد في السنوات التي تلتها بمعدلات

الجدول رقم 01 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات	معدل نموها	نفقات التسيير	نسبتها إلى إجمالي النفقات	نفقات التجهيز	نسبتها إلى إجمالي النفقات
1990	136,5	—	88,8	65,05%	47,7	34,95%
1991	212,1	55,38%	153,8	72,51%	58,3	27,49%
1992	420,131	98,08%	276,131	65,72%	144	34,28%
1993	476,627	13,45%	291,417	61,14%	185,21	38,86%
1994	566,329	18,82%	330,403	58,34%	235,926	41,66%
1995	759,617	34,13%	473,694	62,36%	285,923	37,64%
1996	724,609	-4,61%	550,596	75,99%	174,013	24,01%
1997	845,196	16,64%	643,555	76,14%	201,641	23,86%
1998	875,739	3,61%	663,855	75,81%	211,884	24,19%
1999	961,682	9,81%	774,695	80,56%	186,987	19,44%
2000	1178,122	22,51%	856,193	72,67%	321,929	27,33%
2001	1321,028	12,13%	963,633	72,95%	357,395	27,05%
2002	1550,646	17,38%	1097,716	70,79%	452,93	29,21%
2003	1639,265	5,71%	1122,761	68,49%	516,504	31,51%
2004	1888,93	15,23%	1250,894	66,22%	638,036	33,78%
2005	2052,037	8,63%	1245,132	60,68%	806,905	39,32%
2006	2453,014	19,54%	1437,87	58,62%	1015,144	41,38%
2007	3108,669	26,73%	1674,031	53,85%	1434,638	46,15%
2008	4191,053	34,82%	2217,775	52,92%	1973,278	47,08%
2009	4246,334	1,32%	2300,023	54,16%	1946,311	45,84%
2010	4466,94	5,20%	2659,078	59,53%	1807,862	40,47%
2011	5731,407	28,31%	3797,252	66,25%	1934,5	33,75%
2012	7058,2	23,15%	4782,6	67,76%	2275,5	32,24%
2013	6024,1	-14,65%	4131,5	68,58%	1892,6	31,42%
2014	6995,8	16,13%	4494,3	64,24%	2501,4	35,76%
2015	7656,3	9,44%	4617	60,30%	3039,3	39,70%
2016	7297,5	-4,69%	4585,6	62,84%	2711,9	37,16%

المصدر: -http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

-http://www.ons.dz/IMG/pdf/AQC_R_2016_ED_2017-Arabe.pdf

-النسب محسوبة من طرف الطالب.

منخفضة حتى سنة 1999 ويرجع ذلك إلى التزام الحكومة ببرنامج الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية والرامية إلى تقليص الإنفاق الحكومي.

[1] مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية،دار الحامد،عمان، الأردن،2008،ص136.

أما بخصوص مكونات النفقات العامة فنلاحظ أن نفقات التسيير كان لها الدور الرئيسي في ازدياد النفقات العامة فأدنى نسبة بلغتها كانت 58,34% وأقصى نسبة بلغتها خلال هذه المرحلة هي 80,56% من إجمالي النفقات وذلك سنة 1999، كما نلاحظ أنها تستحوذ على نسب كبيرة ومتقاربة من إجمالي النفقات وذلك لصعوبة التأثير عليها وتقليصها ذلك أنها مكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية، أما بخصوص نفقات التجهيز فنلاحظ أنها عرفت تزايدا مستمرا خلال النصف الأول من التسعينات بسبب تشجيع الاستثمار من خلال النهوض بالبنية التحتية حيث بلغت نفقات التجهيز سنة 1994 حوالي 330.403 مليار دج أي بنسبة 41.66% من إجمالي النفقات وهي أكبر قيمة تبلغها خلال فترة التسعينات، أما في النصف الثاني من التسعينات فقد بدأت نفقات التجهيز في الانخفاض حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات من 41.66% سنة 1994 إلى 23.86% سنة 1997 ثم إلى 19.44% سنة 1999 وهذا راجع أساسا إلى برنامج الإصلاح الهيكلي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي الذي فرض مشروطية تهدف إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال أمام القطاع الخاص الأمر الذي أثر على هيكل الإنفاق الحكومي في الجزائر[1].

-**المرحلة الثانية 2000-2009:** شهدت السياسة الإنفاقية في هذه الفترة تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة التسعينات التي عرفت اتباع الجزائر لسياسة إنفاقية تقشفية من خلال القيام بالإصلاحات الاقتصادية، فقد تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما أضفى نوعا من الراحة المالية تم استغلالها في بعث وإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال انتهاج سياسة إنفاقية توسعية بغية إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر سنوات التسعينات، فبداية من سنة 2000 تبنت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي خصص له مبلغ يقدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار خصصت في معظمها للهياكل القاعدية والتشغيل والتنمية المحلية ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الذي خصص له مبلغ 4203 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار وذلك في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التنموية المسطرة، وقد عرفت النفقات العامة خلال هذه الفترة زيادة متسارعة حيث انتقلت من 1178,22 مليار دج سنة 2000 إلى 1634,26 مليار دج سنة 2003 ثم إلى 2052,03 مليار دج سنة 2005 لتصل إلى 4191.05 مليار دج سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدره 255% من سنة 2000 إلى سنة 2008.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 257.

أما نفقات التسيير فقد تواصلت في الارتفاع ولكن بوتيرة أقل تسارعا حيث انخفضت نسبتها إلى إجمالي النفقات من 80,55% سنة 1999 إلى 60,68% سنة 2005 ثم إلى 52,92% سنة 2008 وهي أقل نسبة تبلغها نفقات التسيير ومع ذلك تبقى نفقات التسيير مرتفعة أكثر من نفقات التجهيز، ففي سنة 2000 بلغت نفقات التسيير 856,19 مليار دج ثم ارتفعت إلى 1250,89 مليار دج سنة 2004 ثم إلى 2217,77 مليار دج سنة 2008، وقد شهدت هذه الفترة مراجعة الأجور والتحويلات ومنح المجاهدين والمنح العائلية ورفع مختلف الإعانات إضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة كما تم رفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج بداية من 01 جانفي 2007 مما انعكس على ارتفاع نفقات التسيير.

أما نفقات التجهيز فقد عاودت الارتفاع حيث بلغت سنة 2000 مبلغ 321.92 مليار دج ثم ارتفعت إلى 452.93 مليار دج سنة 2002 ثم إلى 1015,14 مليار دج سنة 2005 وبلغت أقصى مستوياتها سنتي 2007 و2008 بنسبة 46,18% و47,08% إلى إجمالي النفقات أي بمقدار 1434,63 مليار دج و1973,27 مليار دج على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع المتزايد لنفقات التجهيز إلى تنفيذ مشاريع البنية التحتية والمشاريع التي تمت مباشرتها في إطار البرامج التي انطلقت مطلع الألفية الثالثة والتي خصصت لها مبالغ ضخمة بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو.

-المرحلة الثالثة 2010-2016: في هذه الفترة عرفت الجزائر تنفيذ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار وذلك في إطار مواصلة البرامج المسطرة من قبل الدولة الجزائرية التي بدأت مطلع الألفية الثالثة، حيث نلاحظ أن النفقات العامة انتقلت من مبلغ 4466.94 مليار دج سنة 2010 إلى 7058.2 مليار دج سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 58% وهذا راجع للسياسة الإنفاقية التوسعية المنتهجة من قبل الدولة في إطار تنفيذ برنامج التنمية الخماسي.

ويلاحظ في الجدول (01) أن النفقات العامة سجلت انخفاضا بنسبة 14.65 % في سنة 2013 وذلك نتيجة للتوقف عن إقرار الزيادات في الأجور ودفع الأنظمة التعويضية عكس ما كان عليه الوضع في سنة 2012 وكذلك عرفت النفقات العامة انخفاضا سنة 2016 بنسبة 4.69% ومرد ذلك إلى تراجع الإيرادات المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط والتوجه نحو سياسة التقشف فحجم الإيرادات العامة يعتبر محددا لحجم النفقات العامة[1]، أما بخصوص نفقات التسيير فقد انتقلت من 2659,07 مليار دج سنة 2010 إلى مبلغ

[1] محمد ساحل، مرجع سابق، ص49.

4782,6 مليار دج سنة 2012 أي بنسبة زيادة قدرها 80% وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التحويلات الجارية، ثم ارتفعت إلى 4617 مليار دج سنة 2015، أما نفقات التجهيز فقد استمرت في اتجاهها التصاعدي باستثناء سنة 2013 ثم عادت للارتفاع من جديد سنتي 2014 و2015 لتنخفض مجددا سنة 2016، وترجع الزيادة في نفقات التجهيز إلى نفقات البنية الاقتصادية والإدارية وقطاع السكن وبدرجة أقل نفقات قطاع الطاقة والمناجم[1].

ويمكن توضيح تطور النفقات العامة ونفقات التسيير والتجهيز من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 07 تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

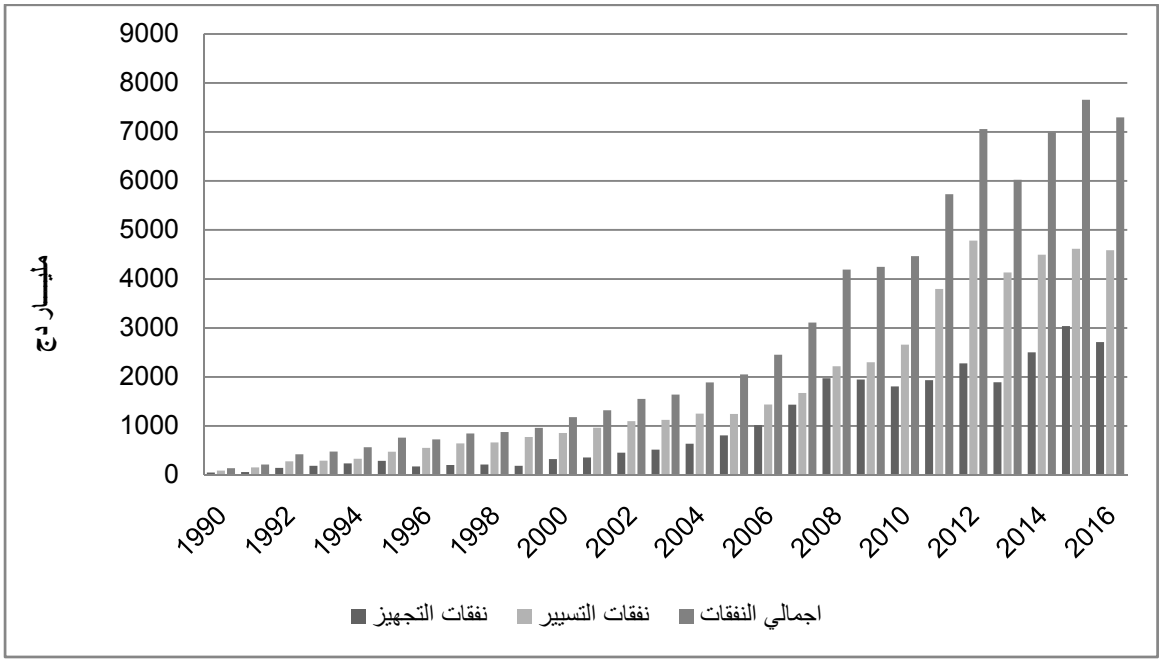

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 01

نلاحظ في الشكل أعلاه الاتجاه التصاعدي للنفقات العامة طوال سنوات الدراسة ماعدا سنتي 2013 و2016 التي شهدت فيهما انخفاضا، كما نلاحظ من الشكل سيطرة نفقات التسيير على نفقات التجهيز طوال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر

1-هيكل الإيرادات العامة في الجزائر:

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،نوفمبر 2016، ص 83.

لقد حدد المشرع الجزائري مصادر الإيرادات العامة حسب المادة 11 من القانون 84-17 كالتالي[1]:

-الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

-مداخيل الأملاك التابعة للدولة.

-التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.

-الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.

-التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

-مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.

-الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويتم تبويب هذه الإيرادات في الميزانية العامة للدولة في جدول يرمز له بالجدول " أ " وذلك بعنوان الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة ويمكن عرض هذه الإيرادات كما يلي:

1-1:الإيرادات الإجبارية: وتتمثل في الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدول بشكل إجباري وبدون مقابل وتتمثل فيما يلي:

أولا: الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم المصنفة في الجدول " أ " كما يلي:

أ-**الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على أنواع المداخيل كالأجور والأرباح الصناعية والتجارية وغير التجارية والكفالات والكراء ...الخ.

ب-حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل جواز السفر ورخص السياقة وبطاقة التعريف ...الخ.

[1] المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية .

ج-الضرائب على الأعمال: يتم فرضها على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

د-الضرائب غير المباشرة: تتكون من الضرائب على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للضرائب على رقم الأعمال كالذهب والكحول.

هـ-الحقوق الجمركية: تخضع لهذه الضريبة جميع المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.

و-الجباية البترولية: تتكون من الضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي والضريبة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

ثانيا: الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال بحيث تخضع هذه الضريبة للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية.

ثالثا: الغرامات: وتتمثل في العقوبات الصادرة عن الهيئات القضائية كما تفرضها بعض الهيئات الإدارية مثل مفتشية الأسعار ومفتشية الجمارك.

1-2:الإيرادات الاختيارية: يضم هذا النوع من الإيرادات المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا من طرف الأفراد جراء حصولهم على سلعة أو خدمة من الدولة وأهمها ما يلي:

أولا: مداخيل أملاك الدولة: وتنقسم إلى:

- **مداخيل الاستغلال:** وهي المداخيل التي تتحصل عليها الدولة من خلال الإيجار أو الرخصة التي يستفيد منها بعض الأشخاص مثل مداخيل استغلال المناجم والمحاجر والأسواق وغيرها.

- **مداخيل التصفية:** وتتمثل في المداخيل التي تتحصل عليها الدولة جراء بيعها للسلع التي تملكها مثل بيع الأراضي والسكنات والمتاجر والتجهيزات الإدارية.

ثانيا: التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تتمثل في المكافآت التي تتحصل عليها الدول مقابل استعمال خدماتها مثل المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية.

ثالثا: أموال المساهمات والهدايا والهبات: وتتمثل في المساهمات المالية المقدمة من طرف الأفراد من أجل تمويل نفقة عمومية.

2-تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

بعد تعرض الاقتصاد الجزائري لهزات عنيفة جراء تراجع أسعار البترول سنة 1986 سعت الجزائر جاهدة للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة من أجل تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات ومن أهم هذه الإصلاحات إصلاح النظام الضريبي بغية رفع الحصيلة الضريبية ورفع حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية ويمكن دراسة تطور الإيرادات العامة ونسب الجباية العادية والجباية البترولية من الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 02 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	معدل نموها السنوي%	الإيرادات الجبائية	الجباية البترولية	نسبتها إلى الإيرادات العامة %	الجباية العادية	نسبتها إلى الايرادات العامة %	الإيرادات غير الجبائية	نسبتها الى الايرادات العامة %
1990	152,5	-	147,3	76,2	49,97	71,1	46,62	5,2	3,41
1991	248,9	63,21	244,2	161,5	64,89	82,7	33,23	4,7	1,89
1992	311,86	25,30	302,66	193,8	62,14	108,86	34,91	9,2	2,95
1993	313,94	0,67	300,68	179,21	57,08	121,47	38,69	13,26	4,22
1994	477,18	52,00	398,35	222,17	46,56	176,18	36,92	78,83	16,52
1995	611,73	28,20	578,14	336,14	54,95	242	39,56	33,59	5,49
1996	825,15	34,89	786,6	495,99	60,11	290,61	35,22	38,55	4,67
1997	926,66	12,30	878,77	564,76	60,95	314,01	33,89	47,89	5,17
1998	774,51	-16.42	708,38	378,55	48,88	329,83	42,59	66,12	8,54
1999	950,49	22,72	874,88	560,12	58,93	314,76	33,12	75,6	7,95
2000	1578,16	66,04	1522,73	1173,23	74,34	349,5	22,15	55,42	3,51
2001	1505,52	-4,60	1354,62	956,38	63,52	398,24	26,45	150,89	10,02
2002	1603,18	6,49	1425,8	942,9	58,81	482,9	30,12	177,38	11,06
2003	1974,46	23,16	1809,9	1284,97	65,08	524,93	26,59	164,56	8,33
2004	2229,89	12,94	2066,11	1485,69	66,63	580,42	26,03	163,78	7,34
2005	3082,82	38,25	2908,3	2267,83	73,56	640,47	20,78	174,52	5,66
2006	3639,92	18,07	3434,88	2714	74,56	720,88	19,80	205,04	5,63
2007	3687,9	1,32	3478,6	2711,85	73,53	766,75	20,79	209,3	5,68
2008	5190.5	40,74	5053,8	4088,6	78,77	965,2	18,60	136,7	2,63
2009	3676	-29,18	3559,3	2412,7	65,63	1146,6	31,19	116,7	3,17
2010	4392,9	19,50	4203	2905	66,13	1298	29,55	189,9	4,32
2011	5790,1	31,81	5506,8	3979,7	68,73	1527,1	26,37	283,3	4,89
2012	6339,3	9,49	6092,9	4184,3	66,01	1908,6	30,11	246,4	3,89
2013	5957,5	-6,02	5709,1	3678,1	61,74	2031	34,09	248,4	4,17

2014	5738,4	-3,68	5479,8	3388,4	59,05	2091,4	36,45	258,6	4,51
2015	5103,1	-11,07	4728,2	2373,5	46,51	2354,7	46,14	374,9	7,35
2016	5042,2	-1,19	4204	1781,1	35,32	2422,9	48,05	838,2	16,62

المصدر:

- **http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf**
- **بنك الجزائر، ، التقرير السنوي لسنة 2012، ص 244.**
- **بنك الجزائر ، التقرير السنوي لسنة 2016، ص 151.**
- **النسب محسوبة من طرف الطالب.**

2-1: تطور إجمالي الإيرادات العامة: عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة كما نلاحظ من الجدول (02) وهذه الزيادة تختلف من سنة لأخرى فتارة تزداد بنسب مرتفعة وتارة تزداد بنسب منخفضة كما شهدت حصيلة الإيرادات العامة تراجعا في سنوات 1998 و2001 و2009 عن السنوات التي تسبقها مباشرة بنسب 16,42% و4,60% و21,30% و29,18% على التوالي وكل هذه التراجعات سببها انخفاض إيرادات الجباية البترولية ، كما أن أكبر نسبة زيادة سنوية شهدتها حصيلة الإيرادات العامة هي 66.04% وذلك سنة 2000 بحيث انتقلت حصيلتها من 950,49 مليار دج سنة 1999 إلى 1578,16 مليار دج سنة 2000، كما نلاحظ من الجدول هيمنة نسبة الجباية البترولية إلى الإيرادات العامة طوال فترات الدراسة إذ بلغت نسبتها في متوسط فترة الدراسة 61.57% أما نسبة الجباية العادية فبلغت نسبتها في المتوسط 32,15% في حين بلغت نسبة الإيرادات غير الجبائية في المتوسط 6,28%.

2-2: تطور إيرادات الجباية البترولية: تشكل الجباية البترولية نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة حيث بلغت نسبتها في متوسط فترة الدراسة 61,57%، ونلاحظ من الجدول (02) أن الجباية البترولية عرفت تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة ماعدا بعض التراجعات التي سجلتها في سنوات 1993 و1998 و2001 و2008 و2014 وذلك بسبب التقلبات في أسعار البترول، أما عن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة فقد بلغت سنة 1990 نسبة 49,97% لترتفع سنة 1991 إلى نسبة 64,89% كما بلغت نسبتها مستويات عالية سنوات 2000، 2005، 2006 ، 2007 بنسبة 74,34% ،73,56% ،74,56% ،73,53% على التوالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول، كما شهدت الجباية البترولية انخفاضا حادا سنة 2009 بنسبة 41% نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للنفط وكذا عرفت الجباية البترولية انخفاض مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة سنتي 2015 و2016

مقارنة بالسنوات التي سبقتها وذلك بسبب ارتفاع إيرادات الجباية العادية وكذا انخفاض أسعار البترول أواخر سنة 2014 التي أثرت على نسبة نمو الجباية البترولية إذ انخفضت سنتي 2015 و2016 بمقدار 29,95% و24,96% على التوالي.

هذا وبالرغم من أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة إلا أنها تبقى موردا غير مستقر كونها عرضة للتذبذبات وذلك بسبب ارتباطها بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة إلى الظروف المناخية ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية[1].

2-3: تطور إيرادات الجباية العادية: نلاحظ من الجدول (02)أن الجباية العادية شهدت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة إذ انتقلت حصيلتها من 71,1 مليار دج سنة 1990 إلى 242 مليار دج سنة 1995 وذلك بفضل الأداء الجيد للضرائب نتيجة التدابير الجديدة المتخذة ضمن برامج التصحيح الهيكلي التي جاء فيها رفع بعض معدلات الضرائب كالضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وكذا التقليل من الإعفاءات الضريبية، وفي سنة 1998 بلغت نسبة الجباية العادية 42،59% من إجمالي الإيرادات العامة وهذا راجع إلى انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار البترول، وفي السنة الموالية عرفت حصيلة الجباية العادية انخفاضا بنسبة 4,57% مقارنة بسنة 1998 أي بمقدار 15,07 مليار دج وهو التراجع الوحيد الذي سجلته الجباية العادية طوال فترة الدراسة وهذا راجع لغياب المتابعة الجبائية الصارمة للهيئات الضريبية، وبحلول سنة 2000 واصلت الجباية العادية ارتفاعها من سنة لأخرى إذ ارتفعت من 349,5 مليار دج سنة 2000 إلى 640,47 مليار دج سنة 2005 ثم إلى 1146,61 مليار دج سنة 2009 رغم أن نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة في هذه السنوات كانت متواضعة نتيجة لارتفاع حصيلة الجباية البترولية نتيجة لارتفاع أسعار البترول في هذه الفترة، وفي أواخر فترة الدراسة عرفت مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة سنتي 2015 و2016 نسبة قدرها 46,14% و48,05% على التوالي وهذا راجع لانخفاض نسبة نمو الجباية البترولية التي انخفضت بنسبة 29,95% سنة 2015 وبنسبة 24,96% سنة 2016 وكذا زيادة حصيلة الجباية العادية من خلال ارتفاع إيرادات الضريبة على المداخيل والأرباح وزيادة الحقوق الجمركية وارتفاع إيرادات ممتلكات الدولة.

[1] دراوسي مسعود، مرجع سابق ، ص 372.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة تبقى متواضعة ودون المستوى المطلوب بالرغم من كونها أكثر استقرارا وأقل تذبذبا مقارنة بالجباية البترولية وذلك رغم الإصلاحات الضريبية التي قامت بها الجزائر والتي كانت تهدف إلى رفع الحصيلة الضريبية والتقليل من الاعتماد على الجباية البترولية وهذا راجع إلى الأسباب التالية[1]:

-ضعف أداء المؤسسات العمومية وحلّ البعض منها نتيجة لالتزام الدولة تجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها لمنطق الإفلاس وخوصصة ماهو قابل منها للخوصصة.

-كثرة الإعفاءات والتخفيضات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير والتشغيل مما خلق حالة من السعي نحو الاستفادة من هذه المزايا حتى باللجوء إلى الاحتيال والغش أحيانا.

-وجود توجه كبير نحو التهرب الضريبي الناجم عن الحجم الكبير للقطاع الموازي مع ضعف تأهيل الإدارة الضريبية وعدم كفاءتها.

-تطور حصيلة الجباية البترولية نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

2-4: تطور الإيرادات غير الجبائية: نلاحظ من الجدول (02) أن نسب مساهمة الإيرادات غير الجبائية في إجمالي الإيرادات العامة ضعيفة فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة 6,28% كما يلاحظ أنها شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 بنسبة نمو قدرها 123,58% مقارنة بسنة 2015 محققة أكبر حصيلة لها هذه السنة بمقدار 838,2 مليار دج و بلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 16,62% وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع إيرادات ممتلكات الدولة، و كذا الارتفاع الاستثنائي للأرباح الموزعة للخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر التي بلغت 610,5 مليار دج[2].

ويمكن توضيح معطيات الجدول رقم 02 من خلال الشكل التالي:

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، مرجع سابق ، ص 63.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،سبتمبر 2017، ص 74.

الشكل رقم:08 تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

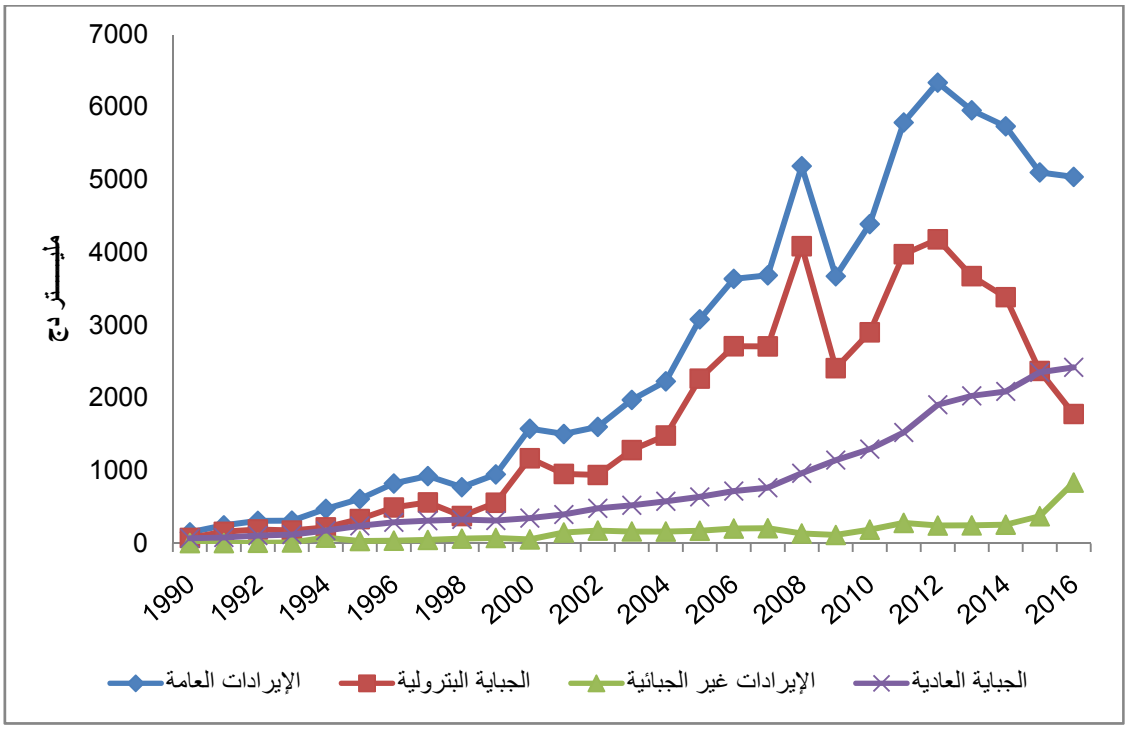

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

يظهر لنا من الشكل السابق تطور كل من إجمالي الإيرادات العامة والجباية العادية والجباية البترولية بالإضافة إلى الإيرادات غير الجبائية حيث نلاحظ الزيادة المستمرة لكل منها مع بعض التذبذبات التي تظهر على إجمالي الإيرادات العامة والجباية البترولية حيث يظهر جليا تأثير هذه الأخيرة على الإيرادات العامة الكلية، كما نلاحظ الزيادة المستمرة للجباية العادية مع مرور الزمن كما أنها تتسم بالاستقرار فهي لم تشهد انخفاضات كما هو الحال في الجباية البترولية، كما نلاحظ سيطرة نسبة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة ماعدا في سنة 2015 وما بعدها أين فاقت نسبة الجباية العادية نسبة الجباية البترولية، أما فيما يخص الإيرادات غير الجبائية فهي تتسم بالزيادة الطفيفة والمستمرة ثم شهدت ارتفاعا في آخر سنتين من فترة الدراسة.

الفرع الثالث: تحليل الموازنة العامة للدولة في الجزائر

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في حجم النفقات العامة والإيرادات العامة فاختلال التوازن بينهما يؤدي إلى ظهور عجز في رصيد الميزانية العامة للدولة حيث يمثل هذا العجز أهم المشكلات والتحديات الاقتصادية التي تعاني منها الدول

وتختلف أسباب هذا العجز باختلاف الدول واختلاف مصادر إيراداتها وتركيبة نفقاتها وفيما يلي نتعرض إلى تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري وتطور رصيد الموازنة خلال فترة الدراسة.

1-تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر:

جاء تعريف المشرع الجزائري للموازنة العامة للدولة في المادة 6 من القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والتي نصت على أن: الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

كما عرفها القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية بأنها: الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الموازنة العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها.

2- تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر: تتأثر الموازنة العامة للدولة في الجزائر بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات نظرا للنسبة الكبيرة التي تساهم بها الجباية البترولية في إيرادات الموازنة والتي تفوق 60% وكذا عدم القدرة على إنعاش الجباية العادية بالإضافة إلى صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تعرف زيادة أكبر من الزيادة في حصيلة الإيرادات ونتيجة لذلك فقد عرفت الجزائر عجزا مستمرا في أغلب سنوات الدراسة ويمكن تتبع رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03 تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

السنوات	الايرادات	النفقات	رصيد الموازنة
1990	152,5	136,5	16
1991	248,9	212,1	36,8
1992	311,86	420,13	-108,27
1993	313,94	476,62	-162,68
1994	477,18	566,32	-89,14
1995	611,73	759,61	-147,88
1996	825,15	724,60	100,54
1997	926,66	845,19	81,46
1998	774,51	875,73	-101,22

-11,19	961,68	950,49	1999
400,03	1178,12	1578,16	2000
184,49	1321,02	1505,52	2001
52,53	1550,64	1603,18	2002
335,19	1639,26	1974,46	2003
340,96	1888,93	2229,89	2004
1030,78	2052,03	3082,82	2005
1186,90	2453,01	3639,92	2006
579,23	3108,66	3687,9	2007
999,44	4191,05	5190,5	2008
-570,33	4246,33	3676	2009
-74,04	4466,94	4392,9	2010
58,69	5731,40	5790,1	2011
-718,9	7058,2	6339,3	2012
-66,6	6024,1	5957,5	2013
-1257,4	6995,8	5738,4	2014
-2553,2	7656,3	5103,1	2015
-2255,3	7297,5	5042,2	2016

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و (02)

ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم 03 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 09 تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

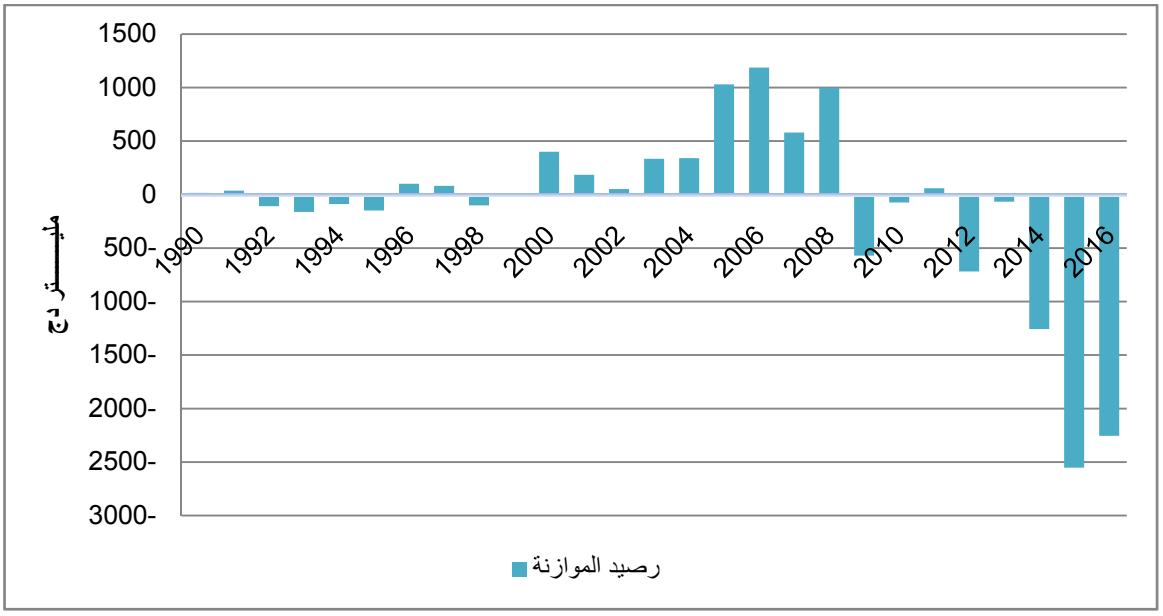

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03

كان رصيد الموازنة في بداية فترة الدراسة في حالة فائض حيث بلغ هذا الفائض 16 مليار دج سنة 1990 ثم ارتفع إلى 36,8 مليار دج سنة 1991 ويرجع هذا إلى ارتفاع الجباية البترولية التي ازدادت بنسبة

111,94% سنة 1991، لتشهد بعد ذلك الموازنة عجزا قدره 108,27 مليار دج ثم ارتفع هذا العجز إلى 162,68 مليار دج سنة 1993 ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض الجباية البترولية والتي انخفضت بنسبة 7,53%، ثم تقلص عجز الموازنة إلى 89,14 مليار دج سنة 1994 بسبب الإصلاحات الهيكلية المنتهجة من طرف الدولة التي رفعت من حصيلة الجباية العادية بنسبة 45% ليتفاقم العجز بعد ذلك ويرتفع إلى 147،88 مليار دج سنة 1995 بسبب زيادة النفقات بنسبة اكبر من زيادة الإيرادات، وفي سنة 1996 استطاعت الجزائر أن تحقق فائضا في الموازنة قدره 100,54 مليار دج وفائضا سنة 1997 قدره 81,46 مليار دج وذلك بسبب ارتفاع أسعار البترول والتي بلغت 21 دولار سنة 1996، ومع انهيار أسعار النفط سنة 1998 والذي انخفضت على إثره الجباية البترولية بنسبة 32,97% مما انعكس على الموازنة التي شهدت عجزا قدره 101,22 مليار دج ومع تحسن أسعار النفط تقلص العجز إلى 11,19 مليار دج سنة 1999.

وبحلول سنة 2000 عرفت الإيرادات العامة انتعاشا بسبب ارتفاع أسعار النفط وانعكس ذلك على رصيد الميزانية التي حققت فائضا قدره 400,03 مليار دج ثم ارتفع هذا الفائض إلى 1186,90 مليار دج وهو أعلى فائض تحققه الميزانية في فترة الدراسة، واستمر هذا الفائض إلى غاية 2008، ثم شهدت الميزانية عجزا سنة 2009 بمقدار 570,33 مليار دج بسبب الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية العالمية والتي أثرت على الطلب العالمي للنفط، واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2014 التي عرفت عجزا كبيرا قدره 1257,4 مليار دج ثم تفاقم هذا العجز إلى 2553,2 مليار دج سنة 2015 وإلى 2255,3 مليار دج سنة 2016.

مما سبق يتضح أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا صاحبها في أغلب فترات الدراسة بالنظر إلى تراكم أسبابه ومن بينها[1]:

-صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

[1] لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 148.

-اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتميز به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات أسعار النفط والتي تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

-ضعف حصيلة الجباية العادية بسبب ضعف كفاءة النظام الضريبي.

-ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة مما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسة القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الموازنة.

الفرع الرابع: خصائص السياسة المالية في الجزائر: من خلال ملاحظة تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر يمكن أن نستخلص الميزات التالية التي تتصف بها السياسة المالية في الجزائر:

-تبعية السياسة المالية في الجزائر للإيرادات النفطية وارتباطها بأسعار النفط بحيث أن الإيرادات النفطية تمثل أكثر من 60% من إيرادات الموازنة العامة للدولة وهو ما يعني بطريقة غير مباشرة ارتباط النفقات العامة بأسعار النفط وما يشكله هذا من مخاطر باعتبار العوامل الخارجية التي تتحكم في أسواق النفط ما يجعل الحكومة في حالة عجز إزاء تمويل نفقاتها في حالة انهيار أسعار النفط.

-يغلب على الموازنة العامة في الجزائر طابع العجز المستمر حتى أصبح عجز الموازنة أمرا مألوفا واستمر لعدة سنوات حتى في فترات انتعاش الإيرادات ويأتي في مقدمة أسباب هذا العجز الازدياد المستمر في النفقات العامة .

-انخفاض نسب النفقات الاستثمارية مقارنة بنسب النفقات الجارية حيث تستحوذ هذه الأخيرة على نسب كبيرة من إجمالي النفقات كما أن نسبها متقاربة وهو ما يعني جمودها وصعوبة تقليصها عكس نفقات الاستثمار التي غالبا ما يتم التضحية بها عند انخفاض الإيرادات النفطية.

-ضعف حصيلة الجباية العادية فهذه الأخيرة لا تغطي نصف نفقات التسيير فرغم الإصلاحات المتوالية التي عرفها النظام الضريبي لم تتمكن من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

-غياب التنسيق بين أدوات السياسة المالية حيث لا تحمل في طياتها التنسيق بين أدواتها في كثير من الإجراءات التي يتم اتخاذها وهذا لا يعني وجود تعارض بينها لكن أن تقوم الدولة بمنح إعفاءات ومزايا

ضريبية والتخلي عن حق الدولة في تلك الأموال من جهة وفي المقابل تسعى إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية والذي لم تستطع أن تحققه من جهة أخرى فهنا نرى أن أدوات السياسة المالية تفتقد للتنسيق المركز والهادف لتحقيق أهداف السياسة المالية[1].

-ارتباط السياسة المالية في الجزائر بأسعار النفط انجر عنه اتباع سياسات مالية توسعية في فترات الرواج واتباع سياسات مالية انكماشية في فترات الركود على عكس ما هو مطلوب إزاء الدورات الاقتصادية، فهي بهذا تزيد من حدة الضغوط التضخمية في فترات الرواج وتطيل أمد الانكماش في حالة الركود، في حين أن المطلوب هو العكس ففي فترات الرواج يجب أن تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية لامتصاص التضخم وتبني سياسة مالية توسعية في فترات الركود لإنعاش الطلب والخروج من الانكماش، أي أن السياسة المالية في الجزائر فقدت دورها في علاج التضخم والركود.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس درجة تقدم وتطور الدول فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، لذا سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تحسين معيشة السكان وتحقيق الرفاهية وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المحركة له في الجزائر.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016:

لدراسة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر نتعرض إلى دراسة عدة مؤشرات لهذا النمو والمتمثلة في الناتج المحلي الاسمي والناتج المحلي الحقيقي بالإضافة إلى معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح تطور هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة:

[1] محمد إبراهيم مادي،فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي،الشلف، 2013/2012.

الجدول رقم 04 تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الوحدة مليون دج

السنوات	الناتج المحلي بالاسعار الجارية	معدل نموه%	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	معدل نموه%	نصيب الفرد من الناتج المحلي د.ج	معدل نموه%
1990	555800		2800661	0,80	108082,04	-1,75
1991	844500	51,94	2767054	-1,20	104203,48	-3,59
1992	1048200	24,12	2816861	1,80	103633,08	-0,55
1993	1166000	11,24	2757706	-2,10	99247,13	-4,23
1994	1491500	27,92	2732887	-0,90	96356,49	-2,91
1995	1990600	33,46	2836737	3,80	98142,39	1,85
1996	2570000	29,11	2953043	4,10	100404,65	2,31
1997	2780200	8,18	2985526	1,10	99894,35	-0,51
1998	2830500	1,81	3137788	5,10	103435,39	3,54
1999	3238198	14,40	3238198	3,20	105253,80	1,76
2000	4123514	27,34	3361886	3,82	107809,23	2,43
2001	4227113	2,51	3463025	3,01	109616,62	1,68
2002	4522773	6,99	3657277	5,61	114307,62	4,28
2003	5252321	16,13	3920670	7,20	120995,21	5,85
2004	6149117	17,07	4089322	4,30	124556,38	2,94
2005	7561984	22,98	4330911	5,91	130102,56	4,45
2006	8501636	12,43	4403865	1,68	130377,04	0,21
2007	9352886	10,01	4552402	3,37	132722,78	1,80
2008	11043703	18,08	4659844	2,36	133670,36	0,71
2009	9968025	-9,74	4735904	1,63	133534,55	-0,10
2010	11991564	20,30	4908014	3,63	135889,68	1,76
2011	14588970	21,66	5049947	2,89	137153,93	0,93
2012	16209598	11,11	5220371	3,37	138965,89	1,32
2013	16647919	2,70	5364852	2,77	139933,58	0,70
2014	17228598	3,49	5568133	3,79	142359,02	1,73
2015	16702119	-3,06	5777688	3,76	144907,61	1,79
2016	17406826	4,22	5968352	3,30	146981,83	1,43

المصدر: http:data.albankaldawl.org

ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم 04 من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

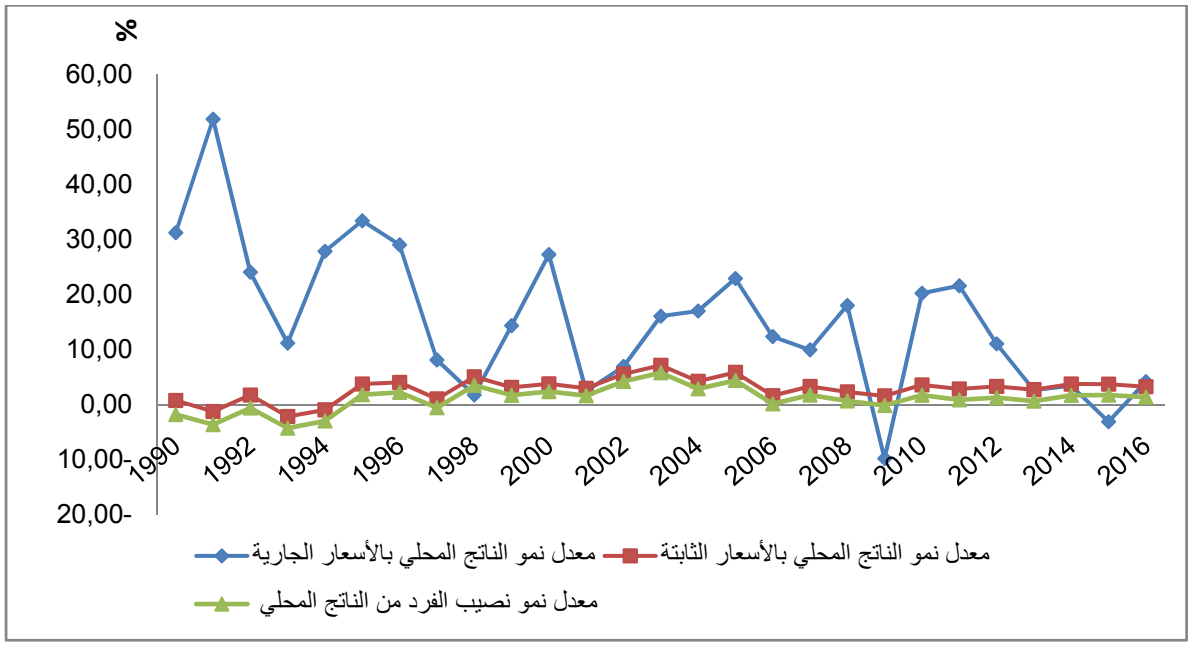

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الشكل نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 شهدت تذبذبات حادة سواء ما تعلق منها بالأسعار الجارية أو بالأسعار الثابتة وهذا بسبب تأثر النمو الاقتصادي في الجزائر بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط، كما يظهر لنا من الشكل الفجوة بين معدلات النمو بالأسعار الجارية ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة حيث نلاحظ اتساع هذه الفجوة خلال السنوات 1990-1998 وذلك نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في تلك الفترة وبعد سنة 1998 تقلصت هذه الفجوة وهذا دليل على انخفاض معدلات التضخم نتيجة لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المبرمة مع صندوق النقد الدولي ثم تعود الفجوة لتتسع قليلا بعد سنة 2001 بسبب ارتفاع التضخم نتيجة البرامج الإنفاقية الضخمة التي قامت بها الحكومة المتمثلة في برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي[1]، كما نلاحظ أن معدل نمو الناتج بالأسعار الجارية يشهد ارتفاعات كبيرة وهذا راجع لتأثيرات التضخم التي قاربت 30%، كما حقق هذا المعدل قيمة سالبة سنة 2009 بمقدار 9.74%- وذا نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة.

[1] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 195.

أما فيما يخص معدلات النمو الحقيقية (معدلات نمو الناتج بالأسعار الثابتة) فنلاحظ من الشكل أنها مرت بعدة مراحل حيث أن المرحلة الأولى الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 1994 عرف النمو انخفاضا ملحوظا حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه المرحلة –0.32% وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري سنة 1986 كما أن هذه المرحلة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي، أما المرحلة الممتدة من سنة 1995 إلى سنة 1999 فقد عرفت تحقيق الاقتصاد الجزائري لمعدلات نمو إيجابية وإن كانت متواضعة إذ سجل سنة 1995 نموا قدره 3,8% ثم ارتفع إلى 4,1% سنة 1996 لينكمش إلى 1,1% سنة 1997 ليبلغ بعد ذلك أعلى معدل له 5,10% خلال فترة التسعينات وهذا راجع إلى برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي[1].

أما الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2009 فقد شهدت معدلات النمو تحسنا ملحوظا مقارنة بفترة التسعينات وهذا بسبب ارتفاع أسعار البترول وتحسن الأوضاع الأمنية التي زادت من حصيلة الاستثمارات الأجنبية والمحلية كما شهدت هذه الفترة تسطير برامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي التي أثرت على معدلات النمو الاقتصادي الذي بلغ أعلى معدل له 7,20% سنة 2003 وهو أكبر معدل نمو محقق خلال فترة الدراسة ليتراجع إلى 5,91% سنة 2005 ثم إلى 1,63% سنة 2009، أما الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2016 فقد شهدت انخفاض معدلات النمو نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على الطلب العالمي للطاقة مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وانخفاض الصادرات النفطية، أما عن معدلات النمو المحققة خلال هذه الفترة فقد بلغت 3,63% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 2,89% سنة 2011 ليستقر في حدود 3.7% سنوات 2014 و2015 لينخفض إلى 3,3% سنة 2016.

أما فيما يخص معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة فقد شهد تذبذبا خلال فترة الدراسة كما نلاحظ في الشكل أنه يسلك نفس سلوك معدلات نمو الناتج الحقيقية، وقد شهد هذا المعدل معدلات سالبة في فترة التسعينات وأحسن معدل بلغه خلال هذه الفترة هو 3,54% سنة 1998 أما أحسن معدل نمو محقق في هذا المؤشر خلال فترة الدراسة فهو 4,28% و5,85% و4,95% وذلك خلال السنوات 2002 و2003 ، 2005 على التوالي، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يعكس حقيقة نصيب الفرد من الناتج خاصة إذا لم يكن هناك عدالة في توزيع الدخل.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق ، ص 237.

الفرع الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي:

سعت الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة في مطلع الألفية الثالثة إلى رفع معدل النمو وتحقيق التنويع الاقتصادي من أجل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات ولمعرفة أهم القطاعات الإنتاجية التي تساهم في بنية الناتج المحلي الإجمالي نورد الجدول التالي الذي يبين نسبة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم 05 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (2000-2016) الوحدة:%

السنوات	المحروقات	الفلاحة	صناعة خارج المحروقات	بناء وأشغال عمومية	الخدمات	أخرى
2000	39,4	8,4	7,2	8,2	30,7	6,1
2001	34,1	10	7,4	7,9	33,8	6,8
2002	32,8	9,3	7,3	9,1	34,9	6,6
2003	35,6	9,8	6,7	8,5	31,69	7,71
2004	37,7	9,4	6,3	8,2	30,97	7,43
2005	44,3	7,7	5,6	7,4	28,47	6,53
2006	45,6	7,5	5,2	7,9	28,05	5,75
2007	43,9	7,6	5	8,8	28,93	5,77
2008	45,3	6,6	4,7	8,7	28,8	5,9
2009	31,2	9,3	5,7	11	35,6	7,2
2010	34,9	8,5	5,1	10,5	34,8	6,2
2011	36,1	8,1	4,6	9,2	36,1	5,9
2012	34,2	8,8	4,5	9,2	36,7	6,6
2013	29,8	9,9	4,6	9,8	38,4	7,5
2014	27	10,3	4,9	10,4	40,2	7,2
2015	18,8	11,6	5,4	11,5	44,6	8,1
2016	17,4	12,3	5,6	11,9	45,1	7,7

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2002-2004 -2008 -2012 -2016

نلاحظ في الجدول (05) النسب الكبيرة لقطاع المحروقات في المساهمة في الناتج المحلي بالإضافة إلى قطاع الخدمات أما القطاعات الأخرى فإن مساهمتها في تكوين الناتج ضعيفة خاصة قطاعي الفلاحة والصناعة، وانطلاقا من الجدول (05) يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 كما يلي:

-**قطاع المحروقات:** قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال هذه الفترة بـ 34,59% مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني ومن أهم القطاعات المؤثرة في النمو الاقتصادي باعتباره قطاع شديد التقلب نظرا لاعتماده على أسعار النفط في

الأسواق العالمية وقد عرف هذا القطاع انتعاشا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة وانعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت أعلى معدل له 5,85% سنة 2003، كما نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات قد انخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال هذه الفترة بنسبة 18,8% و17,4% سنتي 2015 و2016 على التوالي وهذا راجع بالأساس إلى تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014.

-**قطاع الخدمات:** يعتبر ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي إذ بلغت نسبة مساهمته في المتوسط خلال هذه الفترة 34,57%، وقد عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا نتيجة للدعم الكبير الذي حظي به هذا القطاع في البرامج التنموية وكذا الاستثمارات الهائلة في مجال الاتصالات إذ انتقل من نسبة مساهمة 28,8% سنة 2008 إلى 40,2% سنة 2014 ثم إلى 45,1% سنة 2016.

-**قطاع البناء والأشغال العمومية:** بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في متوسط هذه الفترة 9,3% وقد حافظ على المرتبة الثالثة في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى حجم الاستثمارات العمومية الموجهة لهذا القطاع المتمثلة في تهيئة البنية التحتية وإنجاز الطرق والبرامج الموجهة لقطاع السكن.

-**قطاع الفلاحة:** بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في متوسط هذه الفترة 9,12% وهي نسبة متواضعة إذا ما قورنت بالإمكانيات المتاحة لهذا القطاع وكذا عمليات الاستصلاح التي استفاد منها، وقد شهد هذا القطاع تحسنا ملحوظا إذ كانت نسبة مساهمته في حدود 6 و7 % سنوات 2005 إلى 2008 لترتفع إلى 10 و 12% سنوات 2014 إلى 2015، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في هذا القطاع والجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير هذا القطاع إلا أنه لا يزال بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة منه إذ لا يغطي إلا نسبة 70% من احتياجات السوق[1].

-**قطاع الصناعة: إن** تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة يعتمد بشكل كبير على درجة أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر يعتبر قطاع الصناعة هو الوحيد الذي سجل نسبا متدنية[2] ، حيث قدرت نسبة مساهمته في المتوسط خلال هذه الفترة 5,63% ، وبالرغم من المخصصات المالية التي استفاد منها هذا القطاع في إطار البرامج التنموية إلا أنه بقي في ذيل الترتيب من حيث المساهمة في النمو الاقتصادي.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015، ص66.

[2] بوفليح نبيل،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010،مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 9-13 ،ص50.

ويمكن توضيح النسبة المئوية لمساهمة القطاعات السالفة الذكر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم11 حصة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في الجزائر (2000-2016)

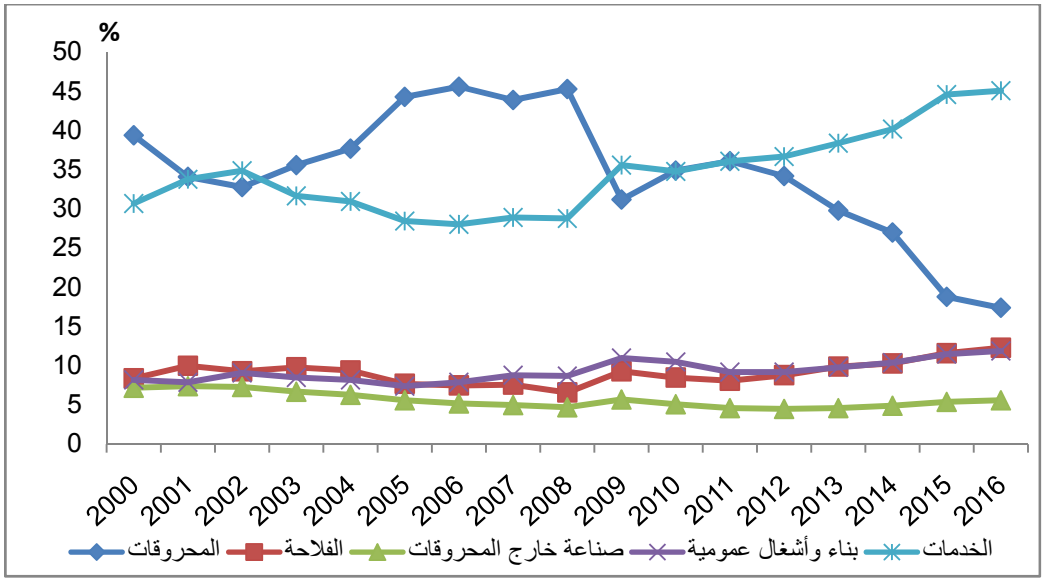

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (5)

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر: من خلال ما سبق يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتميز بالخصائص التالية[1]:

-النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا وهذا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي، وبالتالي يتوجب فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد وجعله قادرا على المنافسة بدلا من منح مبالغ ضخمة في استثمارات عمومية غير منتجة.

-النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.

-النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم الجهود العميقة للدولة حيث أن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع.

[1] حسيبة مداني، اثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة،المركز الجامعي تندوف، العدد 4،أفريل 2017، ص 11.

ومن خلال تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في بنية الناتج المحلي الخام نستخلص أن قطاع المحروقات مازال يشكل الجزء الأكبر منه، كما أن المحروقات تسيطر على نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية إذ تبلغ نسبة 98% من إجمالي الصادرات أي أن باقي الصادرات لا تمثل سوى 2%، بالإضافة إلى الأهمية النسبية للقطاعات غير المصدرة المتمثلة في قطاع الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية أما قطاعي الصناعة والفلاحة فهما الحلقة الأضعف في المساهمة في تكوين الناتج المحلي.

المبحث الثاني : السياسة المالية والنمو الاقتصادي في دول الخليج

يعتبر اقتصاد دول الخليج اقتصاد ريعي مثلها مثل الجزائر حيث يشكل النفط نسبة كبيرة من مداخيلها وهو ما يجعل المؤشرات الاقتصادية الكلية لهذه البلدان مرتبطة بقطاع النفط والتقلبات التي تحدث فيه، وسنتعرض في هذا المبحث إلى السمات التي يتميز بها الاقتصاد الخليجي ثم نتطرق إلى تطور متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في ثلاث دول خليجية مختارة وهي السعودية والإمارات والكويت.

المطلب الأول: سمة اقتصاديات دول الخليج

تتقاسم دول الخليج العربي العديد من السمات الثقافية والاجتماعية والدينية كما أن ظروفها الطبيعية والمناخية والجغرافية متشابهة حيث يغلب على مناخها الطابع الصحراوي وتعتبر دول الخليج دول صغيرة ومتشابهة نسبيا فكلها باستثناء السعودية والعراق تتسم بصغر المساحة وقلة عدد السكان، كما أن الهياكل الاقتصادية لدول الخليج متشابهة فكلها تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية نظرا لامتلاكها لثروات طبيعية هامة حيث أنها تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج النفط كما أنها تمتلك أكبر احتياطي من النفط في العالم، ويمكن حصر الخصائص المشتركة لدول الخليج فيما يلي:

1-اقتصاديات الريع: تعتمد دول الخليج على الصادرات النفطية باعتبارها المصدر شبه الوحيد للإيرادات وعلى الرغم من الأهمية النسبية لقطاع النفط والغاز في دول الخليج إلا أن الإيرادات المتأتية من القطاع النفطي وخلال أكثر من ربع قرن لم تغير من نمط الصادرات والواردات الخليجية حيث لا تزال تلك الدول تعتمد بشكل واضح على قطاع النفط الذي يمثل المكون الأساسي للدخل والمصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المحلية في الغالبية العظمى لدول الخليج العربي.

2-ضعف القاعدة الإنتاجية: يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج على قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يشكل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي ويأتي ذلك على حساب تدني الأهمية النسبية

للقطاعات الأخرى مما يدل على قلة التنوع في الهياكل القاعدية والإنتاجية وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها المحلية، فالاعتماد الشديد للدول الخليجية على قطاع الصادرات الاستخراجية يجعل الأوضاع الاقتصادية لتلك الدول أكثر تأثرا بالأوضاع على مستوى الأسواق الدولية واقتصاديات الدول المستوردة لهذه الصادرات، بل إن الأوضاع الخارجية تصبح هي العوامل الأساسية في التأثير على حجم الصادرات النفطية للدول الخليجية حيث تعتمد عائدات دول الخليج على توقعات العرض والطلب وتطورات السوق النفطية في ظل الأسعار السائدة في السوق العالمية مما يعني أن التقلب في الطلب العالمي سيؤثر بصورة مباشرة على قيمة الصادرات النفطية الخليجية[1].

3- ضيق حجم السوق المحلية: تتصف دول الخليج بضيق أسواقها المحلية وتأتي مشكلة ضيق السوق كإحدى العقبات الرئيسية التي حالت دون قيام استثمارات إنتاجية فعالة فالنظر إلى حجم السكان لكل دولة على حدى لا يتناسب والتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي الحديث الذي يقوم على مبدأ الوحدات الإنتاجية الكبيرة[2].

4- ارتفاع متوسط دخل الفرد: انعكست وبصفة مباشرة زيادة الإيرادات النفطية لدى دول الخليج على نصيب الفرد من الناتج المحلي في تلك الدول، حيث شهدت معدلات نمو نصيب الفرد ارتفاعا ملحوظا ناتج بصفة أساسية عن زيادة حجم الإيرادات المتأتية من قطاع النفط حيث سجلت دول الخليج منذ سنة 2004 أضعاف المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[3]، فقد احتلت قطر المرتبة الأولى عالميا ضمن الدول الأغنى في العالم سنة 2010 كما جاءت دول الخليج الأخرى كالكويت والبحرين والإمارات والسعودية في مراكز متقدمة ضمن الترتيب العالمي.

5- الانفتاح الاقتصادي: تعد اقتصاديات دول الخليج اقتصاديات مفتوحة على نطاق واسع، فتجارتها الخارجية شكلت نسبة كبيرة في نواتجها المحلية الإجمالية، وذلك لسد حاجياتها المختلفة من السلع والخدمات

[1] صديقي أحمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2012-2013، ص164.

[2] صباغ رفيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية –دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص 214.

[3] صديقي أحمد، مرجع سابق ، ص 162.

ولتسويق صادراتها النفطية للحصول على الإيرادات اللازمة لتمويل وارداتها المتزايدة خاصة في ظل ارتفاع أسعار الصادرات والواردات نتيجة التضخم في أسعار السلع الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة[1].

بالإضافة إلى الخصائص السابقة الذكر فإن أغلب دول الخليج ونظرا لقلة عدد سكانها فهي تعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة حيث أنها تفتقر إلى القوة العاملة الوطنية فدول مثل قطر والكويت والإمارات يتكون غالبية سكانها من غير المواطنين كما تتميز هذه الدول بهيمنة القطاع الحكومي على اقتصادياتها فهو الممول الرئيسي لعمليات التنمية بفضل عوائدها النفطية الكبيرة بالرغم من تبني هذه الدول للنظام الاقتصادي الحر، كما أن هذه الدول تتسم بنسبة عالية من التبعية الاقتصادية للخارج حيث تستورد معظم حاجياتها من الخارج، كما أن هذه الدول تعاني من ضعف الزراعة وذلك لطبيعة أراضيها القاحلة والصحراوية وافتقارها إلى الموارد المائية.

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية في دول الخليج: نتناول في هذا المطلب تطور النفقات العامة والإيرادات العامة وكذا الموازنة العامة في دول الخليج كما يلي:

الفرع الأول: النفقات العامة في دول الخليج

1- تطور النفقات العامة: نظرا لاعتماد هذه الدول على النفط فإن الإيرادات النفطية تغطي نسبة كبيرة من نفقاتها حيث تستخدم هذه الإيرادات في دفع الأجور والرواتب وتمويل الاستهلاك ودعم المشروعات العامة ومن خلال الجدول التالي يمكن عرض حجم النفقات العامة في الدول المعنية:

الجدول رقم 06 تطور النفقات العامة في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	السعودية		الامارات		الكويت	
	حجم النفقات	معدل نموها السنوي%	النفقات	معدل نموها السنوي%	النفقات	معدل نموها السنوي%
1990*	38100	--	14364	--	12144	--
1991	38100	0,00	16146	12,41	21128	73,98
1992	48300	26,77	14076	-12,82	14255	-32,53
1993	52500	8,70	14652	4,09	14980	5,09
1994	45681	-12,99	14968	2,16	14204	-5,18
1995	46385	1,54	16926	13,08	14109	-0,67
1996	52902	14,05	20110	18,81	13763	-2,45
1997	59085	11,69	17540	-12,78	12915	-6,16

[1] صباغ رفيقة، مرجع سابق ، ص 216.

* أدرجت السعودية ميزانيتي 1990 و1991 في ميزانية واحدة بسبب حرب الخليج الثانية.

1,05	13051	10,95	19461	-14,22	50682	1998
1,76	13281	0,76	19608	-3,27	49024	1999
-1,58	13071	16,74	22891	23,22	60406	2000
2,01	13334	13,55	25993	12,63	68037	2001
17,10	15615	-9,26	23585	-8,48	62267	2002
5,87	16532	5,63	24914	10,06	68533	2003
13,36	18740	5,22	26215	10,97	76053	2004
15,41	21627	8,47	28436	21,49	92393	2005
8,66	23500	20,63	34303	13,52	104886	2006
51,52	35607	26,79	45473	18,54	124333	2007
-2,74	34633	62,33	70600	11,54	138685	2008
93,21	66915	8,34	76486	14,68	159049	2009
-41,52	39130	18,56	90682	9,63	174369	2010
45,72	57021	11,67	101268	26,43	220453	2011
7,32	61197	-3,19	98036	5,64	232881	2012
10,43	67581	3,70	101663	6,73	248560	2013
-1,53	66544	-7,24	94298	4,30	259248	2014
16,22	77338	18,71	111940	-2,08	253857	2015
-21,77	60504	0,37	112349	-9,14	230667	2016

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة/ النسب محسوبة من طرف الطالب

ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 12 تطور النفقات العامة في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016

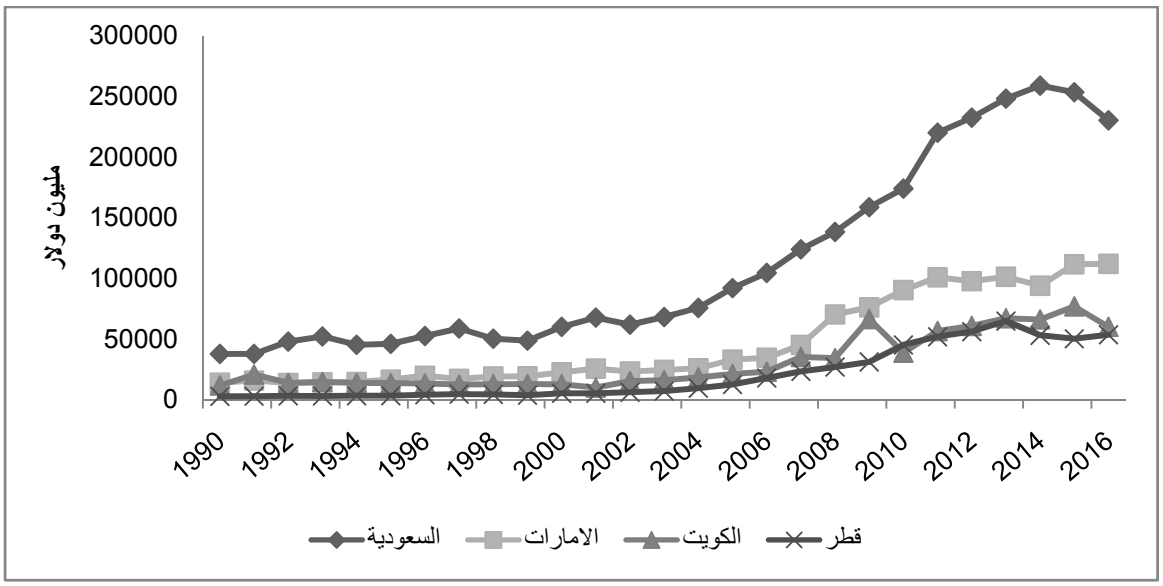

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 06

نلاحظ من خلال الجدول (06) اتجاه النفقات العامة نحو التزايد خلال فترة الدراسة في كل من الدول المذكورة في الجدول وهذا ما يتوافق مع ظاهرة تزايد النفقات العامة التي تعرفها مختلف الدول والتي ترجع إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية متعددة كما نلاحظ أن حجم النفقات العامة يتفاوت من دولة أخرى فحجم النفقات العامة في السعودية أكبر من الدول الأخرى وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى الاختلاف في عدد السكان، أما بالنسبة لكل دولة على حدى فنجد ما يلي:

السعودية: شهدت النفقات العامة في المملكة العربية السعودية تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة إذ انتقلت من 38100 مليون دولار سنة 1990 إلى 52500 مليون دولار سنة 1993 ثم إلى 60406 مليون دولار سنة 2000 بنسبة زيادة قدرها 23,22% مقارنة بسنة 1999، لتستمر الزيادة بعد ذلك إلى أن بلغت 124333 مليون دولار سنة 2007 ثم ارتفعت إلى 220453 مليون دولار سنة 2011 أما السنوات الأخيرة من فترة الدراسة فقد شهدت تراجعا في النفقات العامة إذ انخفضت بنسبة 2,08% سنة 2015 وبنسبة 9,14% سنة 2016، وذلك نتيجة للتوجه نحو التقشف وترشيد النفقات العامة لمواجهة تداعيات تراجع الإيرادات البترولية الناتجة عن تراجع أسعار النفط العالمية والتي ألحقت ضررا بالسعودية باعتبارها من أكبر مصدري النفط في العالم ، أما بالنسبة لمتوسط الزيادة في النفقات العامة للسعودية خلال فترة الدراسة فقد بلغ نسبة 7,77%.

الإمارات: يتبين من الجدول (06) الارتفاع المتزايد للنفقات العامة من سنة إلى أخرى عدا بعض السنوات التي شهدت انخفاضا في النفقات العامة، وقد بلغت النفقات العامة 14364 مليون دولار سنة 1990 ثم ارتفعت إلى 16146 مليون دولار سنة 1991 بنسبة زيادة قدرها 12,41% لتنخفض سنة 1993 إلى 14076 بنسبة قدرها 12,82% وذلك نتيجة لانخفاض النفقات الاستثمارية، لتواصل الارتفاع بعد ذلك بنسب متفاوتة، وبلغت أعلى نسبة زيادة بمقدار 62,33% سنة 2008 إذ ارتفعت من 45473 مليون دولار سنة 2007 إلى 70600 مليون دولار سنة 2008، كما شهدت النفقات العامة انخفاضا بنسبة 7,24 سنة 2014 ثم ارتفعت بنسبة 18,71% سنة 2015 رغم تراجع العائدات البترولية ويعزى ذلك إلى استغلال المدخرات السابقة، كما أن الإمارات هي الأخرى قامت بالعديد من الإجراءات التقشفية بهدف مواجهة انخفاض أسعار النفط.

الكويت: يتضح من الجدول (06) أن النفقات العامة ارتفعت بنسبة 73,98% سنة 1991 إذ ارتفعت من 12144 مليون دولار سنة 1990 إلى 21128 مليون دولار سنة 1991 وذلك بسبب تخصيص مبالغ

كبيرة لإعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت جراء اجتياح القوات العراقية للكويت، ثم انخفضت بنسبة 32,53% سنة 1992 مقارنة بسنة 1991 التي عرفت ظروفا طارئة، أما إذا قارنا سنة 1992 بسنة 1991 فقد ارتفعت بنسبة 17,38%، ثم عرفت النفقات العامة زيادات وتراجعات طفيفة حتى سنة 2002 أين ارتفعت بنسبة 17,1% ثم استمرت في الزيادة بنسب معتبرة جراء استغلال الكويت للفوائض المالية المتراكمة بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلى أن قفزت بنسبة كبيرة وصلت إلى 93,21% سنة 2009 جاءت في معظمها كتحويلات لصندوق التقاعد[1]، ثم استمرت في الزيادة إلى أن تراجعت بنسبة 21,77% سنة 2016 نتيجة تأثر الكويت بانخفاض أسعار النفط على غرار باقي الدول النفطية العربية.

2-مكونات الإنفاق الحكومي في دول الخليج: يقسم الإنفاق الحكومي في دول الخليج حسب التقسيم الاقتصادي أي إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري كما هو سائد في أغلب دول العالم، ولمعرفة نسب مساهمة كل من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري في إجمالي الإنفاق العام نعرض الجدول التالي:

الجدول 07 نسب مساهمة مكونات الانفاق العام في دول الخليج (2000-2016)

السنة	السعودية		الإمارات		الكويت	
	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري
2000	95,78	4,22	84,68	15,32	89,30	10,70
2001	87,60	12,40	80,67	19,33	107,20	21,01
2002	88,44	11,56	83,82	16,18	77,07	22,93
2003	86,98	13,02	80,04	19,96	81,68	18,32
2004	86,83	13,17	84,12	15,88	84,39	15,61
2005	82,02	17,98	68,90	16,50	87,10	12,90
2006	81,97	18,03	81,03	17,21	84,04	15,96
2007	74,47	25,53	72,64	23,00	87,76	12,24
2008	74,77	25,23	73,63	26,37	87,42	12,58
2009	69,85	30,15	91,13	8,87	87,17	12,83
2010	69,59	30,41	79,57	20,43	88,37	11,63
2011	66,59	33,41	80,10	19,90	88,65	11,35
2012	70,04	29,96	87,70	12,30	89,34	10,66
2013	66,74	33,26	87,70	12,30	90,47	9,53
2014	57,06	42,94	87,70	12,30	90,93	9,07

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، التطورات المالية، ص 129، صندوق النقد العربي.

2015	57,06	42,94	87,11	12,89	92,12	7,88
2016	61,50	38,50	84,12	15,87	88,48	11,52

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (6) و التقرير العربي الاقتصادي الموحد ونشرة الإحصاءات الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي،أبو ظبي

من خلال الجدول (07) نلاحظ ارتفاع نسب الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام حيث بلغ متوسط نسبة الإنفاق الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام في السعودية 75% وفي الإمارات 82% وفي الكويت 88% وذلك خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2016، وترجع هذه النسب المرتفعة إلى الارتفاع في الأجور والمرتبات والدعم والتحويلات بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الدفاع والأمن.

وفي المقابل نجد أن الإنفاق الاستثماري يتسم بالانخفاض رغم حاجة المشروعات التنموية لمزيد من الإنفاق الاستثماري كما أن هذا الإنفاق أكثر تأثرا بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط فعند ارتفاع العائدات النفطية يزداد الإنفاق الاستثماري وعند انخفاض العائدات النفطية يتم التضحية في الغالب بالإنفاق الاستثماري حيث يسهل تخفيض هذا النوع من الإنفاق عكس الإنفاق الجاري الذي يتسم بالجمود وصعوبة التخفيض نظرا للقيود السياسية والاجتماعية لأن تخفيضه يؤثر مباشرة على دخول الأفراد ويمس بمستوى رفاهية السكان، ويعود التذبذب في الإنفاق الاستثماري والارتفاع في الإنفاق الجاري في دول الخليج إلى عدة عوامل منها[1]:

-ضعف المؤسسات المالية القائمة على التحكم في حجم الإنفاق وذلك بسبب ارتفاع حجم الإنفاق التبذيري وضخامة برامج الرفاه الاجتماعي.

-قوة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وإيرادات تصديره من ناحية، وتوزيع الإنفاق الحكومي على جانبي الإنفاق الجاري والاستثماري من ناحية أخرى، أي تأثر الإنفاق بالتقلبات الدورية لأسعار النفط.

-اتسام الإنفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) بقدر كبير من عدم المرونة، بسبب عدم القدرة على إجراء تخفيض مفاجئ في نسبة الإنفاق الجاري من الموازنة الحكومية وعدم القدرة على رفع الإنفاق الاستثماري خاصة عند انخفاض أسعار النفط وإيرادات تصديره.

[1] نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2015، ص 209.

-ضعف الرقابة الشعبية والبرلمانية على مجالات الإنفاق العام، وتخفيض الموارد المالية وتركز المؤسسات القائمة على ضمان مستويات معدلات دخول تضاهي مثيلاتها في الدول المتقدمة، بصرف النظر عن مساوئ أثر الإنفاق المفرط في القطاعات الحكومية من حيث رفع الأجور في القطاعات غير المتاجر بها عن القطاعات الحكومية الإنتاجية، وهكذا يمكن القول بأن نجاح دول الخليج العربي في استخدام الإيرادات النفطية لا يعتمد على حجم تلك العوائد بقدر ما يعتمد على المؤسسات القائمة التي يمكن أن تتحكم في الإنفاق العام وتربط استخدامه بتطوير قطاع الصناعة التحويلية الذي له القدرة على تحريك باقي القطاعات.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة في دول الخليج:

1-تطور الإيرادات العامة في دول الخليج:

تعتمد دول الخليج في تمويل موازناتها بصفة رئيسية على النفط حيث أنها تملك أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم كما أنها من أكبر المنتجين والمصدرين للنفط مما يتيح لها الحصول على إيرادات معتبرة مشكلة أساسا من العائدات النفطية وهذا ما يجعل إيراداتها عرضة للتقلب بسبب التقلبات التي تحدث في أسعار النفط العالمية ولمعرفة تطور الإيرادات العامة في الدول المعنية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم08 تطور الإيرادات العامة في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	السعودية		الامارات		الكويت	
	الإيرادات	معدل نموها%	الإيرادات	معدل نموها%	الإيرادات	معدل نموها%
1990	31500	-	11124	-	7634	-
1991	31500	0,00	12906	16,02	2234	-70,74
1992	40300	27,94	12462	-3,44	8055	260,56
1993	45100	11,91	11129	-10,70	9199	14,20
1994	34442	-23,63	10205	-8,30	9294	1,03
1995	39060	13,41	11586	13,53	10389	11,78
1996	47746	22,24	13956	20,46	11600	11,66
1997	54873	14,93	15301	9,64	14475	24,78
1998	37762	-31,18	11630	-23,99	11837	-18,22
1999	39374	4,27	12182	4,75	17330	46,41
2000	66609	69,17	20123	65,19	23974	38,34
2001	60842	-8,66	18688	-7,13	21683	-9,56
2002	56800	-6,64	15580	-16,63	22350	3,08
2003	78133	37,56	20984	34,69	27384	22,52

27,33	34869	22,95	25800	33,89	104611	2004
23,13	42934	51,88	39184	43,86	150489	2005
9,50	47014	39,47	54651	19,38	179649	2006
13,98	53585	13,97	62287	-4,58	171413	2007
26,76	67926	50,67	93846	71,28	293598	2008
13,31	76968	-41,56	54839	-53,70	135948	2009
-20,07	61518	31,17	71932	45,47	197764	2010
22,87	75585	56,79	112784	50,66	297961	2011
43,94	108800	-8,44	103263	11,56	332395	2012
4,40	113590	7,45	110954	-7,54	307342	2013
-1,42	111980	1,82	112970	-9,75	277371	2014
-23,96	85147	-6,74	105351	-40,92	163876	2015
-46,90	45211	-5,94	99088	-10,34	146933	2016

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 13 تطور الإيرادات العامة في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016

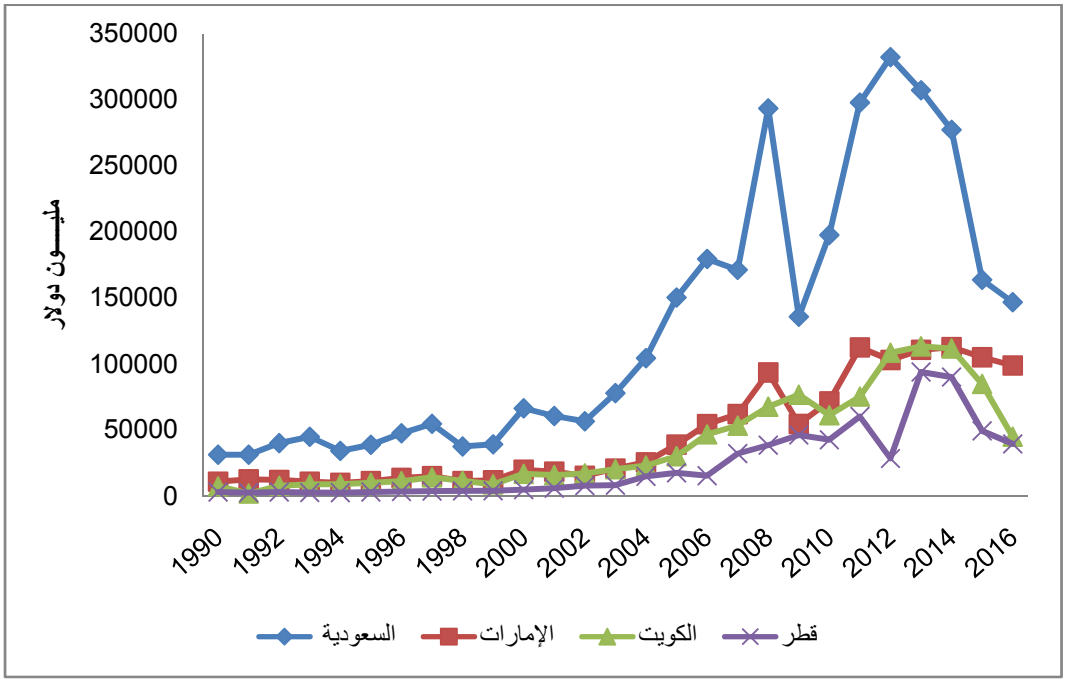

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (8)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة في الدول المعنية شهدت عدة تقلبات وهذا راجع أساسا إلى تقلبات أسعار النفط لكون إيرادات هذه الدول مشكلة أساسا من الإيرادات النفطية التي فاقت نسبتها

90% من مجمل الإيرادات، أما عن تطور الإيرادات العامة فنلاحظ أن فترة التسعينات كان حجم الإيرادات متدنيا وذلك بسبب تأثير أزمة 1986 التي عرفت انخفاضا حادا في أسعار البترول، ثم بداية من سنة 2001 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا ملحوظا وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها أسعار النفط في تلك الفترة.

-**السعودية:** بلغت الإيرادات العامة في السعودية قيمة 31500 مليون دولار سنة 1991 ثم ارتفعت إلى 40300 مليون دولار سنة 1992 بزيادة قدرها 27,94% لتبلغ سنة 1994 قيمة 34442 مليون دولار بانخفاض قدره 23,63% ثم عادت إلى الارتفاع حتى سنة 1998 إذ انخفضت بنسبة 31,18 % بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1998 وأوائل سنة 1999، لترتفع سنة 2000 إلى 66609 بنسبة 69,17% لتنخفض سنتي 2000 و2001 بنسبة 8,66% و6,64% على التوالي، لتشهد بعدها زيادة كبيرة بلغت 43,86% سنة 2005 و71,28% سنة 2007، وبلغت نسبة الزيادة من سنة 2002 إلى سنة 2007 مقدار 416,9% إذ انتقلت من 56800 مليون دولار سنة 2002 إلى 293598 مليون دولار سنة 2007 وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط، ثم انخفضت سنة 2009 بنسبة 53,70% بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، لتعود إلى الارتفاع حتى سنة 2013 أين انخفضت بنسبة 7,54% لتواصل الانخفاض بعدها سنوات 2014 و2015 و2016 بنسب 9,75% و40,92% ، 10,34% على التوالي بسبب تراجع الإيرادات النفطية المترتبة عن تراجع أسعار النفط.

-**الإمارات:** يتبين من الجدول (08) أن الإيرادات العامة في الإمارات بلغت 11124 مليون دولار سنة 1990 ثم ارتفعت إلى 12906 مليون دولار سنة 1991 بزيادة قدرها 16,02% لتشهد بعدها انخفاضات متتالية من سنة 1992 إلى سنة 1994، لتعود إلى الارتفاع حتى سنة 1998 أين انخفضت بنسبة 23,99% لترتفع إلى قيمة 20123 مليون دولار سنة 2000 بنسبة زيادة 65,19% مقارنة بسنة 2002، لتشهد بعدها ارتفاعا كبيرا حيث ارتفعت من 20984 مليون دولار سنة 2003 إلى 93846 مليون دولار سنة 2008 بزيادة قدرها 347,2%، لتنخفض إلى 54839 مليون دولار سنة 2009 بنسبة 41,56% بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم ارتفعت إلى 112784 مليون دولار سنة 2011 لتشهد بعدها انخفاضا سنة 2012 بنسبة 8,44% وسنتي 2015 و2016 بنسبة 6,74% و5,94% على التوالي وهذه الانخفاضات والارتفاعات سببها بالدرجة الأولى تقلبات أسعار النفط، وما يلاحظ أن دولة الإمارات هي أقل دول الخليج تأثرا بتراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014.

-**الكويت:** نلاحظ من الجدول (08) أن الإيرادات العامة في الكويت انخفضت من 7634 مليون دولار سنة 1990 إلى 2234 مليون دولار سنة 1991 بنسبة 70,74% وذلك بسبب حرب الخليج الثانية وتوقف الصادرات النفطية بالكامل، ثم ارتفعت إلى 8055 مليون دولار سنة 1992 لتواصل بعدها الارتفاع بنسب متفاوتة حتى سنة 1998 أين انخفضت بنسبة 22,18%، لترتفع بنسبة 46,41% سنة 1999 حيث بلغت قيمة 17330 مليون دولار ثم ارتفعت إلى 23974 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 38,34% ثم انخفضت إلى 21683 مليون دولار سنة 2001 بنسبة 9,56%، لتشهد بعدها ارتفاعا مستمرا من سنة 2002 إلى سنة 2009 بسبب ارتفاع أسعار النفط التي عرفتها هذه الفترة، لتنخفض سنة 2010 بنسبة 20,07%، كما تأثرت الإيرادات العامة في الكويت بانخفاض أسعار النفط أواخر سنة 2014 إذ انخفضت من 111980 مليون دولار سنة 2014 إلى 85177 مليون دولار سنة 2015 ثم إلى 45211 مليون دولار سنة 2016 بنسبة 60% من سنة 2014 إلى سنة 2016.

2-هيكل الإيرادات العامة في دول الخليج: نظرا لما تتمتع به دول الخليج من احتياطي النفط الخام وازدياد الطلب على هذا الأخير وتضاعف أسعاره خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ازدادت حصيلة الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وفي الجدول التالي نوضح نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية في الدول المعنية خلال الفترة 2000-2016:

الجدول رقم (9) نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة لدول الخليج خلال الفترة 2000-2016 (الوحدة:%)

السنة	السعودية		الإمارات		الكويت	
	الايرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيردات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية
2000	85,84	14,16	76,05	23,95	73,67	26,33
2001	80,61	19,39	75,25	24,75	73,80	26,20
2002	77,98	22,02	71,87	28,13	77,37	22,63
2003	78,84	21,16	73,68	26,32	73,36	26,64
2004	84,12	15,88	77,44	22,56	74,61	25,39
2005	89,40	10,60	77,40	22,60	93,80	6,20
2006	89,73	10,27	82,10	17,90	93,75	6,25
2007	87,46	12,54	77,06	22,94	93,24	6,76
2008	89,32	10,68	78,14	21,86	93,15	6,85
2009	85,21	14,79	58,33	41,67	93,87	6,13

6,24	93,76	38,38	61,62	9,63	90,37	2010
7,23	92,77	36,64	63,36	7,43	92,57	2011
4,79	95,21	29,13	70,87	8,16	91,84	2012
6,11	93,89	31,66	68,34	10,19	89,81	2013
16,84	83,16	33,15	66,85	12,19	87,81	2014
9,73	90,27	57,35	42,65	27,35	72,65	2015
11,43	88,57	76,34	23,66	39,44	60,56	2016

النسب محسوبة من طرف الطالب بالاعتماد على الجدول 08 والمصادر التالية:

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد مختلفة،صندوق النقد العربي،أبو ظبي

-الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي

نلاحظ من الجدول (09) ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة إذ تجاوزت النسبة 90% في بعض السنوات ويرجع هذا إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم إنتاجه وتصديره أما في فترة تراجع أسعار النفط فتنخفض معه نسبة مساهمة الإيرادات النفطية.

-**السعودية:** يتبين من الجدول (09) ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة إذ بلغت النسبة 85,84% سنة 2000 ثم انخفضت إلى 77,98% ثم ارتفعت إلى 89% سنتي 2005 و2006 لتتجاوز 90% سنوات 2010 و2011 و2012 ويرجع هذا إلى تحسن أسعار النفط ثم انخفضت النسبة سنة 2016 إذ بلغت 60,56% نتيجة انخفاض أسعار النفط، وفي المقابل كانت نسبة الإيرادات غير النفطية دون المستوى المطلوب إذ بلغت 14,66% سنة 2000 ثم ارتفعت إلى 22,02% سنة 2002 لتشهد أدنى نسبة لها 7,43% و8,16% سنتي 2011 و2012 ويرجع هذا إلى زيادة حصيلة الإيرادات النفطية، وفي سنة 2015 بلغت نسبة الإيرادات غير النفطية 27,35% ثم ارتفعت إلى 39,44% سنة 2016 ويرجع هذا إلى تراجع نسبة الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط وكذا زيادة الإيرادات غير النفطية التي ارتفعت من 33812 مليون دولار سنة 2014 إلى 57947 مليون دولار سنة 2016 بزيادة قدرها 71%، وهذه الزيادة في الإيرادات غير النفطية ناجمة عن سعي الدول النفطية العربية لتنويع مواردها من أجل تعزيز منعة اقتصادياتها اتجاه الصدمات المترتبة عن تطورات أسعار النفط العالمية[1].

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2017، التطورات المالية، ص 108.

-**الإمارات:** نلاحظ من الجدول (09) أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإمارات بلغت 76,05% ثم انخفضت إلى 71,87% وبلغت أعلى مستوى لها 82,10% سنة 2009، ثم انخفضت إلى 58,33% سنة 2009 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت إلى 70,87% سنة 2012 لتنخفض إلى 23,66% سنة 2016 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية من 75824 مليون دولار سنة 2013 إلى 23443 مليون دولار سنة 2016 أي بنسبة 69%، أما الإيرادات غير النفطية فقد تراوحت نسبتها ما بين 22 و28% من سنة 2000 إلى سنة 2005، ثم انخفضت إلى 17,90% سنة 2006 لترتفع إلى 41,67% سنة ثم إلى 76,34% سنة 2016 وهذا يعود إلى تراجع نسبة مساهمة الإيرادات النفطية وكذا زيادة الإيرادات غير النفطية التي ارتفعت من 35130 مليون دولار سنة 2013 إلى 75645 مليون دولار سنة 2016 بزيادة قدرها 115%.

-**الكويت:** نلاحظ أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة لدولة الكويت هي الأعلى مقارنة مع باقي دول الخليج، حيث كانت النسبة في حدود 73% من سنة 2000 إلى 2004، ثم ارتفعت إلى حدود 93% من سنة 2005 إلى سنة 2013 ثم انخفضت إلى 83,16% سنة 2014 لترتفع إلى 88,57% سنة 2016 وذلك رغم تراجع حصيلة الإيرادات النفطية إلا أن مساهمتها في إجمالي الإيرادات مازالت كبيرة، وفي المقابل نجد أن مساهمة الإيرادات غير النفطية في إجمالي الإيرادات العامة كانت متدنية إذ بلغت 26,33% سنة 2000 ووصلت إلى أدنى مستوى لها 4,79% سنة 2012 لترتفع إلى 11,43% سنة 2016، بالرغم من جهود الكويت في تنويع مصادر الإيرادات العامة وإحداث تغير في هيكل الإيرادات وتخفيض الاعتماد على مصدر واحد لكن البيانات المذكورة سابقا تبين تدني مستوى مساهمة الإيرادات غير النفطية[1].

من خلال ما سبق نرى أن هيكل الإيرادات العامة في الدول الخليجية يعتمد اعتمادا كليا على إيرادات النفط وانخفاض الاعتماد على الإيرادات غير النفطية وذلك لاقتصار السياسات الضريبية في هذه الدول على ضرائب التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تفرض ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل وأرباح الشركات المحلية وتجدر الإشارة إلى أن

[1] نوري محمد عبيد الجبوري، مرجع سابق ، ص 291.

بعض الدول تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات غير النفطية منخفضا في موازنتها العامة[1].

الفرع الثالث :الموازنة العامة في دول الخليج:

تتميز موازنات دول الخليج بتحقيق فوائض مالية كبيرة خاصة عند تحسن أسعار النفط ورغم ذلك فقد عانت هذه الدول من العجز الموازني في بعض السنوات رغم العوائد النفطية الكبيرة ونظرا لاعتماد هذه الدول على الإيرادات النفطية بشكل أساسي فإن موازناتها العامة تتأثر بتقلبات أسعار النفط وبحجم صادراته، ويمكن عرض تطور رصيد الميزانية خلال الفترة 1990-2016 في الدول المعنية من خلال الجدول التالي:

الجدول 10 تطور رصيد الموازنة العامة في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016 (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990	-6600	-3240	-4510
1991	-6600	-3240	-18894
1992	-8000	-1614	-6200
1993	-7400	-3523	-5781
1994	-11239	-4763	-4910
1995	-7325	-5340	-3720
1996	-5156	-6154	-2163
1997	-4212	-2239	1560
1998	-12920	-7831	-1214
1999	-9650	-7426	4049
2000	6203	-2768	10903
2001	-7195	-7305	8349
2002	-5467	-8005	6735
2003	9600	-3930	10852
2004	28558	-415	16129
2005	58096	10748	21307
2006	74763	20348	23514
2007	47080	16814	17978
2008	154913	23246	33293
2009	-23101	-21647	10053

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2016، ص 176.

22388	-18750	23395	**2010**
18564	11516	77508	**2011**
47603	5227	99514	**2012**
46009	9291	58782	**2013**
45436	18672	18123	**2014**
7809	-6589	-89981	**2015**
-15293	-13261	-83734	**2016**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين 06 و 08

-**السعودية:** نلاحظ من الجدول (10) أنه في سنة 1990 بلغ عجز الموازنة في السعودية 6600 مليون دولار ثم ارتفع إلى 11239 مليون دولار سنة 1994 ثم إلى 12920 مليون دولار سنة 1998 ليتراجع إلى 9650 مليون دولار سنة 1999، ثم في سنة 2000 حققت السعودية فائضا قدره 6203 مليون دولار ليتحول إلى عجز سنة 2001 بمقدار 7195 ثم تراجع إلى 5467 مليون دولار سنة 2002، ثم من سنة 2003 إلى سنة 2008 حققت فائضا في الموازنة حيث بلغ الفائض 9600 مليون دولار سنة 2003 ثم ارتفع إلى 154913 مليون دولار سنة 2008 وهو أعلى فائض تحققه الموازنة خلال فترة الدراسة، ليتحول إلى عجز سنة 2009 بمقدار 23101 مليون دولار نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية التي خفضت من الطلب على النفط، ثم عاد الفائض سنة 2010 واستمر إلى سنة 2014، أما في سنة 2015 فقد تم تسجيل أعلى مستوى عجز بلغته الموازنة بمقدار 89981 مليون دولار، بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ليتراجع العجز إلى 83734 مليون دولار سنة 2016.

-**الإمارات:** نلاحظ من الجدول (10) أن الإمارات شهدت عجزا مستمرا بداية من سنة 1990 إلى سنة 2004 طوال 15 سنة متتالية، حيث بلغ العجز 3240 مليون دولار سنة 1990 ثم ارتفع إلى 6154 مليون دولار سنة 1996 ليتراجع إلى 415 مليون دولار سنة 2004، ثم في سنة 2005 حققت فائضا قدره 10748 مليون دولار ليرتفع إلى 23246 مليون دولار سنة 2008 وهو أعلى فائض تحققه الإمارات خلال فترة الدراسة، ليتحول الفائض إلى عجز سنة 2009 بمقدار 21647 مليون دولار نتيجة إفرازات الأزمة المالية العالمية وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة، ليتراجع إلى 18750 مليون دولار سنة 2010 ليعود الفائض سنة 2011 بمقدار 11516 مليون دولار واستمر إلى غاية 2014، وبعد ذلك سجلت الموازنة عجزا بمقدار 6589 مليون دولار سنة 2015 ثم ارتفع إلى 13261 مليون دولار سنة 2016.

-**الكويت:** نلاحظ من الجدول (10) أن عجز الموازنة في الكويت بلغ 4510 مليون دولار سنة 1990 ثم ارتفع إلى 18894 مليون دولار سنة 1991 بسبب الظروف الأمنية، ليتراجع إلى 1214 مليون دولار سنة 1998 وبداية من سنة 1999 حققت الكويت فوائض في الموازنة إلى غاية سنة 2015، حيث بلغ الفائض 4049 مليون دولار سنة 1999 ثم ارتفع إلى 10903 مليون دولار سنة 2000 ليتراجع إلى 6735 مليون دولار سنة 2002 وبلغ أعلى مستوى له سنة 2012 بمقدار 47603 مليون دولار، لتشهد الموازنة بعد الفوائض المحققة طوال 17 سنة متتالية عجزا سنة 2016 بمقدار 15293 مليون دولار وهي أعلى قيمة يبلغها العجز في الكويت خلال فترة الدراسة إذا ما استثنينا الظروف الخاصة التي مرت بها الكويت سنة 1991.

الفرع الرابع : خصائص السياسة المالية في دول الخليج: من خلال ما سبق نلاحظ أن السياسة المالية في دول الخليج تتميز ببعض الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

-تبعية السياسة المالية في دول الخليج للإيرادات النفطية فالإيرادات النفطية تسيطر على إجمالي الإيرادات وتجاوزت في بعض السنوات 90% كما هو الحال في الكويت والسعودية.

-انخفاض نسب النفقات الاستثمارية مقارنة بنسب النفقات الجارية وميلها نحو التقلب مع تقلب الإيرادات النفطية فعندما تزداد الإيرادات النفطية تزداد النفقات الاستثمارية وعندما تنخفض الإيرادات النفطية تنخفض النفقات الاستثمارية، أما النفقات الجارية فإنها تتميز بصعوبة تخفيضها.

-عدم تناسب النفقات العامة مع الإيرادات العامة حيث تتسم هذه الأخيرة بالتقلب مع تقلبات أسعار النفط في حين أن النفقات العامة تتسم بالزيادة المستمرة وصعوبة تقليصها لأن نسبة كبيرة منها مكونة من الأجور والرواتب ونفقات الدفاع والأمن فتخفيض هذا النوع من النفقات سينجر عنه المساس باعتبارات الأمن الاجتماعي.

-انخفاض القاعدة الضريبية حيث تتكون الضرائب في دول الخليج من الضرائب الجمركية وبعض الضرائب المفروضة على أرباح الشركات الأجنبية دون المحلية في حين لا توجد ضرائب الدخل وضريبة القيمة المضافة، ومؤخرا سعت دول الخليج في تطبيق الضريبة على القيمة المضافة والضرائب الانتقائية من أجل تعزيز الإيرادات العامة جراء انخفاض أسعار النفط أواخر سنة 2014.

-انخفاض القاعدة الضريبية نجم عنه غياب السياسة الضريبية في دول الخليج فالسياسة المالية في دول الخليج أحادية الجانب فهي تعتمد على أداة واحدة هي الإنفاق العام وبالتالي الحرمان من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: تطور النمو الاقتصادي في دول الخليج خلال الفترة 1990-2016

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقه ورفع معدلاته فهو يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي، ولمعرفة تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج المعنية نستعرض أهم مؤشرين لقياس النمو الاقتصادي وهما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لسنوات مختارة من فترة الدراسة.

الجدول رقم (11) تطور معدل النمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي لسنوات مختارة من الفترة 1990-2016

السنوات	السعودية		الامارات		الكويت	
	معدل النمو %	نصيب الفرد(دولار)	معدل النمو %	نصيب الفرد(دولار)	معدل النمو %	نصيب الفرد(دولار)
1990	15,2	7204,7	18,3	27256,3	-24,2	8776,7
1995	0,2	7650,7	6,7	26847,1	4,9	16882,4
2000	5,6	9127,0	10,9	33071,3	4,7	18389,4
2005	5,6	13739,8	4,9	39439,8	10,1	35490,3
2006	2,8	15334,7	9,8	42372,2	7,5	42717,6
2007	1,8	16472,2	3,2	42672,6	6,0	45794,0
2008	6,2	20037,8	3,2	45758,9	2,5	55572,0
2009	-2,1	16094,3	-5,2	33072,6	-7,1	37567,3
2010	5,0	19259,6	1,6	35037,9	-2,4	38497,6
2011	10,0	23770,7	6,9	40434,4	9,6	48268,6
2012	5,4	25303,1	4,5	42086,7	6,6	51264,1
2013	2,7	24934,4	5,1	43315,1	1,1	48399,8
2014	3,7	24575,4	4,4	44443,1	0,5	42996,3
2015	4,1	20732,9	5,1	39122,0	0,6	29109,1
2016	1,7	19982,1	3,0	38517,8	3,5	27368,3

المصدر: قاعدة معطيات البنك الدولي

الفرع الأول:تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول الخليج:

نلاحظ من خلال الجدول (11) عدم استقرار معدلات نمو الناتج المحلي في دول الخليج وتذبذبها من حين لآخر وذلك نتيجة التقلبات التي تحدث في أسعار النفط كما شهدت معدلات النمو تحسنا ملحوظا بعد سنة 2000 مقارنة بفترة التسعينات جراء ارتفاع أسعار النفط وزيادة حجم إنتاجه كما نلاحظ أن الدول المعنية تأثرت بالأزمة المالية العالمية سنة 2008 أين شهدت معدلات نمو سالبة ، مما يدل على انفتاح هذه الدول على الاقتصاد العالمي وتأثرها بالأزمات التي تحدث فيه.

-**السعودية:** نلاحظ من الجدول (11) انخفاض معدل النمو في السعودية من 15,2% سنة 1990 إلى 0,2% سنة 1995 ثم ارتفع إلى 5,6% سنة 2000 ثم إلى 6,2% سنة 2005 ثم انكمش بنسبة 2,1% سنة 2009 متأثرا بالأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع إلى 10% سنة 2011 لينخفض إلى 1,7% سنة 2016.

-**الإمارات:** نلاحظ أن معدل النمو انخفض من 18,3% سنة 1990 إلى 6,7% سنة 1995 ثم ارتفع إلى 10,9% سنة 2000، وفي سنة 2009 شهدت الإمارات نموا سالبا بقيمة -5,2% ثم تحسن معدل النمو بعدها إذ بلغ 6,9% سنة 2011 ثم انخفض إلى 3% سنة 2016.

-**الكويت:** نلاحظ أن الكويت عرفت نموا سالبا بمعدل -24,2% سنة 1990 وذلك نتيجة للأوضاع الأمنية التي مرت بها الكويت أواخر سنة 1990، ثم ارتفع معدل النمو إلى 4,9% سنة 1995 ثم إلى 10,1% سنة 2005، وشهد معدل النمو انكماشا في ظل الأزمة المالية العالمية إذ بلغ -7,1% و-2,4% سنتي 2008 و2009 على التوالي، ثم ارتفع إلى 9,6% سنة 2011 ليشهد بعدها معدلات متباطئة سنتي 2014 و2015 بمعدل 0,5% و0,6% على التوالي ثم ارتفع إلى 3,5% سنة 2016.

الفرع الثاني:تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

انعكست زيادة الإيرادات التي عرفتها دول الخليج إثر انتعاش أسعار النفط على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ عرف هذا المؤشر تزايدا ملحوظا خاصة خلال الفترة من 2000 إلى 2014 وفاق نصيب الفرد من الناتج المحلي 40 ألف دولار في كل من الكويت والإمارات والتي صنفت ضمن العشر الأوائل في ترتيب الدول من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي والمتأتي من صادرات النفط في مقابل عدد قليل من السكان، ففي السعودية ارتفع

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 9127 دولار سنة 2000 إلى 24934,4 دولار سنة 2013 بزيادة قاربت الثلاثة أضعاف، أما في الإمارات فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي من 33071 دولار سنة 2000 إلى 44443 دولار سنة 2014 بزيادة قدرها 35%، وفي الكويت ارتفع متوسط نصيب الفرد من 18389,4 دولار سنة 2000 إلى 55572 دولار سنة 2008 بزيادة فاقت الضعفين ثم انخفض متوسط نصيب الفرد سنوات 2015 و2016 حيث بلغ 27368,3 دولار سنة 2016.

الفرع الثالث:الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج: يمثل تحديد نسبة وتوزيع حصص القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات التي تبين درجة تنوع الاقتصاد وقواعده الإنتاجية وقد سعت دول الخليج جاهدة لتحقيق التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي للتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي والجدول الموالي يظهر لنا متوسط نسب مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي للدول المعنية للفترة من 2000 إلى 2016:

الجدول رقم 12 التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج كمتوسط سنوي الفترة (2000-2016) (%)

	النفط	الصناعة التحويلية	الزراعة	التشييد والسكن	الخدمات	المجموع
السعودية	40,15	10,43	3,15	11	35,26	100
الامارات	33,55	10,60	1,65	19	35,20	100
الكويت	50,8	6,30	0,35	8,70	33,85	100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على :

- نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2011 و2015 صندوق النقد العربي

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015 و2017 صندوق النقد العربي

من الجدول رقم (12) يتبين لنا ما يلي:

-**قطاع النفط:** من خلال الجدول نلاحظ المساهمة المرتفعة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط مساهمة قطاع النفط في السعودية 40,15% وفي الإمارات 33,55% أما الكويت فقد تجاوزت 50% ولا شك أن ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي يدل على ضعف القطاعات

الاقتصادية غير النفطية وانخفاض تنوع القاعدة الإنتاجية كما أن إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي رهين بتقلبات أسعار النفط إذ تنخفض مساهمته عند انخفاض أسعار النفط.

-**قطاع الخدمات:** نلاحظ أن قطاع الخدمات يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغ متوسط النسبة 35% في كل من السعودية والإمارات وفي الكويت 33,85% وقد ساهمت الفوائض المالية التي حققتها دول الخليج في فترات ارتفاع أسعار النفط في تنمية قطاع الخدمات والتي يتمثل جانب كبير منها في الخدمات التي يقدمها القطاع الحكومي بالإضافة إلى خدمات السياحة والنقل والخدمات المالية والتجارية.

ورغم أن السمة الواضحة للاقتصادات المتقدمة والصاعدة هي ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الخدمات الإنتاجية القابلة للاتجار ذات القيمة المضافة العالية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي أما في الدول العربية عموما بما فيها دول الخليج فإن ارتفاع نسبة قطاع الخدمات ليس مؤشرا لبلوغ مستوى من التنمية تكون فيه الخدمات الإنتاجية والشخصية هي الدافع للنمو الاقتصادي وقد يرجع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات إلى ضعف القطاع الصناعي وارتفاع نسبة الخدمات غير التجارية مثل الإدارة والدفاع والصحة العامة والتعليم وكذلك خدمات التجارة والتوزيع والخدمات العقارية ويرجع ضعف الخدمات التجارية القابلة للاتجار إلى ضعف الصناعة والبنية التحتية والتي تولد طلبا لهذا النوع من الخدمات[1].

-**قطاع التشييد والسكن:** يأتي هذا القطاع في المرتبة الثالثة بعد قطاعي النفط والخدمات من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة في السعودية 11% وفي الإمارات 19% أما الكويت 8,7% وقد شهد هذا القطاع تقدما ملحوظا مدفوعا بالنمو السكاني ومدعوما بالعوائد النفطية حيث ازدهرت في هذه الدول بناء المساكن والفنادق والموانئ والمطارات وغيرها.

-**قطاع الصناعة التحويلية:** تعد الصناعة التحويلية أساس التغير الجذري للهيكل الاقتصادي من خلال تزويد القطاعات الأخرى بأحدث أنواع التقنية والتكنولوجيا الحديثة وتعد أولى متطلبات التغلب على التخلف التقني لاقتصاد أي بلد لذا يعد هذا القطاع من أهم المؤشرات التي تدل على التنوع الاقتصادي ويرجع ذلك إلى قدرة هذا القطاع على تحريك جميع القطاعات ورفع درجة التشابك بين القطاعات عبر الزمن[2].

[1] تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 68.

[2] نوري محمد عبيد الجبوري، مرجع سابق، ص 267.

وقد تراوح متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في حدود 10% في كل من السعودية والإمارات وفي الكويت 6,30% وهي نسب متدنية ويمكن التدليل على ذلك عند مقارنتها مع دول أخرى فمثلا بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية وماليزيا 31% و26% لكل منهما على التوالي وذلك كمتوسط سنوي للفترة (2006-2015)[1].

-**قطاع الزراعة:** إن الإمكانيات الزراعية المتاحة في دول الخليج تعد محدودة ويعود ذلك إلى افتقار الموارد المائية فيها السطحية والجوفية وإن وجدت فهي عالية الملوحة وقلة معدلات هبوط الأمطار فضلا عن ضعف الخصائص الزراعية للتربة وصغر حجم المساحة القابلة للزراعة بالإضافة إلى ضعف الثروة الحيوانية بسبب ندرة الأراضي الزراعية وانخفاض مساحة المراعي بسبب ندرة المياه وعدم استغلال الثروة السمكية استغلالا اقتصاديا[2]، كل ذلك انعكس على نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت النسبة في السعودية 3,15% وتعد الأكبر مقارنة بباقي الدول المذكورة في الجدول أما مساهمة القطاع الزراعي في الإمارات والكويت فهي بلا أهمية تذكر إذ بلغت 1,65% في الإمارات 0,35% في الكويت.

المبحث الثالث: تقييم أداء المتغيرات المالية في الجزائر ودول الخليج

لأجل إجراء تقييم أداء متغيرات السياسة المالية خلال فترة الدراسة والوقوف على مدى إمكانية السلطات المالية بسياستها المالية في التأثير والتحكم في هذه المتغيرات تم تناول بعض المؤشرات التي وجد فيها ضرورة لتقييم أداء المتغيرات المذكورة.

المطلب الأول: تقييم أداء متغيرات السياسة المالية في الجزائر

الفرع الأول-مؤشر الاتجاه العام للنفقات الحكومية: إن الغرض من هذا المؤشر هو التعرف على حجم واتجاهات السياسة الإنفاقية للحكومة ومسارها التدخلي في النشاط الاقتصادي ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة إجمالي النفقات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي[3] ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول التالي:

[1] تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، ص 72.

[2] نوري محمد عبيد الجبوري، مرجع سابق ، ص 273.

[3] نزار كاظم الخيكاني ومن معه، مرجع سابق ،ص 143.

الجدول رقم 13 نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)

الوحدة: (%)

السنوات	النفقات العامة/pib	السنوات	النفقات العامة/pib	السنوات	النفقات العامة/pib
1990	24,62	**1999**	29,70	**2008**	37,84
1991	24,60	**2000**	28,57	**2009**	42,43
1992	39,09	**2001**	31,25	**2010**	37,12
1993	40,06	**2002**	34,29	**2011**	39,58
1994	38,08	**2003**	31,21	**2012**	43,54
1995	37,89	**2004**	30,72	**2013**	36,19
1996	28,19	**2005**	27,14	**2014**	40,61
1997	30,40	**2006**	28,81	**2015**	45,84
1998	30,94	**2007**	33,19	**2016**	41,92

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 01 و04 وبرنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول (13) أن هناك تقلبا واضحا في نسب هذا المؤشر فبعد أن بلغت نسبته 24.62% سنة 1990 ارتفع إلى 40,06 % سنة 1993 لينخفض إلى 28,57 % سنة 2000 ليرتفع إلى 34,29 % سنة 2002 ثم إلى 42,43 % سنة 2009 ليبلغ أقصى نسبة له 45,84 % سنة 2015 الأمر الذي يستشف منه أن الإتجاه العام للحكومة فيما يخص سياستها الإنفاقية وحجم تدخلها في الحياة الاقتصادية كان متضائلا في البداية وذلك استجابة للسياسات التقييدية المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي ثم بعد سنة 2001 شهدت النسبة ارتفاعا ملحوظا وذلك بسبب البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر لتستمر هذه النسبة في الارتفاع طوال فترة الدراسة وقد جاءت هذه النسب منسجمة مع الزيادة التي شهدتها الإيرادات العامة في هذه الفترة، أما النسبة المتوسطة خلال فترة الدراسة فقد بلغت 34,59%.

الفرع الثاني-مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الموارد المالية: يقيس هذا المؤشر مدى الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات المالية في حشد وتوظيف الموارد المالية ومدى قدرتها في توليد المدخرات العامة لتمويل المشروعات الاستثمارية والذي يمكن الحصول عليه من خلال نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي

الإجمالي[1]، ويمكن توضيح نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14) نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990-2016)

السنوات	الإيرادات العامة/pib	السنوات	الإيرادات العامة/pib	السنوات	الإيرادات العامة/pib
1990	27,51	**1999**	29,35	**2008**	46,86
1991	28,87	**2000**	38,27	**2009**	36,73
1992	29,02	**2001**	35,62	**2010**	36,50
1993	26,39	**2002**	35,45	**2011**	39,98
1994	32,08	**2003**	37,59	**2012**	39,11
1995	30,51	**2004**	36,26	**2013**	35,79
1996	32,11	**2005**	40,77	**2014**	33,31
1997	33,33	**2006**	42,75	**2015**	30,55
1998	27,36	**2007**	39,37	**2016**	28,97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 02 و 04 وبرنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول (14) أن النسبة شهدت تقلبا واضحا خلال فترة الدراسة فتارة ترتفع وتارة تنخفض وذلك بسبب مسايرتها للإيرادات النفطية التي تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار إضافة إلى النسبة الهامة التي تشكلها من الإيرادات العامة، وقد بلغت النسبة 27,51 % سنة 1990 ثم ارتفعت إلى 32,08 % سنة 1994 لتنخفض إلى 27,36 % سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 38,27 % سنة 2000 ثم إلى 46,86 % سنة 2008 لتنخفض إلى 28,97 % سنة 2016 .

الفرع الثالث- مؤشر تغطية الإيرادات الحكومية: ويعد هذا المؤشر بمثابة المجال المهم للنشاط الحكومي ووجها آخر لبيان مدى قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة من خلال النسبة المئوية لإجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي النفقات العامة[2]، ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

[1] نزار كاظم الخيكاني ومن معه ، مرجع سابق ، ص 143.

[2] نفس المرجع السابق ، ص 144.

الجدول رقم 15 نسبة إجمالي الإيرادات العامة إلى إجمالي النفقات العامة في الجزائر(1990-2016)

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	111,72	**1999**	98,84	**2008**	123,85
1991	117,35	**2000**	133,96	**2009**	86,57
1992	74,23	**2001**	113,97	**2010**	98,34
1993	65,87	**2002**	103,39	**2011**	101,02
1994	84,26	**2003**	120,45	**2012**	89,81
1995	80,53	**2004**	118,05	**2013**	98,89
1996	113,88	**2005**	150,23	**2014**	82,03
1997	109,64	**2006**	148,39	**2015**	66,65
1998	88,44	**2007**	118,63	**2016**	69,09

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم 01 و02 وبرنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول (15) أن تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في الجزائر شكلت ما نسبته 94,48 % كمتوسط خلال الفترة (1990 -1999) ثم ارتفعت إلى 125,66 % كمتوسط خلال الفترة (2000-2008) ثم انخفضت إلى 86,55 % كمتوسط خلال الفترة (2009- 2016) وهذا الاختلاف في النسب راجع بالدرجة الأولى إلى تذبذب الإيرادات النفطية حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2008 نسبة فائض تغطية فاقت 25% وذلك بسبب طفرة ارتفاع أسعار النفط التي شهدتها هذه الفترة، كما شهدت سنتي 2015 و2016 أقل نسبة تغطية للإيرادات العامة بنسبة 66,65% و 69,09% على التوالي وهذا بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط أواخر سنة 2014.

الفرع الرابع-مؤشر التوازن الداخلي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة في توليد الإيرادات الحكومية لتمويل المشروعات الاستثمارية دون اللجوء إلى وسائل التمويل التضخمية ويقاس من خلال النسبة المئوية لصافي الموازنة العامة للدولة إلى إجمالي الناتج المحلي[1]، ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 16 صافي الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (1990-2016)

السنوات	النسبة	السنوات	النسبة	السنوات	النسبة
1990	2,89	**1999**	-0,35	**2008**	9,02
1991	4,27	**2000**	9,70	**2009**	-5,70
1992	-10,07	**2001**	4,36	**2010**	-0,62

[1] نفس المرجع السابق، ص 144.

0,41	**2011**	1,16	**2002**	-13,67	**1993**
-4,44	**2012**	6,38	**2003**	-5,99	**1994**
-0,40	**2013**	5,54	**2004**	-7,38	**1995**
-7,30	**2014**	13,63	**2005**	3,91	**1996**
-15,29	**2015**	13,94	**2006**	2,93	**1997**
-12,96	**2016**	6,18	**2007**	-3,58	**1998**

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم 03 و 04

نلاحظ من خلال الجدول (16) أن هذا المؤشر سجل فائضا في الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي خلال سنتي 1990 و1991 ثم عجزا من سنة 1992 إلى سنة 1995 ثم تحسن الوضع المالي خلال الفترة من 2000 إلى 2008، لتسجل الموازنة عجزا أواخر سنوات الدراسة حيث تخطى العجز نسبة 15% خلال سنة 2015.

المطلب الثاني: تقييم أداء المتغيرات المالية في دول الخليج

الفرع الأول–مؤشر الاتجاه العام للنفقات الحكومية: سجل هذا المؤشر نسبة 33,68% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال الفترة 1990–1995 في السعودية وحافظ على نفس المستوى في الفترة 1996–2000 ثم انخفض إلى 30,9% خلال الفترة 2006–2010 وبلغ هذا المؤشر أعلى نسبة 38,80% سنة 2015 مما يدل على أن اتجاه النفقات العامة في السعودية كان يميل نحو الارتفاع تدريجيا، أما في الإمارات فقد بلغت النسبة 27,15% كمتوسط خلال الفترة 1990–1995 ثم انخفضت إلى 20,03% خلال الفترة 2001–2005 ثم ارتفعت إلى 31% خلال سنتي 2015 و2016 ، أما في الكويت فقد بلغت النسبة 62,53% كمتوسط للفترة 1990–1995 ثم انخفضت إلى 32,72% خلال الفترة 2001–2005 لترتفع إلى 37,02% سنة 2011 ثم بلغت أعلى نسبة لها 67,50% سنة 2015 مما يدل على أن الاتجاه العام للنفقات الحكومية في الكويت وحجم تدخلها في الحياة الاقتصادية كان مرتفعا.

الجدول 17 نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (1990–2016)

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990-1995	33,68	27,15	62,53
1996-2000	33,13	24,09	43,06
2001-2005	31,81	20,03	32,72
2006-2010	30,9	23,23	34,96
2011	32,84	28,88	37,02
2012	31,64	26,17	35,16
2013	33,29	26,06	38,80
2014	34,28	23,39	40,92
2015	38,80	31,26	67,50

2016	35,77	31,47	54,55

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول06 ومعطيات البنك الدولي

الفرع الثاني–مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الموارد المالية:

نلاحظ في الجدول أن نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في السعودية يتجه إلى التزايد حتى بلغ أعلى نسبة 45,16% سنة 2012 ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى نسبة 22,78% سنة 2016 أما في الإمارات فبعد أن بلغت النسبة 20,80% في الفترة 1990–1995 انخفضت إلى 17% في الفترة 1996–2000 والفترة 2001–2005 ثم ارتفعت إلى 24,99% في الفترة 2006–2010 ثم إلى 32,16% سنة 2011 لتتراوح النسبة في حدود 27 و28% في السنوات التي تليها، أما في الكويت فقد كان متوسط النسبة 36,05 % في الفترة 1990–1995 ثم ارتفع إلى 53,02% في الفترة 2006–2010 ثم بلغ أعلى نسبة 74,32 % سنة 2015 وفي سنة 2016 انخفض إلى 40,76%.

الجدول 18 نسبة الإيرادات العامة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج (1990–2016)

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990-1995	27,77	20,80	36,05
1996-2000	29,68	17,49	41,19
2001-2005	37,09	17,66	42,42
2006-2010	42,90	24,99	53,02
2011	44,39	32,16	49,07
2012	45,16	27,57	62,50
2013	41,16	28,44	65,22
2014	36,67	28,02	68,86
2015	25,05	29,42	74,32
2016	22,78	27,75	40,76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول08 ومعطيات البنك الدولي

الفرع الثالث–مؤشر تغطية الإيرادات الحكومية:

أما فيما يخص قدرة دول الخليج في تمويل نفقاتها العامة من خلال إيراداتها الإجمالية فنلاحظ من الجدول أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في السعودية والإمارات تتجه نحو التزايد بحيث حققت هذه الدول فوائض كبيرة في إيراداتها في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2014 حيث في الفترة من 2006 إلى 2010 بلغت النسبة 143,95 % في السعودية و117,30% في الإمارات أما في الكويت فقد بلغت 163,78% وقد جاءت هذه الزيادة بسبب العوائد النفطية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في

هذه الفترة أما في السنتين الأخيرتين تراجعت النسبة وذلك بسبب تراجع أسعار النفط أواخر سنة 2014 واستنفاد هذه الدول لمدخراتها السابقة من العوائد النفطية.

الجدول 19 نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة في دول الخليج

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990-1995	82,38	76,42	55,07
1996-2000	89,64	73,29	97,39
2001-2005	119,02	91,68	131,47
2006-2010	143,95	117,30	163,78
2011	135,16	111,37	132,56
2012	142,73	105,33	177,79
2013	123,65	109,14	168,08
2014	106,99	119,80	168,28
2015	64,55	94,11	110,10
2016	63,70	88,20	74,72

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 06 و 08

الفرع الرابع–مؤشر التوازن الداخلي: سجل مؤشر صافي الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي عجزا في الفترة من 1990–1995 في كل من السعودية والإمارات والكويت ليحقق فائضا بعدها، حيث في السعودية حقق فائضا في الفترة من 2001 إلى 2014 ففي سنة 2012 سجلت السعودية فائضا بنسبة 13,52% من إجمالي الناتج المحلي و في الإمارات حقق فائضا من سنة 2006 إلى سنة 2014 أما في الكويت فقد حقق فائضا من سنة 2001 إلى سنة 2015 بنسبة بلغت 23,55% من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط للفترة 2001–2005 وتجاوزت النسبة 27% سنتي 2012 و2014، وشهدت السنوات الأخيرة انخفاضا ملحوظا في هذا المؤشر، وخلال سنتي 2015 و2016 سجلت السعودية عجزا قياسيا في موازنتها بلغ 13,75% من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2015 وفي الكويت بلغ العجز نسبة 13,79% سنة 2016 أما الإمارات فقد سجلت عجزا بنسبة 3,71% سنة 2016، حيث تأثرت هذه الدول بانخفاض أسعار النفط والتي فقدت أكثر من نصف قيمتها مما ترتب عليه انخفاض الإيرادات النفطية الأمر الذي أدى إلى خلق ضغوطات على الموازنة العامة لهذه الدول.

الجدول 20 نسبة صافي الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج

السنوات	السعودية	الامارات	الكويت
1990–1995	−5,90	−6,36	−22,88

1996-2000	-3,46	-6,60	7,19
2001-2005	5,28	-2,37	23,55
2006-2010	12,00	1,61	18,06
2011	11,55	3,28	12,05
2012	13,52	1,40	27,35
2013	7,87	2,38	26,42
2014	2,40	4,63	27,94
2015	-13,75	-1,84	6,82
2016	-12,98	-3,71	-13,79

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول 10 ومعطيات البنك الدولي

المطلب الثالث: تأثير انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات الجزائر ودول الخليج

تعرضت الدول النفطية للعديد من الصدمات الخارجية والتي كان مصدرها دوما التقلبات في أسواق النفط ولقد أدت هذه الصدمات إلى حالة من الاضطراب في اقتصادياتها ومصدر أزمة ظهرت تجلياتها على المستوى المالي – خاصة على مستوى المالية العامة – ولعل من أبرز مؤشراتها[1]:

-تفاقم عجز الموازنة العامة

-تراجع حجم ادخارات الصناديق السيادية

-تراجع مستويات الانفاق الاستثماري الحكومي

-ارتفاع مستوى عجز الحساب الجاري

ويمكن توضيح الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاديات هذه الدول من خلال مايلي:

الفرع الأول: موقع النفط في اقتصاديات هذه الدول (أهمية النفط): يحتل النفط أهمية كبيرة في اقتصاديات هذه الدول ويمكن معرفة ذلك من خلال المؤشرات التالية:

1-نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي: بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي كما رأينا سابقا في الجزائر في متوسط الفترة من 2000 إلى 2016 نسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي أما في السعودية والإمارات والكويت فقد بلغت النسب 40% و 33.5% و60% على

[1] عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، مرجع سابق ، ص 385.

التوالي، وكما هو معروف فإن الأهمية النسبية للقطاع النفطي في الناتج المحلي هي إحدى مؤشرات التنويع الاقتصادي ويدل على انخفاض القاعدة الإنتاجية.

2-نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات الكلية: كما لاحظنا سابقا فإن هذه النسبة مرتفعة جدا حيث بلغت في الجزائر نسبة 61,7% كمتوسط للفترة من 2000 إلى 2016 وبلغت النسب 85% و70% و87% في كل من السعودية والإمارات والكويت على التوالي كمتوسط لنفس الفترة ويرجع السبب في ذلك إلى ضعف إيرادات القطاعات الأخرى.

3-نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات: على غرار النسب السابقة فإن نسبة مساهمة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات تحظى هي الأخرى بنسب مرتفعة فقد بلغت النسبة في الجزائر أكثر من 97% وفي السعودية بلغت 88 % وفي الكويت 95% وذلك كمتوسط للفترة 2010-2016 أما الإمارات فقد استطاعت أن تنوع من صادراتها حيث بلغت النسبة المتوسطة 33% وذلك لنفس الفترة، إن ارتفاع هذه النسبة يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وهو ما ينعكس أيضا على تكوين الاحتياطات من العملات الأجنبية التي تبقى مرتبطة بالقطاع النفطي.

من خلال ما سبق يتبين لنا الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاديات هذه الدول بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها إلا أنها لم تستطع تحرير الاقتصاد من هيمنة النفط عليه، وهذا ما يجعل اقتصاديات هذه الدول عرضة لمخاطر كبيرة في حال انخفاض أسعار النفط، وهو ما حدث لهذه الدول أواخر سنة 2014 إثر انخفاض أسعار النفط التي ولدت ضغوطات على الموازنة و الحساب الجاري ، وهو ما أدى بهذه الدول إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات من أجل الوقوف في وجه هذه الأزمة.

الفرع الثاني: الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول لمواجهة انخفاض أسعار النفط سنة 2014:

شرعت الجزائر ودول الخليج في إجراءات تقشف تشمل الحد من النفقات وتنويع المداخيل غير النفطية لمواجهة انخفاض أسعار النفط ومن بين الإجراءات التي باشرتها هذه الدول نجد:

الجزائر: قامت الجزائر بإجراءات تقشف كثيرة لمواجهة انخفاض أسعار النفط كزيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والتبغ وتجميد التوظيف في القطاع العام وعدم زيادة الأجور كما قامت بتقليص ميزانية الجامعات ومختلف المراكز التابعة لقطاع التعليم العالي إلى أقل من 25%، كما قامت بتجميد العديد من المشاريع في البنية التحتية لتخفيف الضغوط المالية، كما قامت بتطبيق نموذج جديد للنمو يركز على

إصلاح النظام الضريبي لتحقيق مزيد من الإيرادات وتقليص الاعتماد على الطاقة ويستند النموذج الجديد على سياسة ميزانية تم تجسيدها تعتمد على تحسين عائدات الجباية العادية بما يمكنها مع آفاق 2019 من تغطية نفقات التسيير إلى جانب نفقات التجهيز غير القابلة للتقليص، ويهدف النموذج الجديد إلى تعزيز الاستثمارات في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات الغذائية والطاقة المتجددة والخدمات والاقتصاد الرقمي والصناعة والتعدين[1].

ومن بين الموارد التمويلية التي لجأت إليها الدولة ما سمي بالتمويل غير التقليدي عن طريق إصدار النقود بدون تغطية وذلك من خلال إجراء تعديلات على قانون النقد والقرض ويستهدف التعديل الترخيص لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية، وذلك بصفة استثنائية وخلال فترة تم تحديدها بـ 5 سنوات، إذ نصت المادة 45 مكرر على مايلي2: يقوم بنك الجزائر بشكل استثنائي ولمدة خمس (5) سنوات بشراء مباشرة من الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على الخصوص في:

-تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

-تمويل الدين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار

وهذا النوع من التمويل غير مكلف ولكن آثاره قد تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني لذلك لا يتم إلا تحت شروط معينة وهي[3]:

-تميز الجهاز الإنتاجي بالمرونة وعدم الجمود

-توجيه الإصدار النقدي الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار النقدي الجديد فيما بعد.

-ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة.

-تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسة الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها الإصدار النقدي.

[1] ضياء مجيد الموسوي ،الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، كنوز الحكمة ، الجزائر ،2017، ص 51 -52

[2] القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

[3] محمد ساحل ، مرجع سابق ، ص 92.

لكن الإشكال بالنسبة للجزائر هو عدم توفر الشروط الدنيا لنجاح هذه العملية والمتعلقة بتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة ووجود قاعدة إنتاجية، وإلا ستكون لهذه العملية آثار سلبية على الاقتصاد الوطني مثل التضخم وانهيار سعر صرف العملة الوطنية.

-**السعودية:** لجأت السعودية إلى خفض الدعم عن الطاقة والمياه والكهرباء وأعلنت عن رؤية اقتصادية لعام 2030 تهدف إلى خفض اعتمادها على النفط كما قامت بخفض بدلات وعلاوات موظفي الدولة كما خفضت رواتب الوزراء بنسبة 25% ، كما قامت بإلغاء مشاريع استثمارية مقترحة بقيمة 267 مليار دولار لعدم وجود جدوى اقتصادية لها في المرحلة الحالية وتحقيق وفورات في الميزانية.

-**الإمارات:** رغم محاولاتها المستمرة لتنويع اقتصادها إلا أنها لم تسلم من تأثيرات أسعار النفط واتخذت هي الأخرى العديد من الإجراءات التقشفية ومن بين الإجراءات التي طبقتها تحرير أسعار الوقود واتخاذ خطوات فعلية للبدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة وفرض رسوم على المطارات والفنادق كما ألغت مئات الوظائف.

-**الكويت:** قامت الكويت برفع أسعار البنزين والمحروقات ورفع أسعار تعريفة الكهرباء والماء والشروع في إعداد قانون جديد لفرض ضرائب على الشركات المحلية بواقع 10% من أرباحها السنوية كما قامت بإصلاحات تهدف إلى إصلاح الموازنة العامة وإعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد وزيادة دور القطاع الخاص وتفعيل مشاركة المواطنين في تملك المشروعات العامة وإصلاح سوق العمل، وقامت ببيع سندات مالية دولية بقيمة 8 مليار دولار لأجل 5 و 10 سنوات في إطار خططها لسد عجز الموازنة[1].

لقد نجحت بعض هذه الدول في الاستفادة من الانخفاضات السابقة التي عرفتها أسعار النفط من خلال استغلال فترات الرواج في تحسين البنية التحتية وإنشاء الصناديق السيادية لادخار الفوائض النفطية، لكن الأزمة الأخيرة أبانت عن ضعف وهشاشة اقتصاديات هذه الدول التي فشلت في تقليص الاعتماد على النفط وتنويع مصادر إيراداتها فهذه الدول بحاجة إلى إصلاحات جذرية من أجل الوصول إلى تنويع اقتصادياتها.

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق ، ص 38.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر والسعودية والإمارات والكويت وذلك من خلال تحليل تطور النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة العامة لهذه الدول والتطرق إلى تحليل النمو الاقتصادي وأهم القطاعات المكونة له وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2016.

وتبين لنا الدور الذي يلعبه النفط في اقتصاد هذه الدول عامة والسياسة المالية خاصة فهذه الأخيرة شديدة التأثر بالتقلبات في أسواق النفط، ففي فترات ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات تتوسع هذه الدول في النفقات وإنجاز المشاريع والبعد عن الرشادة كما تكثر من الإعفاءات الضريبية ومسح الديون ، وفي فترات انخفاض أسعار النفط تتبع هذه الدول السياسات الانكماشية من خلال خفض النفقات وتجميد المشاريع ورفع أسعار بعض السلع وإلغاء الدعم وفرض ضرائب ورسوم جديدة، وهذه الدول لم تتعظ من الأزمات السابقة خاصة أزمة 1986 التي بقيت آثارها حتى سنوات التسعينات ولم تستفد من الفوائض الكبيرة المحققة جراء الطفرة النفطية الفائتة في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي لتأتي الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي كانت بمثابة إنذار لهذه الدول بحيث قلصت من الإيرادات النفطية، ولم يدم الأمر طويلا حتى تراجعت أسعار النفط أواخر سنة 2014 مما حذا بهذه الدول إلى اتخاذ إجراءات طارئة من أجل تخفيف وطأة هذا الانخفاض وتقليص آثاره، فلم تتمكن هذه الدول من تحقيق استدامة المالية العامة واستقلاليتها عن النفط ولا يكون ذلك إلا عن طريق تطوير القطاعات التي بإمكانها توفير موارد بديلة عن النفط.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج خلال الفترة 1990-2016

تمهيـــــد:

بعد تقديم مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية والنمو الاقتصادي ثم التطرق إلى واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016 سنتطرق في هذا الفصل إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016.

حيث سنخصص المبحث الأول للقيام بدراسة وصفية لمتغيرات الدراسة وذلك باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية والتي تمكننا من استنباط ملخص المعلومات التي يمكن أن يحتويها جدول المعطيات.

وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى المقارنة بين مجموعة من الدول فإننا سنعتمد على البيانات الطولية (نماذج بانل) ولهذا الغرض سنخصص المبحث الثاني لتقديم مجموعة من المفاهيم النظرية العامة حول نماذج البيانات الطولية وتقديم مختلف النماذج لهذا النوع من البيانات وشرح كيفية اختيار النموذج الأمثل.

وفي المبحث الثالث سنعمل على تطبيق ما ورد ذكره في المبحث الثاني حيث سنقوم بالبحث عن النموذج الملائم لعينة بيانات الدراسة ثم نقوم بتقدير نماذج بانل الديناميكية وبعدها نختبر إمكانية التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة وفي الأخير نبحث عن طريقة التقدير الأمثل في تقدير نموذج الدراسة مع دراسة وتحليل نتائج تقدير النموذج.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية ACP

سنتطرق في هذا المبحث إلى التحليل بطريقة المركبات الأساسية ACP حيث تعد هذه الطريقة من أبسط طرق التحليل الإحصائي المتعدد كما أنها تتناسب مع هذه المتغيرات لأنها ذات طبيعة كمية، وسنقوم بتطبيق هذه الطريقة على الدول التي تطرقنا إليها سابقا في الفصل الثالث وهي الجزائر والسعودية والإمارات والكويت وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 أما المتغيرات المستعملة فهي كالتالي:

- لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له بالرمز LPIB
- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز له بـ LG
- لوغاريتم الإيرادات العامة ويرمز له بـ LR
- لوغاريتم التضخم ويرمز له بـ LINF
- لوغاريتم مخزون رأس المال ويرمز له بـ LK
- لوغاريتم الاستهلاك الخاص ويرمز له بـ LCN

وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من موقع البنك العالمي ومن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية بأنقرة.

المطلب الأول: دراسة حالة الجزائر

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول بيانات الجزائر المتكون من 6 متغيرات و27 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم 21 قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية(الجزائر)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lpib	27	25,568	0,266
lg	27	23,368	1,125
lr	27	23,368	1,123
linf	27	1,726	1,072
lk	27	24,428	0,519
lcn	27	24,863	0,295

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الجدول 21 أن المتغيرين LPIB و LCN لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهم تعتبر الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LG و LR يحوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهم تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار.

الفرع الثاني: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول 22 مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات(الجزائر)

Variables	lpib	lg	lr	linf	lk	lcn
lpib	**1**	0,954	0,943	-0,462	0,986	0,976
lg	0,954	**1**	0,979	-0,480	0,824	0,833
lr	0,943	0,979	**1**	-0,579	0,846	0,848
linf	-0,462	-0,480	-0,579	**1**	-0,382	-0,319
lk	0,986	0,824	0,846	-0,382	**1**	0,853
lcn	0,976	0,833	0,848	-0,319	0,853	**1**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

إن عناصر المصفوفة في الجدول أعلاه تمثل معاملات الارتباط الخطي بين المتغيرات فهي بذلك توضح مدى الارتباط بين متغيرات النموذج وسوف نقتصر على طبيعة الارتباط بين لوغاريتم الناتج المحلي مع باقي المتغيرات حيث نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع المتغيرات LG , LR ، LK ، LCN موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في حين أن معامل الارتباط مع المتغير LINF سالب أي أن لهذا المتغير تأثيرا سلبيا على الناتج المحلي

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.95
- المتغير LR له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.94
- المتغير LINF له ارتباط متوسط وسالب مع المتغير LPIB بقيمة 0.46-
- المتغير LK له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.98
- المتغير LCN له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.97

الفرع الثالث: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور: تشير القيم الذاتية إلى حجم التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي والجدول التالي يبين القيم الذاتية ونسب التمثيل المقابلة لكل محور عاملي:

الجدول 23 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الجزائر)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
القيم الذاتية	5,015	0,813	0,135	0,027	0,006	0,002
النسبة المئوية من التشتت الكلي	83,588	13,555	2,255	0,455	0,106	0,041
نسب تجميعية	83,588	97,143	99,398	99,853	99,959	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

أما التمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل 14 التمثيل البياني للقيم الذاتية (الجزائر)

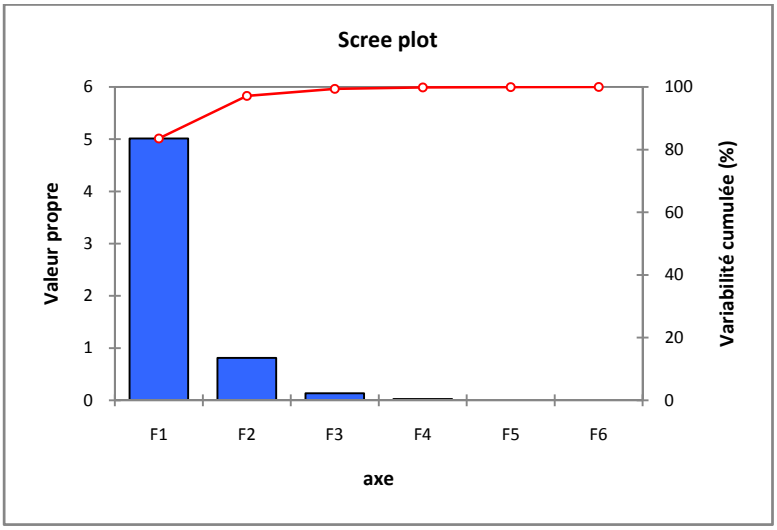

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول 23 والشكل 14 نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 83.58% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 5.01$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 13.55% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.81$ ومنه

نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 97.14% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات:

الشكل 15 التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الجزائر)

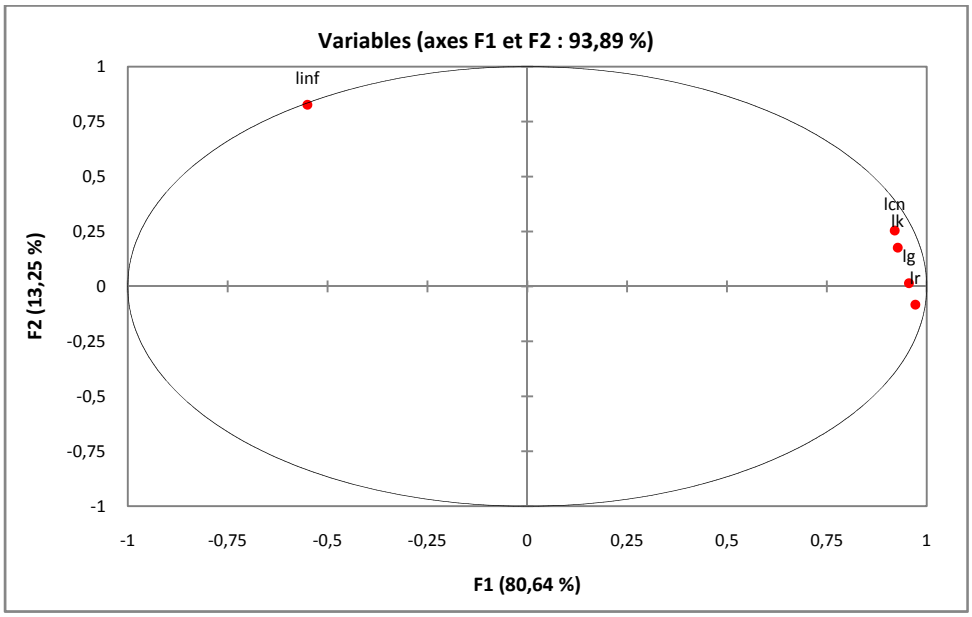

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

توضح لنا دائرة الارتباطات العلاقة بين المتغيرات مع بعضها البعض وذلك من خلال المسافة فيما بينها، والعلاقة بين المتغيرات والمحاور من خلال موقع هذه المتغيرات من محيط الدائرة حيث كلما اقتربت المتغيرات من محيط الدائرة كان تمثيلها جيدا أما إذا اقتربت من المركز فهي سيئة التمثيل، حيث نلاحظ أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فله ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير LINF فله علاقة عكسية مع بقية المتغيرات.

الفرع الخامس: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل التالي يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة:

الشكل 16 التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الجزائر)

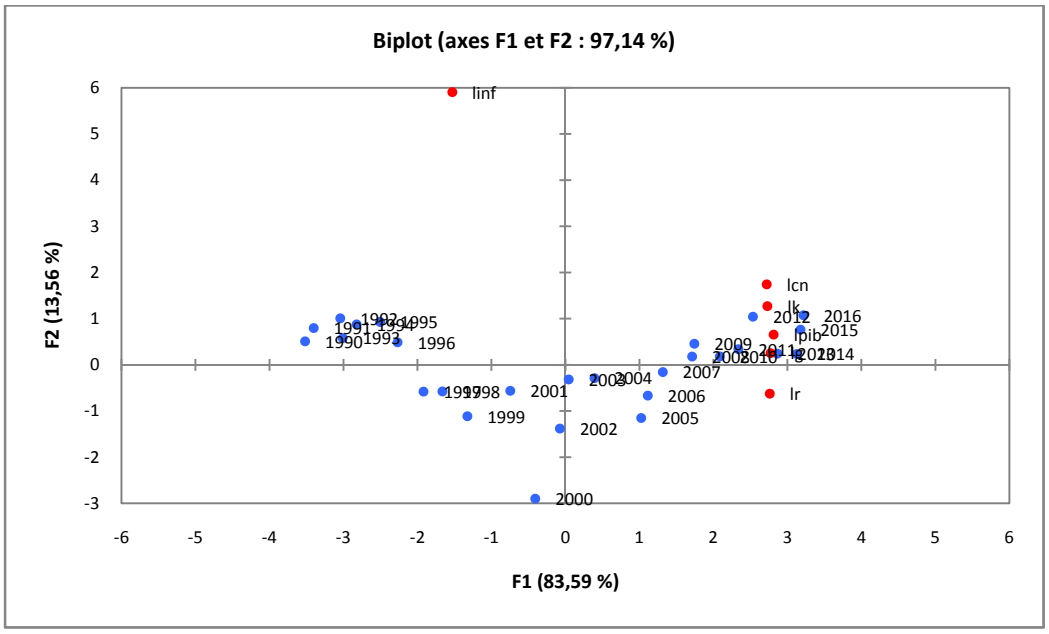

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم 2010، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 وبإحداثيات سالبة هم 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994، 1995 ، 1996، 1997 ، 1998، 1999 أما الفرد 2000 فله ارتباط قوي وسالب مع المحور الثاني، في حين بقية الأفراد تمثيلهم سيء على هذا المستوي لقربهم من المبدأ.

كما أن المتغيرات LPIB ، LG ، LR و LCN و LK تأخذ أكبر القيم في السنوات من 2010 إلى 2016 (أي في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول) وتأخذ أقل القيم في السنوات من 1990 إلى 1998 (أي في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول)، وذلك لأن هذه المتغيرات لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، وهو ما يعني أن هذه المتغيرات تحسنت وارتفعت في السنوات من 2010 إلى 2016 بينما كانت منخفضة في السنوات من 1990 إلى 1999.

المطلب الثاني: دراسة حالة السعودية

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بالسعودية المتكون من 6 متغيرات و27 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم 24 قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية (السعودية)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lpib	27	26,809	0,251
lg	27	25,231	0,667
lr	27	25,254	0,817
linf	27	1,222	0,721
lk	27	25,082	0,663
lcn	27	26,032	0,367

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الجدول أعلاه أن المتغيرين LPIB و LCN لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهما هي الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LR و LINF يحوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهما تتصف بعدم الاستقرار.

الفرع الثاني: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول 25 مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (السعودية)

Variables	lpib	lg	lr	linf	lk	lcn
lpib	**1**	0,983	0,910	0,494	0,974	0,985
lg	0,963	**1**	0,935	0,519	0,833	0,847
lr	0,910	0,935	**1**	0,536	0,837	0,802
linf	0,494	0,519	0,536	**1**	0,556	0,556
lk	0,954	0,833	0,837	0,556	**1**	0,828
lcn	0,965	0,847	0,802	0,556	0,828	**1**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

بالنظر إلى العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات في الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع باقي المتغيرات موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في السعودية.

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.96
- المتغير LR له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.91

- المتغير LINF له ارتباط متوسط وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.49

- المتغير LK له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.95

- المتغير LCN له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.96.

الفرع الثالث: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

الجدول 26 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(السعودية)

	F1	F2	F3	F4	F5
القيم الذاتية	4,943	0,652	0,229	0,142	0,053
النسبة المئوية من التشتت الإجمالي	82,118	10,825	3,810	2,366	0,881
نسب تجميعية	82,118	92,943	96,753	99,119	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

والتمثيل البياني للقيم الذاتية فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل 17 التمثيل البياني للقيم الذاتية (السعودية)

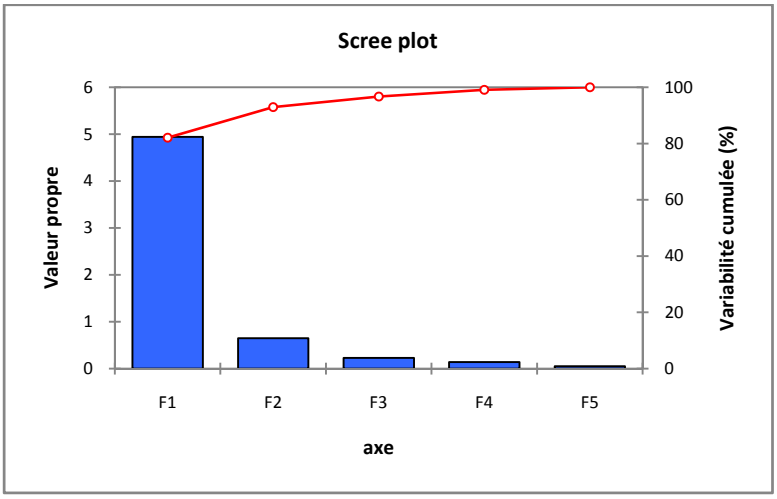

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول 26 والشكل 17 نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 82.11% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 4.94$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 10.82% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.65$ ومنه

نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 92.94% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل 18 التمثيل البياني للمتغيرات (حالة السعودية)

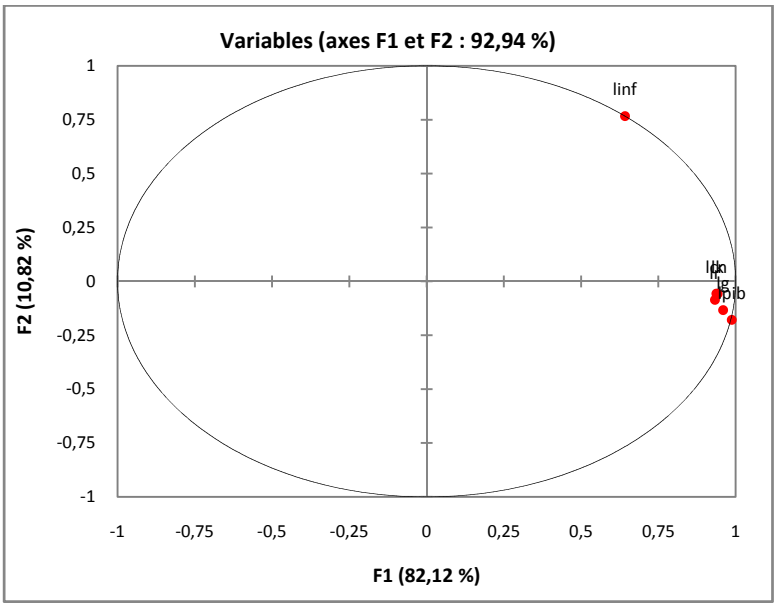

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ في الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها جيدة التمثيل ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فليس له ارتباط مع المحاور، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير LINF فله ارتباط متوسط وموجب مع بقية المتغيرات.

الفرع الخامس: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل 19 التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة السعودية)

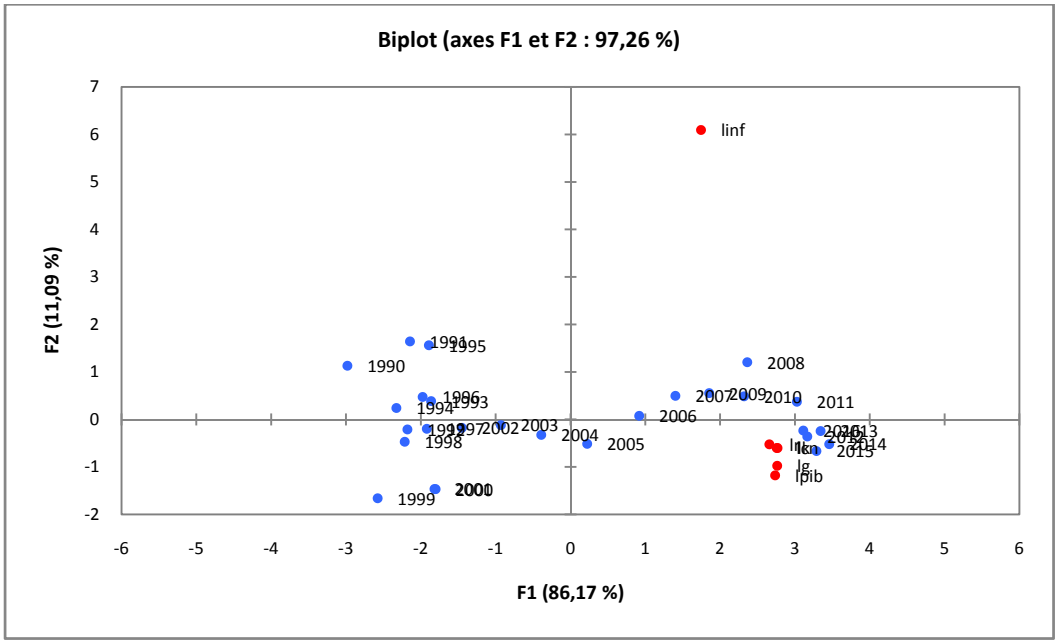

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم2007، 2008 ، 2009 ، 2010، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 وبإحداثيات سالبة هم 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994، 1995 ، 1996، 1997 ، 1998 ، 1999، أما بقية الأفراد فإن تمثيلهم سيء لقربهم من المبدأ.

كما أن المتغيرات LPIB ، LG ، LR و LCN و LK والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المطلب الثالث: دراسة حالة الإمارات

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بالإمارات المتكون من 6 متغيرات و27 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم 27 قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية(الإمارات)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lpib	27	26,124	0,364
lg	27	24,277	0,770
lr	27	24,154	0,927
linf	27	1,029	0,830
lk	27	24,594	0,493
lcn	27	25,489	0,380

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغيرين LPIB و LCN لهما اقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهما تعتبر الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LR و LINF يحوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهما تتصف بالتذبذب وعدم الاستقرار.

الفرع الثاني: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول 28 مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الإمارات)

Variables	lpib	lg	lr	linf	lk	lcn
lpib	**1**	0,940	0,950	-0,123	0,955	0,959
lg	0,940	**1**	0,971	-0,296	0,816	0,827
lr	0,950	0,971	**1**	-0,162	0,846	0,839
linf	-0,123	-0,296	-0,162	**1**	-0,139	-0,022
lk	0,955	0,816	0,846	-0,139	**1**	0,801
lcn	0,959	0,827	0,839	-0,022	0,801	**1**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من خلال العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط الخطي للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع باقي المتغيرات موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في الإمارات ماعدا معامل الارتباط مع المتغير LINF والذي إشارته سالبة.

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.94

- المتغير LR له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.95

- المتغير LINF له ارتباط ضعيف جدا وسالب مع المتغير LPIB بقيمة 0.12-

- المتغير LK له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.95

- المتغير LCN له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.95

الفرع الثالث: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

الجدول 29 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الإمارات)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
القيم الذاتية	4,780	1,014	0,134	0,035	0,023	0,014
النسبة المئوية من التشتت الإجمالي	79,668	16,894	2,237	0,580	0,386	0,236
نسب تجميعية	79,668	96,562	98,799	99,378	99,764	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول 29 والشكل 20 نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 79.66% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 4.78$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 16.89% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 1.01$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 96.56% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

الشكل 20 التمثيل البياني للقيم الذاتية (الإمارات)

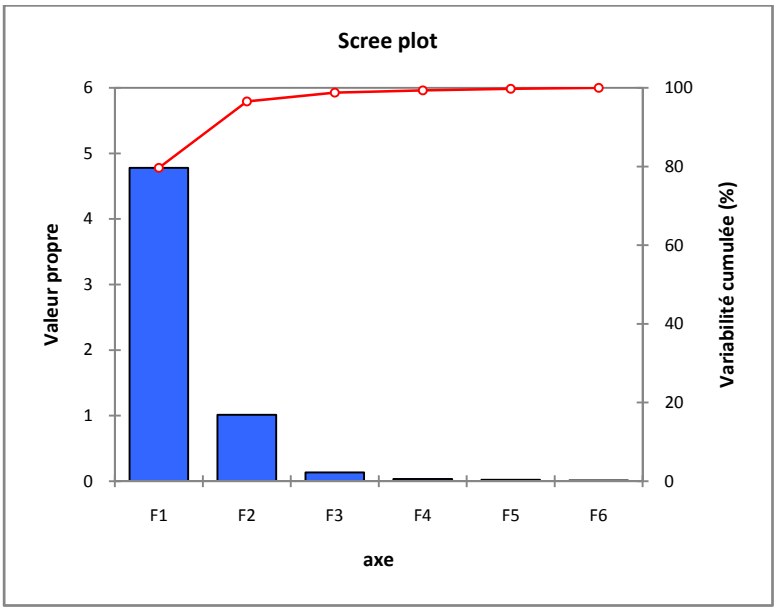

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات:

الشكل 21 التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الإمارات)

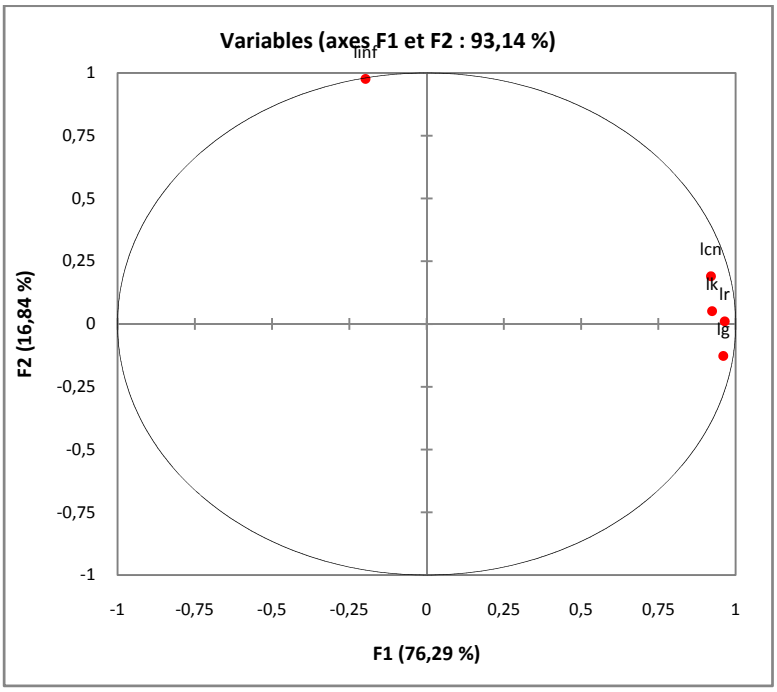

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها عالية الجودة ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول، أما المتغير LINF فله ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير LINF فهو يقع على مسافة 1.41 cm من باقي المتغيرات مما يعني أنه مستقل عن البقية.

الفرع الخامس: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل 22 التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الإمارات)

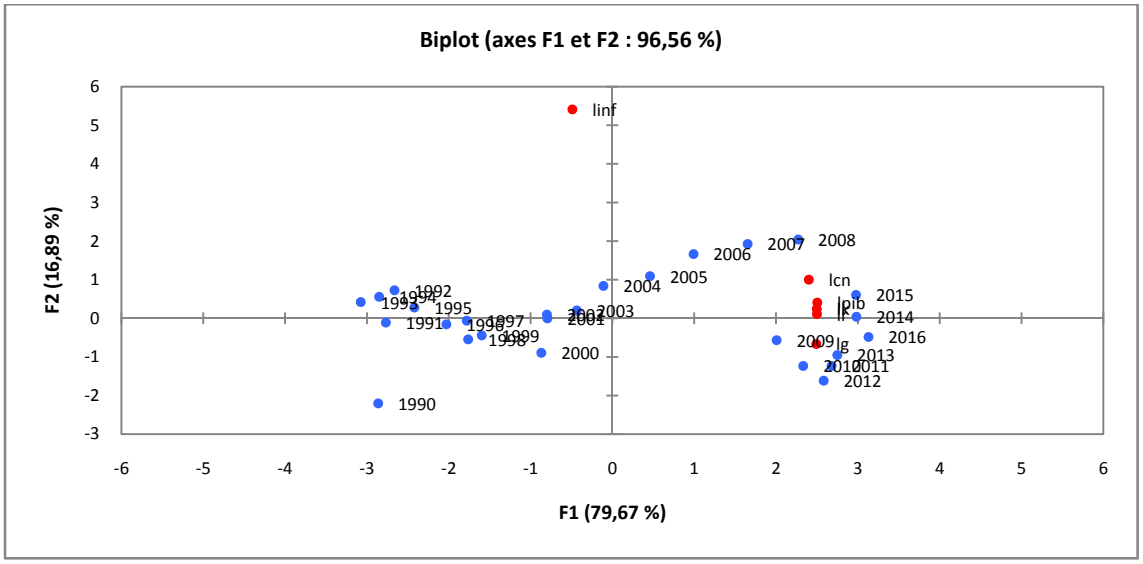

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل 22 نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول بإحداثيات موجبة هم2007، 2008 ، 2009 ، 2010، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 وبإحداثيات سالبة هم 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994، 1995 ، 1996، 1997 ، 1998 ، 1999، أما بقية الأفراد القريبون من المبدأ فإن تمثيلهم سيء.

كما أن المتغيرات LPIB ، LG ، LR و LCN و LK والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المطلب الرابع: دراسة حالة الكويت

إن تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية المرجحة على جدول البيانات الخاص بالكويت المتكون من 6 متغيرات و27 فردا (سنة) أعطى النتائج التالية:

الفرع الأول: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية: يبرز لنا الجدول الموالي المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات المدروسة كما يلي:

الجدول رقم 30 قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية(الكويت)

المتغيرات	المشاهدات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
lpib	27	25,177	0,439
lg	27	23,915	0,678
lr	27	23,939	1,040
linf	27	1,255	0,714
lk	27	23,080	0,641
lcn	27	24,567	0,258

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الجدول أعلاه أن المتغيرين LCN و LPIB لهما أقل انحراف مما يعني أنهما الأقل تشتتا وهذا يدل على أن بياناتهما هي الأكثر استقرارا في حين أن المتغيرين LR و LINF يحوزان على أكبر انحراف مما يعني أنهما الأكثر تشتتا وأن بياناتهما تتصف بعدم الاستقرار.

الفرع الثاني: دراسة الارتباطات بين المتغيرات:

الجدول 31 مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات (الكويت)

Variables	lpib	lg	lr	linf	lk	lcn
lpib	**1**	0,731	0,949	0,188	0,870	0,728
lg	0,731	**1**	0,823	0,405	0,869	0,859
lr	0,949	0,823	**1**	0,262	0,852	0,768
linf	0,188	0,405	0,262	**1**	0,361	0,440
lk	0,870	0,869	0,852	0,361	**1**	0,845
lcn	0,728	0,859	0,768	0,440	0,845	**1**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

بالنظر إلى العمود الأول الخاص بمعاملات الارتباط للمتغير لوغاريتم الناتج المحلي LPIB مع باقي المتغيرات في الجدول أعلاه نلاحظ أن إشارة معاملات الارتباط للمتغير LPIB مع باقي المتغيرات موجبة أي أن لهذه المتغيرات تأثيرا إيجابيا على الناتج المحلي في الكويت.

- المتغير LG له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.73
- المتغير LR له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.94
- المتغير LINF له ارتباط ضعيف جدا وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.18
- المتغير LK له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.87
- المتغير LCN له ارتباط قوي وموجب مع المتغير LPIB بقيمة 0.72

الفرع الثالث: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور:

الجدول 32 القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور(الكويت)

	F1	F2	F3	F4	F5	F6
القيم الذاتية	4,477	0,923	0,306	0,148	0,124	0,021
النسبة المئوية من التشتت الإجمالي	74,622	15,390	5,108	2,464	2,059	0,357
نسب تجميعية	74,622	90,013	95,120	97,584	99,643	100,000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الجدول 32 والشكل 23 نلاحظ أن المحور الأول F1 يفسر ما نسبته 74.62% من التشتت الإجمالي ويقابل أعلى قيمة ذاتية $\lambda_1 = 4.47$ مما يعني أن لهذا المحور أهمية كبيرة في تمثيل البيانات، والمحور الثاني F2 يفسر ما نسبته 15.39% من التشتت الإجمالي ويقابل القيمة الذاتية $\lambda_2 = 0.92$ ومنه نستنتج أن المحورين الأول والثاني يفسران 90.01% من التشتت الإجمالي وهي نسبة جيدة وكافية لتمثيل البيانات في المستوي الأول.

الشكل 23 التمثيل البياني للقيم الذاتية (الكويت)

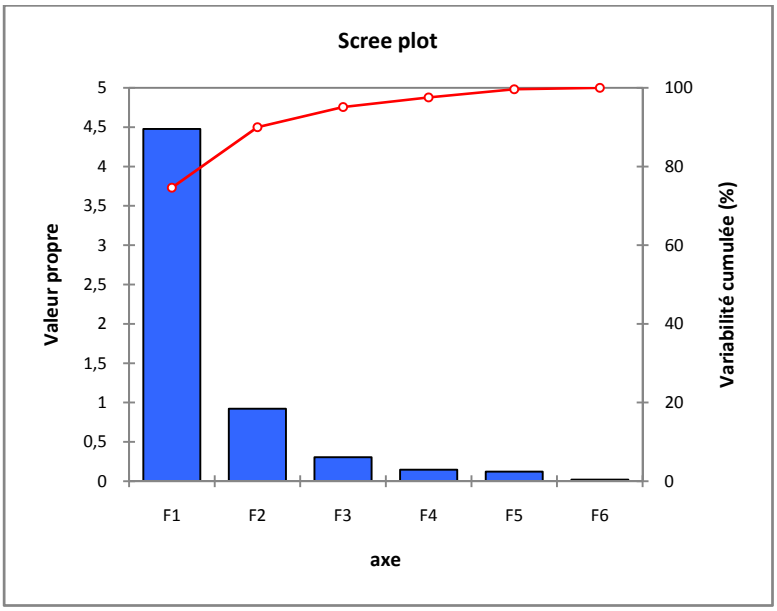

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

الفرع الرابع: التمثيل البياني للمتغيرات:

الشكل 24 التمثيل البياني للمتغيرات (حالة الكويت)

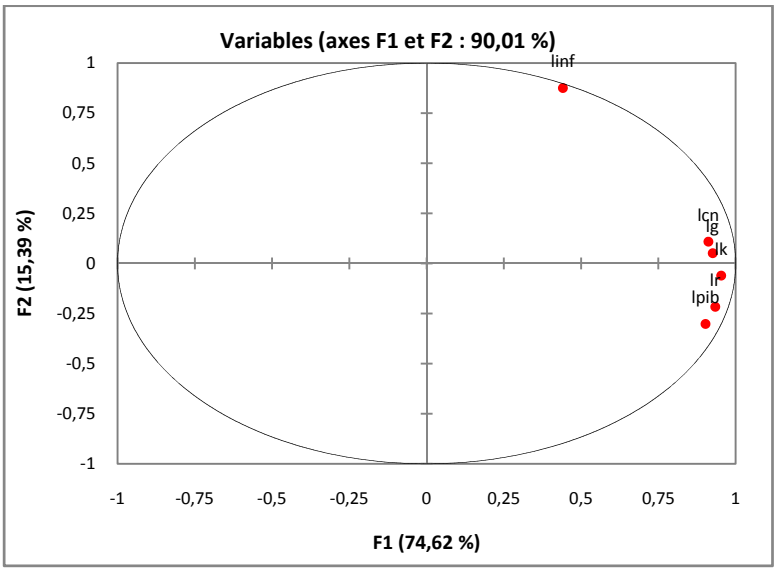

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

نلاحظ من الشكل أعلاه أن كل المتغيرات قريبة من محيط الدائرة وبعيدة عن المركز أي أنها عالية الجودة ومقبولة للدراسة، كما أن المتغيرات LPIB ،LG، LR و LCN و LK لها ارتباط قوي وموجب مع

المحور الأول، أما المتغير LINF فله ارتباط قوي وموجب مع المحور الثاني، أما عن علاقة المتغيرات فيما بينها فنلاحظ أن المسافة بين المتغيرات LPIB، LG، LR و LCN و LK ضئيلة مما يوحي بوجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين هذه المتغيرات ، أما المتغير LINF فهو يقع على مسافة 1.41 cm من باقي المتغيرات مما يعني أنه مستقل عن البقية.

الفرع الخامس: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد:

الشكل 25 التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد (حالة الكويت)

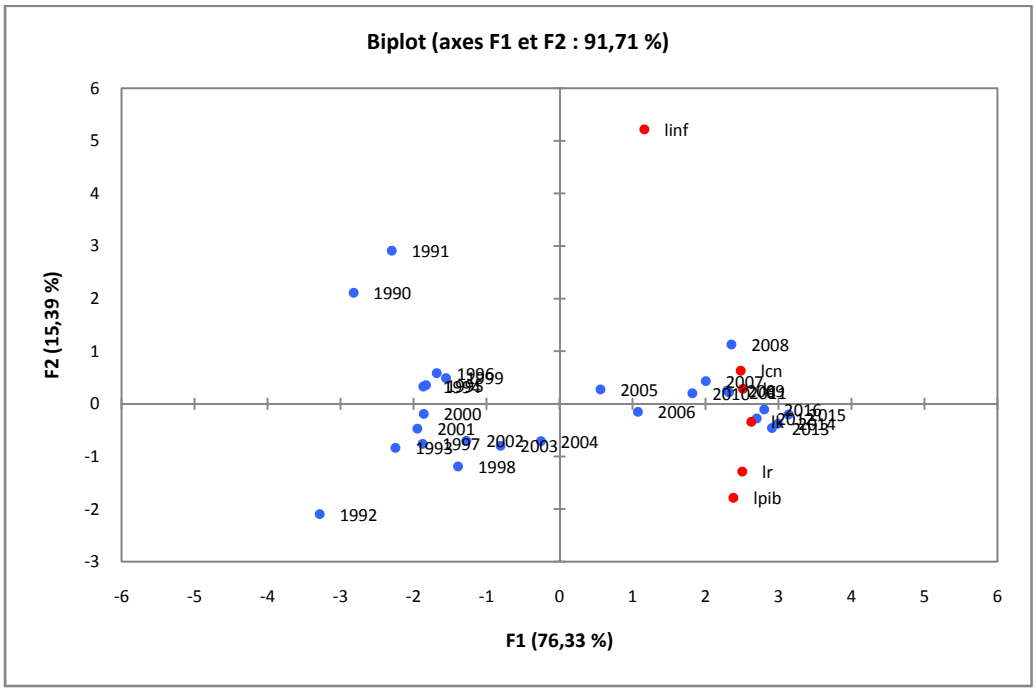

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج XLstat-2016

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يساهمون في تشكيل المحور الأول وبإحداثيات موجبة هم 2008 ، 2009 ، 2010، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 ، 2016 وبإحداثيات سالبة هم 1990 ، 1991 ، 1992 ، 1993 ، 1994، 1995 ، 1996، 1997 ، 1998، 1999، 2000 ، 2001 أما بقية الأفراد القريبون من المبدأ فإن تمثيلهم سيء.

كما أن المتغيرات LPIB ، LG ، LR و LCN و LK والتي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول تأخذ أكبر القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وموجب مع المحور الأول وتأخذ أقل القيم في السنوات التي لها ارتباط قوي وسالب مع المحور الأول.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول نماذج بيانات بانل Panel Data

نستعرض في هذا المبحث أهم المحاور المتعلقة بمنهجية الاقتصاد القياسي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بيانات بانل) والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها واختبارات دراسة الاستقرارية لها وعلاقات التكامل المتزامن بينها.

المطلب الأول: تعريف وأهمية بيانات بانل

تعرف قاعدة بيانات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية مثل الدول، الأسر ، السلع ... المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية[1].

وقد اكتسبت نماذج البانل في الآونة الأخيرة اهتماما كبيرا خصوصا في الدراسات الاقتصادية نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء الكامن في بيانات عينة الدراسة، ويتفوق تحليل البانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من الإيجابيات منها[2]:

-التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

-تتضمن بيانات البانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكل الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية ومن جانب آخر تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

[1] Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Taxas Christian University, USA, 1989, P:02 .

[2] عابد بن عابد العبدلي،محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16، عدد01 ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية،2010،ص18.

-توفر نماذج البانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية مثل البطالة والفقر ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات البانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

-تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة.

-تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

المطلب الثاني: النماذج الأساسية لتحليل بيانات بانال

يكتب نموذج بانل في صيغته العامة على الشكل التالي[1]:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} .....(01)$$

حيث:

i : تشير إلى الوحدة المقطعية بحيث: $i = 1,....N$

t : تشير إلى الوحدة الزمنية بحيث : $t = 1,....T$

y_{it} :يمثل المتغير التابع

x_{kit} : يمثل المتغير المستقل أو المفسر ذو الرتبة K

α_{it} ، β_{kit} : معلمات النموذج

u_{it} : يمثل الخطأ العشوائي، والذي يضم ثلاثة أنواع من الأخطاء العشوائية $(u_{it} = v_i + \eta_t + \varepsilon_{it})$

الأول: v_i وهو عنصر الخطأ بالنسبة للبيانات المقطعية والذي يقيس الأخطاء بين الأفراد

[1] العقاب محمد،النمو الاقتصادي والتقارب: دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 1985-2012 ،أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،الجزائر، 2015.

الثاني: η_t يمثل مركبة الخطأ المتعلقة بالزمن.

الثالث: ε_{it} يتعلق بالمشاهدة في حد ذاتها

والذي نفترضه في هذا الفرع بأنه يحقق الفرضيات التالية:

-فرضية التجانس: $\forall t=1,...T \ ، \ \forall i=1,...N \ : E(\varepsilon_{it})=0 \ ; \ E(\varepsilon_{it}^2)=\delta_\varepsilon^2$

-فرضية عدم وجود الارتباط المتزامن بين أفراد العينة: $\forall i \neq j : \ E(\varepsilon_{it},\varepsilon_{jt})=0$

-فرضية عدم الارتباط الذاتي: $\forall t \neq s : E(\varepsilon_{it},\varepsilon_{is})=0$

-فرضية التعامد: $\forall t=1,...,T \ , \ \forall i=1,...,N \ : \ E(\varepsilon_{it}x_{it})=0$

في النموذج رقم 01 المعلمات α_{it} ، β_{kit} غير متجانسة فهي تتغير حسب الأفراد والزمن فعدد المعلمات $[NK(K+1)]$ هو بالضرورة أكبر من حجم العينة (NT) والذي يجعل من عملية تقديرها أمرا مستحيلا وعلى هذا الأساس فإن دراسة نماذج البيانات الطولية يقتضي وضع بعض الفرضيات على حالات عدم التجانس فبغرض تسهيل عرض هذا النوع من النماذج نهتم في تحليلنا بحالة عدم التجانس الفردي ونستبعد وجود حالة عدم التجانس الزمني $(\forall t : \alpha_{it}=\alpha_i, \beta_{kit}=\beta_{ki}, \eta_t=0)$ وعليه يمكن كتابة المعادلة (01) على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{k} \beta_{ki} x_{kit} + u_{it} \ldots\ldots\ldots (02)$$

وتنقسم نماذج بانل الساكنة إلى ثلاثة نماذج أساسية هي:

الفرع الأول: نموذج التجانس الكلي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات α_{it} ، β_{kit} ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن) وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة السابقة نحصل على الصيغة الرياضية لهذا النموذج على الشكل التالي[1]:

[1] زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 21، 2012، ص270.

لدينا: $(\forall i = 1,...N \ : \ \alpha_i = \alpha \ , \ \beta_{Ki} = \beta_k \ \ \nu_i = 0)$ نحصل على:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{k=1}^{K} \beta_k x_{kit} + u_{it} \ldots\ldots\ldots (03)$$

تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءا من أول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا وبحجم مشاهدات قدرها NK .

الفرع الثاني: نموذج الأثر الثابت:

في نموذج الآثار الثابتة FEM يتم التعامل مع الآثار المقطعية (μ_i) أو الزمنية (γ_t) كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية، أي أن النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل وحدة مقطعية أو حسب كل فترة زمنية وذلك من أجل احتواء العوامل والآثار غير المشاهدة سواء أكانت ذات بعد مقطعي أو زمني، والتي هي في الواقع متغيرات غير مشاهدة تؤثر في المتغير التابع.

في حالة نموذج التأثيرات الثابتة فإن الخصائص المحددة للوحدات المقطعية (μ_i) والفترات الزمنية (γ_t) تشكل المعلمات، وبالتالي يمكن كتابة الصيغة العامة لهذا النموذج كما يلي:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_k x_{kit} + u_{it} \ldots\ldots\ldots (04)$$

حيث أن المعلمة α_{it} عبارة عن حد ثابت يمكن كتابته بالشكل التالي: $\alpha_{it} = \alpha + \mu_i + \gamma$

حيث: (α): تمثل متوسط المقطع

(μ_i): الآثار الخاصة للوحدة المقطعية (الفردية)

(γ_t): الآثار الخاصة الزمنية.

فإذا كان هدفنا هو تحديد الاختلاف بين الوحدات المقطعية فقط فسوف يتم استخدام الجزء (μ_i) ونسقط الجزء (γ_t) من المعادلة، أما إذا كان هدفنا هو إدراك التغير عبر الزمن فقط فسوف يتم استخدام (γ_t) ونسقط الجزء (μ_i) من المعادلة.

تبعا لاستراتيجيات تقدير معلمات نموذج التأثير الثابت فقد ظهرت تسميات أخرى للنموذج فقد يكون لدينا نموذج باتجاه واحد يحتوي على مجموعة واحدة من المتغيرات الوهمية كمثال على ذلك استخدام المتغيرات

الوهمية في المجموعات (المقاطع العرضية) فقط، أو قد يكون لدينا نموذج باتجاهين باحتوائه على مجموعتين من المتغيرات الوهمية ومثال على ذلك استخدامها في المقاطع العرضية والزمنية في آن واحد وتجدر الإشارة إلى أن نموذج باتجاه واحد هو أكثر النماذج شيوعا واستخداما لدى الباحثين[1].

الفرع الثالث: نموذج الأثر العشوائي:

على خلاف نموذج التأثيرات الثابتة FEM يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية REM مع الآثار المقطعية (μ_i) والزمنية (γ_t) على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة ويقوم هذا الافتراض على أن الآثار المقطعية والزمنية هي متغيرات عشوائية مستقلة بوسط يساوي صفر وتباين محدد، وتضاف كمكونات عشوائية في حد الخطأ العشوائي للنموذج، ويقوم هذا النموذج على افتراض أساسي وهو عدم ارتباط الآثار العشوائية مع متغيرات النموذج التفسيرية وبمقارنته مع FEM فإن نموذج الآثار الثابتة يفترض أن كل مقطع أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا، في حين أن نموذج الآثار العشوائية يفترض أن كل مقطع أو سنة تختلف في حدها العشوائي، وفي حالة وجود كلا الآثار الزمنية والمقطعية في نموذج الآثار العشوائية فيشار إليه أحيانا كنموذج مكونات الخطأ أو مكونات التباين نظرا لأن الآثار العشوائية يتم تضمينها داخل حد الخطأ العشوائي[2].

وفيما يخص صيغة نموذج التأثيرات العشوائية فيكون كالتالي[3]:

$$y_{it} = \alpha_{it} + \sum_{k=1}^{k} \beta_{kit} x_{kit} + u_{it} \ldots\ldots (05)$$

بحيث أن حد الخطأ العشوائي في هذا النموذج يكون كالتالي:

$$u_{it} = \mu_i + \gamma_t + \nu_{it}$$

الخطأ العشوائي في هذا النموذج يحلل إلى ثلاث مركبات مستقلة إحصائيا هي:

المركبة الأولى (μ_i) تمثل تأثير المقطع (i)

[1] زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل البانل،أطروحة دكتوراه،جامعة المسيلة ،2015، ص 270.

[2] عابد العبدلي، مرجع سابق ، ص 21.

[3] Alain Pirotte , Econométrie des Données de Panel-théorie et applications- , Edition Economica, Paris, France, 2011, p:42

المركبة الثانية (γ_t) تمثل تأثير الزمن (t)

المركبة الثالثة (ν_{it}) تمثل تأثير كل من المقطع (i) والزمن (t)

ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة لتقدير نموذج التأثيرات العشوائية لأن طريقة المربعات الصغرى العادية تعطي مقدرات غير كفؤة.

الفرع الرابع: اختبارات المفاضلة بين النماذج:

لمعرفة النموذج الملائم لبيانات الدراسة يتم تطبيق بعض الاختبارات الإحصائية وهي:

1-اختبار التجانس لـ Hsiao : يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من التجانس في بيانات بانل أو عدمه فمن الناحية الإحصائية فإن هذا الاختبار يكون الغرض منه التأكد من تماثل معاملات النموذج ومن الناحية الاقتصادية يسمح لنا بمعرفة هل النموذج المدروس متطابق بالنسبة لجميع المفردات (الدول مثلا) أو أن لكل منها خصوصيته التي تميزه عن باقي المفردات، الخطوات العامة لاختبار Hsiao موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم 26 خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao

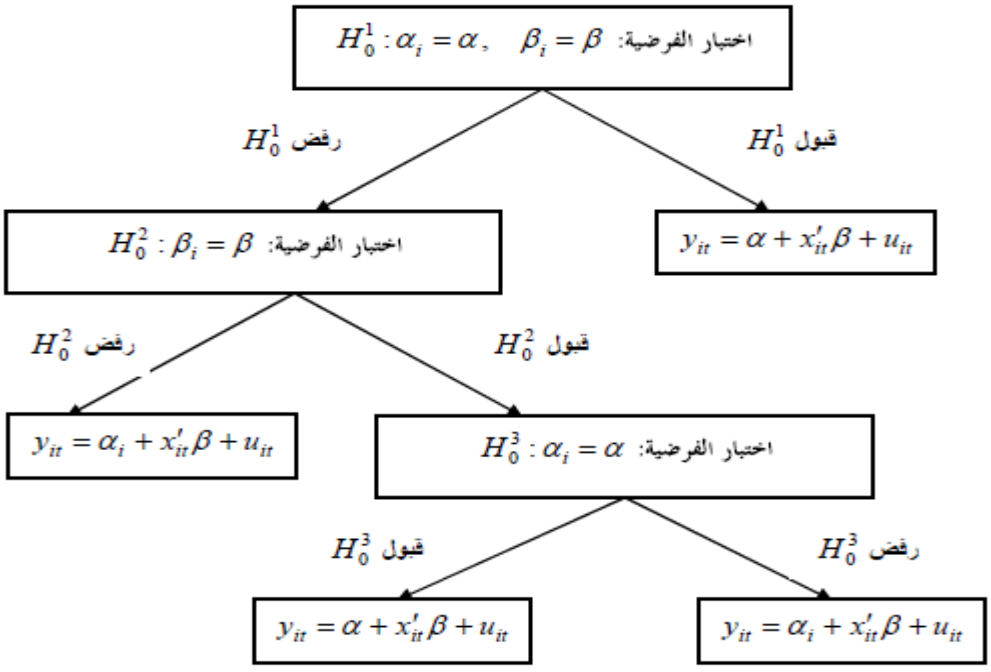

Source : Régis Bourbonnais, Econométrie Cours et Exercices Corrigés, Dunod, 9e Edition, Paris, 2015, p:349

من خلال الشكل أعلاه يمكن استنتاج الاحتمالات التالية:

-تطابق القواطع (α_i) وتماثل شعاع المعلمات (β_i) بحيث يكون: $(\alpha_i = \alpha)$ و $(\beta_i = \beta)$ فيكون لدينا نموذج بانل متجانس.

-اختلاف القواطع (α_i) واختلاف شعاع المعلمات (β_i) بين الأفراد فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف.

-تماثل القواطع (α_i) واختلاف شعاع المعلمات (β_i) بين الأفراد فيكون لدينا عدد N نموذج مختلف.

-اختلاف القواطع (α_i) وتماثل شعاع المعاملات (β_i) فيكون لدينا في هذه الحالة نموذج التأثيرات الفردية.

وتستخدم إحصائية فيشر F للمفاضلة بين تقدير نموذج التأثيرات الثابتة وتقدير النموذج المدمج وفق الصيغة التالية:

$$F_{(N-1,NT-N-K)} = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث أن:

R^2_{PRM} : معامل التحديد للنموذج المدمج

R^2_{FEM} : معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت

وبمقارنة F المحسوبة مع F الجدولية فإذا كانت إحصائية فيشر F المجدولة أكبر من إحصائية فيشر F المحسوبة نقبل فرضية العدم H_0 التي تقول أن جميع الحدود الثابتة لكل المقاطع العرضية متساوية $(\alpha_i = \alpha)$ ويكون النموذج المدمج هو المناسب، أما إذا كانت إحصائية فيشر F المحسوبة أكبر من المجدولة نقبل الفرض البديل الذي ينص على أن الحدود الثابتة تختلف من مفردة إلى أخرى $(\alpha_i \neq \alpha)$ وبالتالي يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

2-اختبار هوسمان Hausman:

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة FEM وبين نموذج التأثيرات العشوائية REM وتستند فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود الارتباط بين الأثر الفردي والمتغيرات المستقلة

وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة بينما تنص الفرضية البديلة على وجود ذلك الارتباط فإن مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة.

ويتم استخدام هذا الاختبار وفق الصيغة التالية:

$$w = (\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS})' \left[Var(\hat{\beta}_{LSDV}) - Var\left(\hat{\beta}_{GLS}\right) \right]^{-1} \left(\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS}\right)$$

حيث: $\left(\hat{\beta}_{LSDV} - \hat{\beta}_{GLS}\right)$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و $Var(\hat{\beta}_{LSDV}) - Var\left(\hat{\beta}_{GLS}\right)$ تمثل الفرق بين مصفوفة التباين والتباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

تتبع w توزيع Chi-deux مع درجة حرية k-1 وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ w مع $\left(\chi^2\right)$ المجدولة فإذا كانت المحسوبة أقل من المجدولة نقبل فرض العدم أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب وإذا كانت المحسوبة أكبر من المجدولة نقبل الفرض البديل أي نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب[1].

المطلب الثالث: نماذج بانل الديناميكية:

تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الإيجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، حيث أن النماذج الديناميكية على بيانات البانل تتطلب ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية وقوة عدم التجانس الفردي غير الملاحظ ويتم التمييز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة، وتجدر الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي مع الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وإدخالها في النموذج، ومن أجل تقدير هذه النماذج تستعمل طريقة العزوم المعممة GMM حيث أن هذه الطريقة تجمع ما بين طريقة المربعات الصغرى شبه المعممة والطريقة التي تأخذ بالمتغيرات المساعدة[2].

[1] جبوري محمد،تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013، ص 319.

[2] Brigitte Dormont, Introduction à L'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999 , P: 406.

الفرع الأول: نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ:

تتميز نماذج الانحدار الذاتي ذات مركبات الخطأ بوجود المتغيرة الداخلية المبطأة بين المتغيرات التفسيرية الانحدارية، وعند وجود تأخير واحد على المتغيرة الداخلية يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i,t} + \varepsilon_{it} \ldots\ldots (06) \qquad i = 1,2\ldots,N \qquad t = 1,2,\ldots,T$$

بحيث: $\varepsilon_{i,t} = \alpha_{it} + \mu_{i,t}$

$\alpha_i \sim i.i.D(0,\sigma_\alpha^2)$ $\mu_{i,t} \sim i.i.D(0,\sigma_\mu^2)$ ، التباينات المشتركة بين الأخطاء α_i و $\mu_{i,t}$ تكون معدومة.

يتضح من هذا النموذج أن المتغيرة المبطأة $y_{i,t-1}$ تكون مرتبطة مع حد الخطأ $\varepsilon_{i,t}$. بحيث إذا تم كتابة النموذج في الفترة $t-1$ نحصل على المتغيرة $y_{i,t-1}$ التي تتوقف على الأثر الخاص الفردي α_i حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، هذا الارتباط يجعل من المقدرات المعتادة (MCO ، Withn ، Between، MCG ، MCQG) غير فعالة ، من الناحية العملية في حالة البعد الزمني المحدود والذي يشكل أغلب الحالات، ويكون من الضروري استخدام طريقة التقدير المتقاربة المتمثلة في طريقة المتغيرات المساعدة أو طريقة العزوم المعممة GMM.

الفرع الثاني: نماذج الانحدار الذاتي ذات التأثيرات الثابتة: تأخذ هذه النماذج الصيغة التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \phi y_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{k} b_j x_{j,i.t} + \mu_{it} \ldots\ldots (07) \qquad i = 1,2\ldots,N \qquad t = 1,2,\ldots,T$$

$$\mu_{i,t} \sim i.i.D(0,\sigma_\mu^2)$$

حسب نظرية Frisch-Waugh-Lovell يتم تقدير هذا النموذج باستخدام المقدر Withim وبالتالي يكون مكافئا لتطبيق المربعات الصغرى العادية للنموذج، أين يعبر عن المتغيرات بالانحراف عن المتوسطات الفردية حيث:

$$y_{i,t} - y_i = \lambda(y_{i,t-1} - y_{i,-1}) + \sum_{j=1}^{k} b_j (x_{j,i,t} - x_{j,i}) + (\mu_{i,t} - \mu_i)$$

يتضح من النموذج وجود عدة علاقات ارتباط بين المتغيرة الداخلية المبطأة $y_{i,t-1}$ ومتوسطها الفردي $y_{i,-1}$ وحد الخطأ $\mu_{i,t} - \mu_i$ ، بمعنى آخر إذا كان المقدر Withim متقارب في حالة N و T $\leftarrow \infty$ فإنه يكون متحيز وغير متقارب في حالة N $\leftarrow \infty$ و T محددة، وبالتالي كما هو الشأن في حالة نموذج الانحدار مع مركبات الخطأ يكون من الضروري استخدام طريقة المتغيرات المساعدة وطريقة العزوم المعممة[1].

الفرع الثالث: طرق تقدير نماذج بانل الديناميكية:

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير نماذج بانال الديناميكية تعطي لنا مقدرات متحيزة وغير متسقة بسبب ارتباط المتغير التابع المبطأ في النموذج مع المتغيرة التابعة وحد الخطأ لذا يعتبر استخدام طريقة العزوم المعممة GMM من أحسن البدائل المتاحة للتعامل مع هذه المشكلة وحتى توفر لنا هذه الطريقة مقدرات أكثر كفاءة يجب أن يكون عدد المتغيرات المساعدة المدرجة في النموذج أكبر من عدد المتغيرات مما يعني وفرة في شروط العزوم ويمكننا أن نميز ضمن طريقة العزوم المعممة الطريقتين التاليتين:

1-طريقة مقدر الفروق الأولى:

تتميز النماذج الديناميكية بوجود متغيرة داخلية مبطأة أو أكثر في الجهة اليمنى للنموذج، وبالأخذ بحالة وجود متغيرة واحدة مبطأة يأخذ النموذج الصيغة التالية[2]:

$$y_{it} = \alpha\, y_{i,t-1} + \beta\, X_{it} + \eta_i + V_{it} \ldots\ldots (08)$$

$$i = 1,\ldots.N \qquad\qquad t = 1,\ldots.T$$

α و β تمثل المعلمات المطلوب تقديرها

η_i تمثل التأثيرات الفردية غير الملاحظة

V_{it} يمثل حد الخطأ

حيث: $\left[\eta_i \sim i.i.D(0,\delta_\eta^2)\right]$ و $\left[V_i \sim i.i.D(0,\delta_V^2)\right]$

[1] جبوري محمد ، مرجع سابق ، ص 310.

[2] زعيتري سارة ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجلفة،2019.

للتخلص من أثر ارتباط الأثر الخاص الفردي مع المتغيرة المبطأة زمنيا يحول النموذج بالفروق الأولى لاستبعاد الأثر الفردي ، تتمثل الطريقة الشائعة في التعامل مع المعامل الذي يقيس الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالدولة i (η_i) في حالة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ففي استخدام الفروق الأولى لقيم متغيرات معادلة الانحدار وحد الخطأ ومن ثم فإن المعادلة 08 تصبح كما يلي:

$$y_{it} - y_{i,t-1} = \alpha(y_{it} - y_{i,it}) + \beta(X_{it} - X_{i,t-1}) + (e_{it} - e_{i,t-1}).....(09)$$

قام Arellano and Bond (1991) بتعميم المقاربة المقدمة من قبل Anderson and Haiso باقتراح تطبيق طريقة العزوم المعممة GMM باستغلال شروط التعامدية الموجودة بين المتغيرة المبطأة وحد الخطأ في ظل الافتراضات التالية: أن حد الخطأ لا يكون مرتبطا تسلسليا، وأن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، وبالتالي فإن طريقة GMM سوف تستخدم شروط العزم التالية:

$$E\left[Y_{i,t-s} * (e_{it} - e_{i,t-1})\right] = 0 \quad \text{For} \quad s \geq 2 \quad , \quad t = 3,....T$$

$$E\left[Y_{i,t-s} * (x_{it} - e_{i,t-1})\right] = 0 \quad \text{For} \quad s \geq 2 \quad , \quad t = 3,....T$$

يتضح من المعادلة السابقة أن شروط العزم يتم تطبيقها على المتغير التابع المبطأ ومجموعة المتغيرات المستقلة، ويطلق على GMM التي تعتمد على شروط العزوم الممثلة بالمعادلتين رقم 08 و09 طريقة التقدير باستخدام الفروق الأولى للقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير.

2-طريقة مقدر النظام: إن أهمية طريقة التقدير باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات الأصلية لمتغيرات النموذج تكمن في المعالجة الصحيحة للإشكال المتعلق بالآثار الفردية المرتبطة وبإمكانية الأخذ بعين الاعتبار الخاصية الداخلية الكامنة للمتغيرات التفسيرية.

غير أنه إذا كانت المتغيرات بالفروق الأولى مرتبطة نوعا ما قيمتها المبطأة، تكون الأدوات المستخدمة بالنسبة للمعادلات بالفروق الأولى ضعيفة في حالة S<2 وفي ظل وجود علاقة سببية $E\left[x_{i,t}, e_{i,t}\right] \neq 0$ هذا المقدر قد ينتج عنه معاملات متحيزة في حالة العينة صغيرة الحجم، حيث يوضح Blundell and Bond (1998) أن عدم دقة المقدر تزداد بزيادة أهمية الأثر الخاص وفي الحالة التي تكون فيها المتغيرات ثابتة ومستمرة في الزمن.

لاستبعاد هذه النقائص يقترح Blundell and Bond (1998) طريقة GMM-ystéme حيث يؤكد Blundell and Bond (1998) باستخدام محاكاة Monte-Carlo أن مقدر GMM-ystéme يكون أكثر دقة من مقدر الفروق الأولى في الحالة التي تكون فيها الأدوات ضعيفة.

الفرع الرابع: الاختبارات الإحصائية:

لاختبار صلاحية النموذج المستعمل والتحقق من صلاحية المتغيرات المساعدة يتم الاستعانة بعدة اختبارات إحصائية هي:

1- اختبار القيود زائدة التمييز: (Test sargan): هذا الاختبار يسمح بتحديد صلاحية المتغيرات المساعدة ضمن طريقة التقدير وتكون الفرضية العدمية هي أن جميع المتغيرات المساعدة خارجية التأثير وبالتالي غير مرتبطة بالأخطاء العشوائية وتتبع إحصائية sargan توزيع Chi-deux ، فإذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة المجدولة نرفض الفرضية العدمية.

2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Test de Arellano et Bond) :

يوفر لنا هذا الاختبار إمكانية فحص الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى والثانية فالفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء من الدرجة الثانية وإحصائية هذا الاختبار تتبع توزيع Chi-deux وقبول فرضية العدم يؤكد صلاحية المتغيرات المساعدة وشروط العزوم المستخدمة في التقدير.

3- اختبار Wald: يهتم هذا الاختبار بدراسة معنوية المتغيرات التفسيرية وقدرتها على شرح المتغير التابع بمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج وهو بذلك يوافق اختبار فيشر، والفرضية المعدومة لهذا الاختبار تنص على أن كل معالم المتغيرات التفسيرية معدومة وتتبع إحصائية هذا الاختبار توزيع Chi-deux فإذا كانت الإحصائية المحسوبة أكبر من الإحصائية المجدولة نرفض الفرضية المعدومة ونقبل معنوية المتغيرات التفسيرية في شرح المتغير التابع.

المطلب الرابع:اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المشترك لبيانات بانل:

يعتبر اختبار الاستقرارية ودراسة علاقة التكامل المشترك على بيانات بانل إحدى أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي فمن أجل إجراء عملية التقدير وتطبيق اختبارات التكامل المشترك لابد من فحص جذر الوحدة لاختبار الاستقرارية.

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة: ظهرت العديد من الاختبارات لتحليل وفحص جذر الوحدة في بيانات بانل وفيما يلي أهم هذه الاختبارات وأكثرها استخداما:

1-اختبار (LLC-2002) Levin,Lin et Chu:

هذا الاختبار مستوحى من إجراء اختبار ديكي فولر ADF في السلاسل الزمنية وهناك ثلاث نماذج لاختبار جذر الوحدة[1]:

النموذج الأول: $$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

النموذج الثاني: $$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

النموذج الثالث: $$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{pt} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t}$$

حيث: $$\mu_{i,t} \sim i.i.D(0, \sigma_{u,i}) \qquad t = 1,...T \qquad i = 1,...N$$

تشترط فرضية العدم في هذه الاختبارات تجانس جذر الوحدة $\forall i \quad H_0 : p = 0$ ، مقابل الفرضية البديلة لتجانس الاستقرارية $\forall i \quad H_1 : p \prec 0$

وتفرض نماذج هذا الاختبار استقلالية الخطأ $\mu_{i,t}$ في السياق الفردي كما تفرض هذه النماذج فرضية تجانس الجذر المشترك.

2-اختبار (IPS-2003) Im, Pesaran et Shin :

تسمح الاختبارات المقدمة من طرف **(IPS)** بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية التعاقبية ليس فقط عدم تجانس الجذر المشترك وإنما كذلك عدم التجانس عند وجود جذر أحادي في المجموعة، والنموذج المقدم هو نموذج بآثار فردية دون اتجاه والمطابق للنموذج الثاني لاختبار **(LLC)** وغياب الارتباط بين البواقي ، وتكمن إيجابية هذا الاختبار في الأخذ بعين الاعتبار عدم تجانس الجذر المشترك كما قدم الباحثون **(IPS)** إحصائية اختبار بسيطة قائمة على متوسط ADF الفردية باشتقاق توزيع متقارب لإحصائيتهم المتوسطة عندما T و N تتجه نحو ∞ وتوزيع شبه متقارب عندما تكون T ثابتة و n تتجه

[1] Levin. A, Lin. C and Chu. C, « Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties », Journal of Econometrics 108, 2002, p.24

نحو ∞ واقتراح مجالات الرفض بأبعاد محددة من أجل T و N واقترحوا نوعين معياريين للإحصائية المتوسطة.

3-اختبار Maddala et Wu (MW-1999):

يقوم هذا الاختبار على أساس إجراء اختبار ديكي فولر الموسع لكل فرد على حدى ثم يحدد الاحتمال الموافق لهذا الاختبار p_i فتكون العبارة $[-2LnP_i]$ تتوزع حسب توزيع χ_2^2 ومن أجل حساب الإحصائية المحسوبة لاختبار (MW-1999) لكل أفراد العينة في آن واحد تم الاعتماد على مقاربة مونتي كارلو بحيث يكون:

$$P-Fisher=-2\sum_{i=1}^{N}LnP_i\rightarrow\chi_{2N}^2$$

وعلى أساس عدم وجود قيود على الأفراد ولا على فترات الدراسة يعتبر اختبار (MW-1999) أفضل من كل الاختبارات السابقة.

4-اختبار (Hadri-2000):

يفترض Hadri في إطار اختباره للسلسلة X_{it} أن تكون هذه السلسلة مستقرة على أساس الفرض المعدوم أي عدم وجود جذر الوحدة لكل فرد على حدى فيكون الفرض البديل وجود فرد على الأقل يقبل جذر وحدة أي تكون عنده السلسلة X_{it} غير مستقرة ونكتب

$$H_0:\forall i:\phi_i\prec 0 \qquad \text{vs} \qquad H_1:\exists i:\phi_i=0$$

وبغرض اختبار الفرضية أعلاه يعتمد Hadri **على** بواقي انحدار X_{it} بالنسبة للثابت والإتجاه العام بطريقة المربعات الصغرى، تم تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج (LM) على مقدرات البواقي والإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتبع التوزيع الطبيعي المعياري.

الفرع الثاني: اختبارات التكامل المشترك:

يمثل التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة لدراسة العلاقات الحقيقية التي تربط بين المتغيرات في الأجل الطويل، ولإجراء اختبار التكامل المشترك يشترط أن تكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج

متكاملة من نفس الرتبة ومن أهم اختبارات التكامل المشترك التي تستعمل في بيانات بانل اختبار (Pedroni) واختبار (Kao).

1-اختبار التكامل المشترك لـ Pedroni:

قدم Pedroni سبعة إحصائيات لكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن موزعة بين أربعة إحصائيات للانحدار الذاتي المشترك وثلاثة إحصائيات للانحدار الذاتي الفردي ويكون القرار بوجود تكامل مشترك من عدمه حسب أغلبية الإحصائيات التي يقدمها هذا الاختبار، أخذا في الحسبان أن يكون شعاع المتغيرات التفسيرية متكاملا من الدرجة الأولى $I(1)$ وتكون الصيغة على النحو التالي[1]:

$$y_{it} = d_{i,t} + x_{i,t}b_i + \mu_{it} \ldots\ldots(10)$$

وتكون $d_{i,t}$ في الغالب دالة كثير الحدود في الزمن بدرجة 1، $x_{i,t}$ شعاع المتغيرات.

والفرضيات التي وضعها Pedroni كانت كالتالي:

-الفرضية الصفرية: $H_0 : p_i = 1$ أي عدم وجود تكامل مشترك

-الفرضية البديلة الأولى: $H_1 : (p_i = p) \prec 1$ أي تجانس جميع المفردات (اختبار البعد الضمني)

-الفرضية البديلة الثانية: $H_1 : p_i \prec 1$ أي عدم تجانس جميع المفردات (اختبار البعد البيني)

2-اختبار التكامل المشترك kao [2]:

في اختبار التكامل المشترك لـ kao تنص فرضية العدم على عدم وجود تكامل مشترك بين السلسلتين y_{it} و x_{it}، وعلى أساس فرضية العدم وحسب kao حتى وإن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين فإن مقدرات المربعات الصغرى للبواقي في النموذج غير مستقرة، وعليه فإن هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الانحدار السابق ويكون ذلك باستعمال اختبار ديكي فولر (DE).

ويمنح هذا الاختبار أربعة إحصائيات محسوبة من نوع اختبار ديكي فولر (DE) تنقسم إلى قسمين:

قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: DF_p ، DF_t

[1] Pedroni. P, 2004, Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3),p: 597 - 598.

[2] العقاب محمد، مرجع سابق ، ص 144.

بعد إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل للأخطاء: $DF*p$ ، $DF*t$

وفي الأخير اقترح kao إجراء اختبار ديكي فولر الموسع ADF على سلسلة البواقي وحساب الإحصائية ADF.

تتوزع الإحصائية المحسوبة السابقة DF_p ، DF_t ، $DF*p$ ، $DF*t$ تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة الأجل:

إذا كانت متغيرات النموذج محل الدراسة في حالة تكامل مشترك فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل وهي علاقة توازن بسبب استقرار البواقي لنموذج التكامل المشترك غير أن استعمال طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذه العلاقة يمنح مقدرات متحيزة وغير متسقة وهذا في حالة البيانات الطولية والإشكالية في تقدير هذا النوع من النماذج هو داخلية المتغيرات وعدم ثبات التباين للبواقي مع إمكانية وجود ارتباط ذاتي للخطأ كل هذه الصعوبات تستدعي وجود طرق تقدير جديدة لها القدرة على التعامل مع هذا النوع من النماذج وحل كل المشاكل سالفة الذكر وهذا بغرض الوصول إلى مقدرات مقبولة وذات تفسيرات أكثر فائدة ومن هذه الطرق نذكر الطريقتين التاليتين[1]:

1-طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS:

هي طريقة تصحيح لا معلمية لطريقة المربعات الصغرى العادية أوجدها الباحثان Phillips et Hansen سنة 1990 في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، وترتكز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (تصحيح لا معلمي) وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة OLS في الانحدار لتعديل y_t لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة.

وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، والهدف من هذه الطريقة هو الحصول على أعلى كفاءة في التقدير وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة فيما يتعلق

[1] كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد الجبوري،دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 33، 2012، ص 157.

بالعينات الكبيرة، كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

2-طريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS:

هي طريقة معلمية تعد من أحدث الطرق والأكثر قوة بسبب أدائها في العينات صغيرة الحجم إذ تستعمل هذه الطريقة لتقدير العلاقة التوازنية طويلة المدى للنظام الذي يحوي متغيرات متكاملة من درجات مختلفة لكنها مازالت متكاملة تكاملا مشتركا.

معادلة النموذج الديناميكي اقترحها الباحث Philips 1988 وتم تطويرها من قبل Saikkonen 1992 و Stock and Waston 1993 وتعتمد هذه الطريقة على قيم الإزاحات والتباطؤات.

المبحث الثالث: دراسة وتحليل نتائج نمذجة بانل

نتعرض في هذا المبحث إلى دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج وذلك من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الاول: تقديم نموذج الدراسة

الفرع الأول:تحديد عينة الدراسة: في دراستنا لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج العربي خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 ، اخترنا 7 دول كعينة للدراسة وهي الجزائر ، السعودية ، الإمارات ، الكويت ، سلطنة عمان ، البحرين ، قطر ، وقد كان اختيار هذه الدول متعلقا بتوفر البيانات الخاصة لمتغيرات الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وكذلك لزيادة حجم العينة من أجل التوصل إلى نتائج أفضل، وقد تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة معطيات البنك الدولي و مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية.

الفرع الثاني:كتابة نموذج الدراسة: لتقدير أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الدول المذكورة أعلاه قمنا باختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي وذلك استنادا للنظرية الاقتصادية ولبعض الدراسات السابقة ونخص بالذكر الدراسة التي قام بها الباحث خالد منّه والتي استعمل فيها خمس متغيرات هي لوغاريتم النفقات العامة ولوغاريتم الإيرادات العامة، لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي، لوغاريتم التضخم ولوغاريتم الاستهلاك الخاص، وقمنا بإضافة متغير لوغاريتم مخزون رأس المال وعليه تكون متغيرات هذه الدراسة كالتالي:

المتغير التابع: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ويرمز له بالرمز LPIB

المتغيرات المستقلة:

- لوغاريتم النفقات العامة ويرمز لها بـ LG
- لوغاريتم الإيرادات العامة ويرمز لها بـ LR
- لوغاريتم التضخم ويرمز له بـ LINF
- لوغاريتم مخزون رأس المال ويرمز له بـ LK
- لوغاريتم الاستهلاك الخاص ويرمز له بـ LCN

وعليه يكون النموذج الرياضي المقترح لهذه الدراسة على الشكل التالي:

$$LPIB_{it} = c + \alpha_1 LG_{it} + \alpha_2 LR_{it} + \alpha_3 LINF_{it} + \alpha_4 LK_{it} + \alpha_5 LCN_{it} + u_{it}$$

$i = 1, ..., N$

$t = 1, ..., T$

حيث: N تمثل الدول في الدراسة (7 دول)

T تمثل سنوات الدراسة (27 سنة)

c ، α_1 ، α_2 ، α_3 ، α_4 ، α_5 تمثل معالم النموذج.

u_{it} : تمثل الخطأ العشوائي .

الفرع الثالث: تحديد نوع النموذج الذي يلائم بيانات عينة الدراسة:

إن منهجية الدراسات التطبيقية للبيانات الطولية تعتمد في البداية على تحديد نوع النموذج الذي يلائم بيانات عينة الدراسة حيث أننا نقوم بتقدير النموذج المقترح للدراسة بطريقة المربعات الصغرى وعلى أساس أن البيانات طولية فإننا نميز ثلاثة نماذج وهي نموذج التجانس الكلي ، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، بحيث يتم تقدير النموذجين الأول والثاني بطريقة المربعات الصغرى العادية أما النموذج الثالث فيتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى المعممة والنتائج كانت كالتالي:

1-نتائج تقدير نموذج التجانس الكلي:

الجدول 33 نموذج التجانس الكلي

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 08/04/19 Time: 23:16
Sample: 1990 2016
Periods included: 27
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 189

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.102410	0.591944	3.551702	0.0005
LG	-0.223982	0.071756	-3.121426	0.0021
LR	0.198005	0.070599	2.804629	0.0056
LINF	-0.037209	0.026391	-1.409918	0.1603
LK	0.449143	0.051485	8.723733	0.0000
LCN	0.537186	0.055519	9.675689	0.0000

R-squared	0.925972	Mean dependent var	25.21670
Adjusted R-squared	0.923949	S.D. dependent var	1.076925
S.E. of regression	0.296987	Akaike info criterion	0.440974
Sum squared resid	16.14083	Schwarz criterion	0.543887
Log likelihood	-35.67203	Hannan-Quinn criter.	0.482666
F-statistic	457.8063	Durbin-Watson stat	0.159465
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

2-نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت:

الجدول 34 نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 08/04/19 Time: 23:32
Sample: 1990 2016
Periods included: 27
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 189

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.092895	0.807914	8.779272	0.0000
LG	-0.220708	0.041845	-5.274457	0.0000
LR	0.208183	0.030164	6.901823	0.0000
LINF	-0.053315	0.011804	-4.516504	0.0000
LK	0.278394	0.036478	7.631742	0.0000
LCN	0.485708	0.063971	7.592623	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.988133	Mean dependent var	25.21670
Adjusted R-squared	0.987396	S.D. dependent var	1.076925
S.E. of regression	0.120904	Akaike info criterion	-1.326252
Sum squared resid	2.587350	Schwarz criterion	-1.120427
Log likelihood	137.3308	Hannan-Quinn criter.	-1.242867
F-statistic	1339.892	Durbin-Watson stat	0.699981
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

3-نتائج تقدير نموذج الأثر العشوائي:

الجدول 35 نموذج الأثر العشوائي

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 08/04/19 Time: 23:39
Sample: 1990 2016
Periods included: 27
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 189
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.656326	0.746203	8.920265	0.0000
LG	-0.223926	0.039293	-5.698834	0.0000
LR	0.208486	0.030126	6.920542	0.0000
LINF	-0.053872	0.011614	-4.638526	0.0000
LK	0.274414	0.035741	7.677955	0.0000
LCN	0.510205	0.058781	8.679810	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.217607	0.7641
Idiosyncratic random	0.120904	0.2359

Weighted Statistics			
R-squared	0.920567	Mean dependent var	2.681059
Adjusted R-squared	0.918397	S.D. dependent var	0.437438
S.E. of regression	0.124960	Sum squared resid	2.857526
F-statistic	424.1679	Durbin-Watson stat	0.643520
Prob(F-statistic)	0.000000		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.881018	Mean dependent var	25.21670
Sum squared resid	25.94230	Durbin-Watson stat	0.070883

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

بعد تقدير النماذج الثلاثة ننتقل إلى المفاضلة بين هذه النماذج

4-اختبار إمكانية وجود أثر فردي في النموذج : في البداية نعمل على اختبار إمكانية وجود أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة ويكون هذا على أساس اختبار فيشر الذي تكون فيه فرضية العدم توافق نموذج التجانس الكلي، أي عدم وجود أي أثر للأفراد في العينة وإحصائية هذا الاختبار تعطى على الشكل التالي:

$$F_{(N-1,NT-N-K)} = \frac{(R^2_{MNC} - R^2_{MC}) / (N-1)}{(1 - R^2_{MNC}) / (NT - N - K)}$$

حيث أن:

N : عدد الأفراد (الدول) عددها 7 دول

T : عدد السنوات (27 سنة)

K : عدد المتغيرات المستقلة في النموذج (5 متغيرات)

R^2_{MC} : معامل التحديد لنموذج التجانس الكلي

R^2_{MNC} : معامل التحديد لنموذج الأثر الثابت

وعند تطبيق هذا الاختبار أعطى لنا قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_C = 154,19$ وهي أكبر من إحصائية فيشر المجدولة $F_{(6,177)} = 2,15$ ومنه نرفض فرض العدم ونقول أن هناك أثر فردي ضمن بيانات عينة الدراسة.

5-اختبار تحديد نوعية الأثر: بغرض تحديد نوعية هذا الأثر نستخدم اختبار هوسمان Hausman Test من أجل الاختيار بين نموذج الأثر الثابت ونموذج الأثر العشوائي ونتيجة هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 36 اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	17.482702	5	0.0037

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LG	-0.220708	-0.223926	0.000207	0.8230
LR	0.208183	0.208486	0.000002	0.8415
LINF	-0.053315	-0.053872	0.000004	0.7916
LK	0.278394	0.274414	0.000053	0.5856
LCN	0.485708	0.510205	0.000637	0.3318

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة احتمالية اختبار هوسمان 0.00 وهي اقل من 0,05 مما يعني رفض فرضية العدم والإقرار بأن هناك ارتباط بين المتغيرات المفسرة والأثر الفردي وعليه يكون النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو من نوع الأثر الثابت والذي يمنحنا مقدرات متسقة في هذه الحالة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة.

6-تقييم نموذج الأثر الثابت:

6-1:التقييم الاقتصادي: نلاحظ أن إشارة مقدرة معلمة الإيرادات العامة موجبة وهذا موافق للنظرية الاقتصادية، أما مقدرة معلمة الإنفاق الحكومي سالبة أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي عكسية وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك بغياب الكفاءة في الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى الآثار التشويهية التي قد تحدثها آليات تعبئة الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي فضلا عن سلوك الريع والفساد الذي يميز بعض السياسيين والموظفين الحكوميين الذي يقومون بتحويل الثروة لأغراضهم الشخصية، والهدر والتبذير في الإنفاق الذي يميز هذه الدول الريعية، كل هذه الأسباب قد تضعف من الآثار الموجبة المحتملة للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وتؤدي إلى آثار سالبة على النمو الاقتصادي*.

كما نلاحظ أن مقدرات معلمتي رأس المال والاستهلاك الخاص موجبتان وهذا ملائم للنظرية الاقتصادية حيث يشكل كل من الاستهلاك الخاص ورأس المال النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول.

أما مقدرة معلمة التضخم فهي سالبة مما يدل على العلاقة العكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية حيث يؤثر التضخم سلبيا على المتغيرات الاقتصادية.

6-2:التقييم الإحصائي: من خلال نتائج اختبارات t ستودنت للمعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج نلاحظ أن كل المقدرات لها معنوية إحصائية ، كما يشير اختبار فيشر إلى معنوية النموذج ككل.

كما أن قيمة معامل التحديد المضاعف بلغت 0.98 وهي قيمة كبيرة جدا مما يعني أن المتغيرات الداخلية في النموذج تفسر المتغير التابع بنسبة 98%.

كما أن إحصائية ديربن واتسون Durbin-Watson أعطت لنا قيمة 0,69 مما يوحي بوجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء كما أنه من خلال ملاحظة شكل التوزيع الطبيعي للبواقي نجد أن قيمة الاحتمال لاختبار Jarque-Bera تساوي 0.00 (P=0.000) وهي أقل من 5% أي أن البواقي لا تتوزع طبيعيا[1] ،ومن خلال اختبار lujing-box نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المقابلة لهذا الاختبار أقل من 5% مما يؤكد على

* هناك العديد من الدراسات التي أثبتت الأثر السالب للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي من بينها: Marten ، Landau (1985) and Fardmanesh (1990)، Barro (1991) ، Gwartney et al (1998) ، Engen and Skinner (1992)، Herrera (2007)

[1] انظر الملحق رقم 01.

وجود ذاكرة ارتباط ذاتي للبواقي[1]، وتعني هذه النتائج أن النموذج مرفوض بهذا الشكل وقد يعزى ذلك بسبب التشوه الحاصل في النموذج نتيجة لعدم استقرار السلاسل أو عدم فعالية طريقة المربعات الصغرى في تقدير هذا النموذج وفيما يلي نعمل على معالجة هذه المشاكل.

الفرع الرابع: التقدير بواسطة المتغيرات الأداتية (instrumental variable):

لتجنب التحيز الذي سيكون في مقدرات المربعات الصغرى العادية OLS نقوم بتقدير هذا النموذج بطريقة المتغيرات الأداتية (IV)، وذلك بأخذ فروق متغيرات الدراسة كمتغيرات أداتية ونتائج التقدير كانت كالتالي:

الجدول رقم 37 نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت باستعمال طريقة المتغيرات الأداتية IV

```
Fixed-effects (within) IV regression            Number of obs      =       182
Group variable: pays                            Number of groups   =         7

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.9224                                         min =        26
     between = 0.9424                                         avg =      26.0
     overall = 0.9228                                         max =        26

                                                Wald chi2(6)       =  8.18e+06
corr(u_i, Xb)  = 0.6546                         Prob > chi2        =    0.0000
```

lpib	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
dlpib	.2218445	.2250579	0.99	0.324	-.2192609	.6629499
lg	-.2154096	.0472548	-4.56	0.000	-.3080273	-.1227919
lr	.197874	.032287	6.13	0.000	.1345927	.2611553
lk	.2682834	.0412662	6.50	0.000	.1874031	.3491637
linf	-.0517162	.0126812	-4.08	0.000	-.076571	-.0268615
lcn	.5035635	.0685807	7.34	0.000	.3691478	.6379792
_cons	7.004405	.8621628	8.12	0.000	5.314597	8.694213
sigma_u	.38987785					
sigma_e	.11906354					
rho	.91469459	(fraction of variance due to u_i)				

```
F  test that all u_i=0:     F(6,169) =   150.76          Prob > F    = 0.0000

Instrumented:   dlpib
Instruments:    lg lr lk linf lcn dlg dlr dlinf dlk dlcn
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج STATA-15

[1] انظر الملحق رقم 02.

يتضح من الجدول أعلاه أن المتغيرات التفسيرية أبدت قدرة تفسيرية ماعدا متغيرة الفروق الأولى لمتغيرة الناتج المحلي الإجمالي فليست لها معنوية إحصائية، كما تؤكد إحصائية Wald أن النموذج مقبول بالكلية كما أن إشارة المقدرات تتوافق مع الطرح النظري ماعدا متغيرة الإنفاق الحكومي فإشارتها السالبة لا تتوافق مع الطرح النظري.

وفيما يخص الارتباط بين الآثار الفردية والمتغيرات التفسيرية فقد بلغت القيمة Corr(ui ,xb)= 0.65 وهذا يؤكد اختيارنا لنموذج الأثر الفردي كما أنه يتوافق مع نتيجة اختبار فيشر كما هو مبين في آخر الجدول غير أن قيمة التباين غير المفسر بلغت rho=0.91 وهي نسبة كبيرة تؤدي بنا إلى رفض نتائج التقدير بهذه الطريقة والبحث عن طرق أخرى بديلة.

المطلب الثاني: تقدير نماذج بانل الديناميكي:

باعتبار أن النموذج المقترح للدراسة هو نموذج ديناميكي فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير صالحة للاستعمال في هذا النوع من النماذج لأن هذا سوف يؤدي إلى الإخلال ببعض الافتراضات التي بنيت عليها هذه الطريقة، وبغية الحصول على مقدرات أفضل ونتائج أحسن نستخدم طرق أخرى للتقدير والتي تستعمل في النماذج الديناميكية.

الفرع الأول: تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام SYS-GMM:

تقدير النموذج بطريقة مقدر النظام أعطى النتائج التالية:

الجدول 38 نتائج تقدير النموذج بطريقة SYS-GMM

```
System dynamic panel-data estimation          Number of obs      =       182
Group variable: pays                          Number of groups   =         7
Time variable: year
                                              Obs per group:
                                                           min =        26
                                                           avg =        26
                                                           max =        26

Number of instruments =    185                Wald chi2(6)       =  15890.26
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

lpib	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lpib						
L1.	.7042716	.029144	24.17	0.000	.6471505	.7613927
lg	-.0591767	.0199809	-2.96	0.003	-.0983385	-.0200148
lr	.0958897	.0140311	6.83	0.000	.0683892	.1233902
lk	.0529514	.0186372	2.84	0.004	.0164231	.0894797
linf	-.0252581	.0055538	-4.55	0.000	-.0361434	-.0143729
lcn	.1119938	.0287611	3.89	0.000	.055623	.1683647
_cons	2.660077	.3025252	8.79	0.000	2.067138	3.253015

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).lpib
        Standard: D.lg D.lr D.lk D.linf D.lcn
Instruments for level equation
        GMM-type: LD.lpib
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج STATA-15

نلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المتغيرات لها دلالة معنوية كما أن النموذج ككل له دلالة معنوية كما يظهر ذلك من خلال إحصائية Wald كما أن إشارة المقدرات موافقة للنظرية الاقتصادية عدا متغيرة الإنفاق الحكومي والذي هو ذو إشارة سالبة وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، ، ومن ناحية أخرى فإن نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan أعطى النتائج التالية:

الجدول 39 اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(178)     =  252.3862
        Prob > chi2   =    0.0002
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج STATA-15

من خلال ملاحظة نتائج اختبار Sargan أعلاه نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة.

الفرع الثاني: تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM :

إن تقدير النموذج بهذه الطريقة أعطى النتائج التالية:

الجدول 40 نتائج تقدير النموذج بطريقة DYN-GMM

```
Dynamic panel-data estimation                 Number of obs      =       189
Group variable: pays                          Number of groups   =         7
Time variable: year
                                              Obs per group:
                                                           min =        27
                                                           avg =        27
                                                           max =        27

Number of instruments =    167                Wald chi2(5)       =   4689.74
                                              Prob > chi2        =    0.0000
One-step results
```

lpib	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lg	-.0925349	.0314576	-2.94	0.003	-.1541906	-.0308792
lr	.0868605	.0214353	4.05	0.000	.0448481	.1288728
lk	.2665365	.0267681	9.96	0.000	.2140721	.3190009
linf	-.0431488	.0074832	-5.77	0.000	-.0578155	-.028482
lcn	.4852947	.042759	11.35	0.000	.4014886	.5691008
_cons	7.195117	.537936	13.38	0.000	6.140782	8.249452

```
Instruments for differenced equation
        GMM-type: L(2/.).dlg L(2/.).dlr L(2/.).dlk L(2/.).dlinf L(2/.).dlcn
Instruments for level equation
        Standard: _cons
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج STATA-15

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل المتغيرات التفسيرية مقبولة إحصائيا كما أن إشارة المقدرات توافق الطرح النظري ما عدا متغيرة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن إحصائية Wald تؤكد على أن النموذج مقبول كلية، ومن جانب آخر فإن نتيجة اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan أعطى النتائج التالية:

الجدول 41 اختبار القيود زائدة التمييز test Sargan

```
. estat sargan
Sargan test of overidentifying restrictions
        H0: overidentifying restrictions are valid

        chi2(161)     =  330.2145
        Prob > chi2   =    0.0000
```

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج STATA-15

من خلال ملاحظة نتائج الاختبار أعلاه نرفض فرضية العدم أي أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج وبالتالي فهذه الطريقة مرفوضة.

المطلب الثالث: دراسة التكامل المشترك وتقدير العلاقة طويلة الأجل:

من أجل تقدير العلاقة طويلة الأجل، يجب في البداية أن نختبر استقرارية متغيرات النموذج فإذا كانت هذه المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة فعندئذ نختبر إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات ، وإذا كانت هذه المتغيرات في حالة تكامل مشترك نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الأول: اختبارات جذر الوحدة:

من الضروري قبل تقدير النموذج التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج فإذا لم تكن هذه السلاسل مستقرة عند مستوياتها فإن استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف والذي يعطي لنا مقدرات متحيزة، وكما هو معلوم فإن استعمال البيانات الطولية يرفع من حجم العينة مما يزيد من قوة الاختبارات الإحصائية لجذر الوحدة والتكامل المشترك لسلاسل عينة الدراسة.

إن اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الطولية تكون على أساس الفرضية المعدومة والتي تتضمن عدم استقرار السلسلة أي وجود جذر الوحدة والإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتوزع تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري في حالة ما إذا كان حجم العينة كبيرا.

وبغرض اختبار استقرارية السلاسل الطولية لمتغيرات النموذج استعملنا مجموعة من الاختبارات المذكورة سابقا[1] ،والنتائج ملخصة في الجدول التالي[2]:

الجدول رقم 42 نتائج اختبار استقرارية متغيرات الدراسة

PP	ADF	IPS	Breitung t-stat	LLC	نوع الاختبار	
prob	prob	prob	prob	prob	المتغيرات	
0.94	0.99	0.95	0.99	0.99	المستوى	LPIB
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الأول	
0.17	0.18	0.19	0.62	0.28	المستوى	LG
0.00	0.00	0.00	0.02	0.00	الفرق الأول	
0.47	0.98	0.96	0.82	0.99	المستوى	LR
0.00	0.00	0.00	0.35	0.05	الفرق الأول	
0.16	0.21	0.12	0.34	0.31	المستوى	LK
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	الفرق الأول	
0.00	0.00	0.00	0.01	0.08	المستوى	LINF
0.63	0.85	0.85	0.93	0.14	المستوى	LCN
0.00	0.00	0.01	0.01	0.13	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن السلاسل lpib و lg و lr و lk و lcn غير مستقرة في مستواها باستعمال أغلب الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، وعند إجراء الاختبارات الإحصائية على سلاسل الفرق الأولى أثبتت أنها مستقرة وذلك عند مستوى معنوية 5% ومن ثم فإن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، أما المتغيرة linf فتستقر عند المستوى باستعمال أغلب الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية 5%.

[1] انظر الصفحة 215.

[2] انظر الملحق رقم (03)

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك: بما أن المتغيرات lpib ، lg ، lr ، lk ، lcn متكاملة من نفس الدرجة فإنه من الممكن البحث عن علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وحتى نتحقق من وجود تكامل مشترك لهذه السلاسل المستقرة يستلزم إجراء اختبار التكامل المشترك للبيانات ومن أهم الاختبارات في هذا المجال نذكر اختبار (Pedroni) و اختبار (kao) وكل من هذين الاختبارين يعتمد على فرض العدم الذي لا يجيز وجود تكامل مشترك بين المتغيرات أما الفرض البديل فيقر بوجود تكامل مشترك للمتغيرات.

1-اختبار بدروني (Pedroni): نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 43 نتائج اختبار بدروني للتكامل المشترك

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: LPIB LG LR LK LCN
Date: 08/15/19 Time: 15:49
Sample: 1990 2016
Included observations: 189
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: Deterministic intercept and trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	1.581079	0.0569	2.100397	0.0178
Panel rho-Statistic	0.211570	0.5838	0.461494	0.6778
Panel PP-Statistic	-3.454347	0.0003	-2.970676	0.0015
Panel ADF-Statistic	-2.298426	0.0108	-2.450460	0.0071

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	1.240837	0.8927
Group PP-Statistic	-3.557178	0.0002
Group ADF-Statistic	-2.998346	0.0014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

نتائج هذا الاختبار تؤكد على رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبول الفرض البديل، أي أن المتغيرات في حالة تكامل مشترك ويمكن تأكيد هذه النتيجة باستعمال اختبار كاو.

2-اختبار كاو (kao): نتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول 44 نتائج اختبار كاو kao

Kao Residual Cointegration Test
Series: LPIB LG LR LK LCN
Date: 08/15/19 Time: 15:52
Sample: 1990 2016
Included observations: 189
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-6.016096	0.0000
Residual variance	0.011402	
HAC variance	0.005961	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID)
Method: Least Squares
Date: 08/15/19 Time: 15:52
Sample (adjusted): 1992 2016
Included observations: 175 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID(-1)	-0.548731	0.078009	-7.034190	0.0000
D(RESID(-1))	-0.101857	0.073919	-1.377957	0.1700

R-squared	0.329567	Mean dependent var	0.002926
Adjusted R-squared	0.325692	S.D. dependent var	0.121763
S.E. of regression	0.099987	Akaike info criterion	-1.756193
Sum squared resid	1.729545	Schwarz criterion	-1.720024
Log likelihood	155.6669	Hannan-Quinn criter.	-1.741522
Durbin-Watson stat	2.035200		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

تؤكد نتيجة اختبار كاو للتكامل المشترك على رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، وبناء على نتيجة هذين الاختبارين يمكننا القول أن المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة تكامل مشترك ويمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة الأجل: بما أن المتغيرات lpib ، lg ، lr ، lk ، lcn في حالة تكامل مشترك فإن الخطوة التالية هي تقدير العلاقة طويلة الأجل وهي علاقة توزان هيكلية على المدى البعيد ولتقدير هذه العلاقة طويلة الأجل فإننا نستعمل طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS وطريقة المربعات الصغرى الديناميكية DOLS.

1-تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة FMOLS: تقدير النموذج بهذه الطريقة أعطى لنا النتائج التالية:

الجدول 45 تقدير تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة FMOLS

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 08/16/19 Time: 17:36
Sample (adjusted): 1991 2016
Periods included: 26
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 182
Panel method: Grouped estimation
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.299512	0.046946	-6.379967	0.0000
LR	0.110623	0.031523	3.509325	0.0006
LK	0.085434	0.043985	1.942343	0.0537
LCN	1.126347	0.026761	42.08937	0.0000

R-squared	0.768250	Mean dependent var	25.24005
Adjusted R-squared	0.764344	S.D. dependent var	1.068649
S.E. of regression	0.518769	Sum squared resid	47.90361
Long-run variance	0.010486		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5% كما أن إشارتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية ماعدا متغيرة الإنفاق العام، بالإضافة إلى ذلك فإن معامل التحديد بلغ قيمة 0.76 مما يعني أن 76% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 76% من الناتج المحلي الإجمالي مشروحة على أساس النفقات العامة والإيرادات العامة والاستهلاك الخاص ومخزون رأس المال.

الإنفاق الحكومي معنوي وسالب أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي عكسية وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بـ 0.29% .

أما بالنسبة لمقدرة معلمة الإيرادات العامة فهي موجبة ومعنوية وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة وإجمالي الناتج المحلي وهو ما يوافق الطرح النظري، بحيث أن زيادة الإيرادات العامة بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 0.11% .

وفيما يخص مخزون رأس المال فالعلاقة بينه وبين إجمالي الناتج المحلي علاقة طردية بحيث أن زيادة مخزون رأس المال بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 0.08% وهو ما يوافق الطرح النظري حيث أن زيادة تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص مقدرة معلمة الاستهلاك الخاص فهي معنوية وموجبة أي أن العلاقة بين الاستهلاك الخاص وإجمالي الناتج المحلي علاقة طردية فزيادة الاستهلاك الخاص بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 1,12% كما أن قيمة مقدرة معلمة هذا المتغير هي الأكبر من بين كل المتغيرات الأخرى في النموذج وعليه يمكننا اعتبار أن هذا المتغير من المحددات المهمة في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ودول الخليج خلال فترة الدراسة.

2-تقدير العلاقة طويلة الأجل بطريقة DOLS: تقدير النموذج بهذه الطريقة أعطى لنا النتائج التالية:

الجدول 46 تقدير تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة DOLS

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Dynamic Least Squares (DOLS)
Date: 08/16/19 Time: 18:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Periods included: 24
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 168
Panel method: Grouped estimation
Fixed leads and lags specification (lead=1, lag=1)
Long-run variances (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth) used for individual coefficient covariances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LG	-0.454283	0.092452	-4.913740	0.0000
LR	0.226357	0.088250	2.564966	0.0122
LK	0.221566	0.075434	2.937200	0.0043
LCN	1.038234	0.037139	27.95542	0.0000

R-squared	0.790299	Mean dependent var	25.24386
Adjusted R-squared	0.562249	S.D. dependent var	1.055122
S.E. of regression	0.698097	Sum squared resid	38.98718
Long-run variance	0.004829		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل مقدرات المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5% كما أن إشارتها تتوافق مع الطرح النظري فهي مقبولة من وجهة اقتصادية ماعدا متغيرة الإنفاق العام، بالإضافة إلى ذلك فإن معامل التحديد بلغ قيمة 0,79 مما يعني أن 76% من تباين المتغيرة الداخلية مفسرة على أساس

متغيرات النموذج بمعنى آخر أن 76% من الناتج المحلي الإجمالي مشروحة على أساس النفقات العامة والإيرادات العامة والاستهلاك الخاص ومخزون رأس المال.

الإنفاق الحكومي معنوي وسالب أي أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي عكسية وهو ما يخالف النظرية الاقتصادية، بحيث أن زيادة الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي بـ 0.45%.

أما بالنسبة لمقدرة معلمة الإيرادات العامة فهي موجبة ومعنوية وهو ما يعني وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة وإجمالي الناتج المحلي وهو ما يوافق الطرح النظري، بحيث أن زيادة الإيرادات العامة بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 0.22% .

وفيما يخص مخزون رأس المال فالعلاقة بينه وبين إجمالي الناتج المحلي علاقة طردية بحيث أن زيادة مخزون رأس المال بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 0.22% وهو ما يوافق الطرح النظري حيث أن زيادة تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يخص مقدرة معلمة الاستهلاك الخاص فهي معنوية وموجبة أي أن العلاقة بين الاستهلاك الخاص وإجمالي الناتج المحلي علاقة طردية فزيادة الاستهلاك الخاص بـ 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي بـ 1,03% كما أن قيمة مقدرة معلمة هذا المتغير هي الأكبر من بين كل المتغيرات الأخرى في النموذج وعليه يمكننا اعتبار أن هذا المتغير من المحددات المهمة في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ودول الخليج خلال فترة الدراسة.

خلاصة:

لقد تضمن هذا الفصل الدراسة التطبيقية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1980-2016 حيث قمنا في البداية بالتعرف على العلاقة التي تربط بين المتغيرات وذلك باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية.

أما في الجانب القياسي فبعد أن تعرفنا على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبيانات الطولية (بيانات بانل) قمنا بتطبيقها على بيانات عينة الدراسة وتوصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر الفردي وذلك بعد إجراء بعض الاختبارات الإحصائية وهذه النتيجة منطقية فهي تلائم هذا النوع من الدراسات وأعطت نتائج تقدير هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المتغيرات المساعدة نتائج مقبولة إلى حد ما من ناحية اقتصادية أما إحصائيا فعلى الرغم من المعنوية الكلية للنموذج إلا أن القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة كما أن هناك ارتباطا ذاتيا للأخطاء وهذه النتيجة غير مقبولة مما أدى بنا للجوء إلى التقدير بطريقة العزوم المعممة وكانت النتائج المتحصل عليها غير مقبولة إحصائيا وذلك باستعمال اختبار القيود زائدة التمييز التي أكدت عدم صلاحية التقدير بهذه الطريقة.

وبغرض إيجاد علاقة توازن هيكلية على المدى البعيد بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، أبدت هذه المتغيرات قدرة على التكامل المشترك مما مكننا من تقدير العلاقة طويلة الأجل وكانت النتائج المتحصل عليها مقبولة اقتصاديا وإحصائيا كما أن إجمالي الناتج المحلي مفسر بنسبة 76% بواسطة المتغيرات التفسيرية المقترحة ضمن هذا النموذج.

خاتمــة عامــة

خاتمــة

عالجنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول الخليج وذلك خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016، حيث تعد العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع في الدراسات المالية والاقتصادية وهذا لما للسياسة المالية من تأثير على النمو الاقتصادي باعتبار السياسة المالية أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الأجل القصير وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، وقد سعت هذه الدراسة قدر الإمكان إلى الإحاطة بالجوانب الأساسية للموضوع وجاء ذلك في أربعة فصول فصلين خصصا للجانب النظري وفصلين للجانب التطبيقي.

ففي الفصل الأول قمنا بدراسة المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية والأهداف المنوطة بها وتعرضنا إلى أدواتها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى آلية عمل السياسة المالية في معالجة التضخم والبطالة، ومحددات عملها في علاج هذه المشاكل، أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى مفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والنماذج الحديثة للنمو الاقتصادي خاصة تلك التي تعطي أهمية لأدوات السياسة المالية دورا في التأثير على النمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في نماذج النمو الداخلي، أما الفصل الثالث فخصصناه للدراسة التحليلية من خلال تحليل وضعية السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج العربي حيث تطرقنا فيه إلى عرض واقع الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المؤشرات الكلية ثم انتقلنا إلى تحليل واقع السياسة المالية والنمو الاقتصادي في الجزائر وبعض دول الخليج وفي آخر الفصل تطرقنا إلى تقييم السياسة المالية في الجزائر وبعض دول الخليج باستعمال بعض المؤشرات المعدة لهذا الغرض، وفي الفصل الرابع قمنا بقياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على نماذج بانل حيث قمنا بتقديم دراسة وصفية بواسطة المركبات الأساسية لمعرفة العلاقة الموجودة بين المتغيرات ثم تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بنماذج بانل وفي الأخير قمنا بتقدير هذه النماذج بدءا بتحديد النموذج الملائم لبيانات الدراسة ثم تقدير النماذج الديناميكية وأخيرا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: (قصور السياسات المالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الجزائر ودول الخليج في علاج الاختلالات الهيكلية في بنيانها الاقتصادي)

تبنت الجزائر ودول الخليج سياسات مالية توسعية خاصة في فترات حصولها على فوائض مالية وذلك عن طريق التوسع في النفقات العامة وتمويل المشاريع والبرامج التنموية ومنح الحوافز الضريبية، ورغم ما أحرزته هذه الدول من تقدم في دعم البنى التحتية وتطوير بعض القطاعات وتحسين معدلات النمو إلا أنها فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص الاعتماد على النفط حيث ما تزال مداخيل قطاع النفط تشكل نسبا كبيرة من إجمالي الإيرادات والناتج المحلي والصادرات. وبالتالي فاعتماد هذه الدول على مصدر وحيد للدخل يعتبر من أكبر الاختلالات التي تهدد اقتصاداتها، وهو ما يعني صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: (النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج يتميز بالتذبذب وعدم الاستدامة)

من خلال ملاحظة تطور النمو الاقتصادي في الجزائر ودول الخليج يتبين لنا تذبذب معدلات النمو من سنة إلى أخرى مما يدل على تأثره بالعوامل الخارجية فقد عرفت هذه الدول معدلات نمو منخفضة وسالبة سنوات التسعينات وهذا راجع إلى ما خلفته أزمة النفط سنة 1987، وفي سنة 2000 وما بعدها شهدت معدلات النمو تحسنا ملحوظا وبلغ النمو أعلى معدلاته في هذه الفترة بسبب الوفرة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 شهدت معدلات النمو انخفاضا مقارنة بالسنوات التي قبلها وذلك نتيجة الانكماش الذي مس اقتصادات الدول المتقدمة مما قلص من طلب هذه الدول على النفط ، ومع تراجع أسعار النفط في أواخر سنة 2014 انعكس ذلك بصورة كبيرة على الناتج المحلي ومعدلات النمو ، ومنه يمكن القول أن ارتفاع وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول يتزامن مع ارتفاع أسعار النفط وانخفاضها، وهو ما يعني صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: (هناك علاقة إيجابية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في هذه الدول)

من خلال الدراسة القياسية تبين لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي وإجمالي الناتج المحلي في بلدان عينة الدراسة، حيث أظهرت لنا النتائج أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي كان سلبيا في بيانات عينة الدراسة،وهو ما يعني عدم صحة الفرضية الثالثة

الفرضية الرابعة: (هناك علاقة ايجابية بين الإيرادات العامة والنمو الاقتصادي في هذه الدول)

من خلال الدراسة القياسية تبين لنا وجود أثر إيجابي بين الإيرادات العامة وإجمالي الناتج المحلي حيث أظهرت لنا النتائج أن تأثير الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي كان إيجابيا في بيانات عينة الدراسة،وهو ما يعني صحة الفرضية الرابعة.

نتائج البحث:

-تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي وذلك لسهولة استعمال أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة فعالة بيد الدولة لتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي وتعددت أهدافها خاصة لدى الدول النامية التي تسعى من خلال السياسة المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية وحل مختلف المشاكل الاقتصادية.

-تتعدد أدوات السياسة المالية وأهميتها في التحكم في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي العام عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تملكها الدولة والتحكم في نفقاتها العامة، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل العمالة والتضخم والدخل والاستثمار والاستهلاك وغيرها.

- أن أهداف السياسة المالية تتفاوت وتتضارب فيما بينها فتحقيق عدالة الدخول قد يعوق مسيرة التنمية الاقتصادية وتمويل بعض خطط التنمية قد يتطلب إحداث تضخم لفترة محدودة مما يتعارض مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- إن تطور النظريات الاقتصادية أدى إلى تطور مفهوم النمو الاقتصادي فالنظرية الكلاسيكية اعتبرت أن التراكم الرأسمالي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية الكينزية فركزت على زيادة الادخار لإحداث نمو اقتصادي حيث أن زيادة الادخار سيؤدي إلى زيادة الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، أما النظرية النيوكلاسيكية فأضافت عاملا جديدا للنمو الاقتصادي يتمثل في التقدم التقني إلا أن اعتبار التقدم التقني عاملا خارجيا في النموذج لم يمكّن سولو من إعطاء تفسير حقيقي للنمو الاقتصادي، وبظهور نظريات النمو الداخلي تم الاهتمام بعامل التقدم التقني حيث تم تفصيله إلى عدة عوامل جديدة والمتمثلة في التكنولوجيا وتراكم المعرفة وكذا البحث والتطوير ورأس المال البشري.

- تنص كل من نظريات النمو الكينزية والنيوكلاسيكية ونظريات النمو الداخلي على وجود آثار للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، أما تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل فهي مستمدة من نظريات النمو الداخلي والتي ركزت بشكل خاص على سياسة الإنفاق الحكومي ومدى تأثيرها على محددات النمو الاقتصادي.

-أن النفقات العامة في الدول محل الدراسة شهدت ارتفاعا مستمرا من سنة لأخرى وهذا راجع لضخامة نشاط الدولة وزيادة المطالب الاجتماعية والصحية والتعليمية بالإضافة إلى التوسع في نفقات والدفاع والأمن.

-انخفاض نسب النفقات الاستثمارية مقارنة بنسب النفقات الجارية وميلها نحو التقلب مع تقلب الإيرادات النفطية فعندما تزداد الإيرادات النفطية تزداد النفقات الاستثمارية وعندما تنخفض الإيرادات النفطية تنخفض النفقات الاستثمارية، أما النفقات الجارية فإنها تتميز بالزيادة المستمرة وصعوبة تقليصها.

-أن الإيرادات النفطية تمثل نسبة كبيرة من حصة الإيرادات للدول محل الدراسة وبالتالي الاعتماد عليها في تغطية النفقات العامة تجعل هذه الدول تابعة لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة لأن أغلب هذه الإيرادات مصدرها العالم الخارجي مما يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للأزمات الاقتصادية التي تحدث في تلك الدول التي تنسحب آثارها عليها وتعرقل مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

-انخفاض الإيرادات الضريبية لدى الدول محل الدراسة وبخاصة لدى دول الخليج، فالجزائر تعاني من ضعف كفاءة النظام الضريبي وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي ودول الخليج تعاني من انخفاض القاعدة الضريبية حيث تتكون الضرائب فيها من الضرائب الجمركية وبعض الضرائب على أرباح الشركات دون غيرها من الضرائب وهو ما يجعل السياسة المالية في دول الخليج تعتمد على أداة واحدة هي الإنفاق العام وبالتالي الحرمان من أحد أهم أدوات السياسة المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

-يعتبر عجز الموازنة العامة السمة البارزة لدى الدول محل الدراسة وهذا رغم العوائد المالية الكبيرة وإنشاء صناديق لادخار هذه العائدات ويرجع هذا العجز إلى ازدياد حجم النفقات من سنة لأخرى من جهة وضعف الإيرادات الضريبية من جهة أخرى بالإضافة إلى الاعتماد على الإيرادات النفطية وما تتميز به هذه الأخيرة من تذبذب وعدم استقرار بسبب العوامل الخارجية التي تتحكم فيها.

–تحصلت هذه الدول على فوائض مالية كبيرة نتيجة زيادة ارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية ومع ذلك فشلت أغلب هذه الدول في استغلال هذه الفوائض في تحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستدامة المالية في المقابل قلة قليلة من هذه الدول نجحت في الاستفادة من الطفرات المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في خلق تنمية اجتماعية وبيئية جيدة وتقليص الاعتماد على المحروقات.

– خلفت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 آثارا سلبية على اقتصاديات الدول محل الدراسة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الآثار الانكماشية الناتجة عن هذه الأزمة والتي قلصت من الطلب العالمي للطاقة وقد كانت هذه الأزمة بمثابة تحذير لهذه الدول بضرورة إعادة النظر في السياسات المنتهجة والتفكير مليا في إيجاد حلول ناجعة من أجل تقليل الاعتماد على العائدات النفطية، ثم ما لبثت هذه الدول أن شهدت أزمة أخرى تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط أواخر سنة 2014 والتي ما زالت تعاني بعض هذه الدول من مخلفاتها إلى اليوم.

–لا تزال الجهود المبذولة من أجل خلق تنويع اقتصادي في هذه الدول محدودة وهو ما تعكسه مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والتي تخطى 40% في كل من الجزائر والسعودية والإمارات والكويت وكذلك ارتفاع نسبة الصادرات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات باستثناء دولة الإمارات التي استطاعت أن تخفض من نسبة الصادرات النفطية.

–أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا كما أنه غير مستديم يتغير من سنة لأخرى وهذا راجع إلى افتقاد الجزائر للنسيج الصناعي والإنتاجي المتنوع وارتباط معدل النمو بقطاع النفط والظروف العالمية التي تتحكم فيه.

–بينت الدراسة الوصفية لبيانات كل من الجزائر والسعودية والإمارات والكويت باستخدام التحليل بالمركبات الأساسية ACP لمتغيرات الدراسة لدى كل دولة أن أغلب المتغيرات ممثلة تمثيلا جيدا في دائرة الارتباطات أي أن لها قدرة تفسيرية وأنها مهمة في الدراسة.

–بتطبيق اختبارات نماذج بانل الساكن على عينة الدراسة توصلنا إلى أن النموذج المناسب لبيانات عينة الدراسة هو نموذج الأثر الفردي وهذا بعد إجراء سلسلة من الاختبارات الإحصائية وهذه النتيجة منطقية فهي تلائم هذا النوع من الدراسات، وبعد تقييم نموذج الأثر الثابت تبين لنا أن هذا النموذج مرفوض بسبب عدم صلاحية التقدير بطريقة المربعات الصغرى أو بسبب عدم استقرارية السلاسل.

–بينت نتائج التقدير بطريقة المتغيرات المساعدة أن النموذج أعطى نتائج مقبولة إحصائيا واقتصاديا غير أن قيمة التباين غير المفسر بلغت 0.91 وهي نسبة كبيرة تؤدي إلى رفض نتائج التقدير بهذه الطريقة.

–التقدير باستعمال طريقة العزوم المعممة أعطى نتائج مقبولة إحصائيا واقتصاديا وعند اختبار صلاحية النموذج باستعمال اختبار القيود زائدة التمييز (test Sargan) الذي بين أن المتغيرات المساعدة المستخدمة في هذه الطريقة مرتبطة مع بواقي النموذج مما أدى إلى رفض التقدير بهذه الطريقة.

– بغرض إيجاد علاقة هيكلية على المدى البعيد فإن المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة أبدت قدرة على التكامل المشترك مما مكننا من تقدير العلاقة طويلة الأجل باستعمال طريقة FMOLS وطريقة DOLS وبينت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي وأن الإنفاق الحكومي يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة في حين تؤثر الإيرادات إيجابيا على النمو الاقتصادي.

التوصيات:

– ترشيد الإنفاق العام وتوجيهه بشكل كفؤ نحو القطاعات المنتجة والاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية.

– القيام بمراجعة شاملة للنفقات المخصصة للدعم بأشكاله المختلفة والذي يستهلك جانبا كبيرا من الإنفاق العام حيث لا يحقق الدعم بصورته الحالية ولا طريقة توزيعه الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من الدعم، حيث يقدم الدعم في معظم أشكاله لجميع المستهلكين بغض النظر عن مستويات دخولهم وهو ما يخل بمبدأ العدالة في توزيع الإنفاق.

– تعبئة الإيرادات غير النفطية من خلال تفعيل الإيرادات الضريبية ويتطلب ذلك تحسين كفاءة الإدارة الضريبية وأدائها وتحسين طرق جباية الضرائب بالإضافة إلى توسيع الأوعية الضريبية والتقليل من الإعفاءات الضريبية ومكافحة التهرب والغش الضريبي بدلا من رفع معدلات الضرائب.

– تعزيز دور القطاع الخاص وربطه بمضمون التنمية وتفعيله وتوسيع أنشطته وتوجيه موارده نحو مجالات أكثر إنتاجية تساعد على تقليص الدور الذي يؤديه الإنفاق العام في دعم الأنشطة الاقتصادية.

– توفير مناخ جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية القادرة على توسيع القاعدة الإنتاجية ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تحسين وتطوير المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتهيئة البيئة القانونية المناسبة والسياسات الاقتصادية اللازمة لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

– ضرورة توسيع قاعدة الصناعات والخدمات من خلال تبني استراتيجيات موحدة لتطوير القطاعات غير النفطية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي.

–ضرورة الاستفادة من تجارب الدول النامية التي نجحت في مجال ترقية وتنويع الصادرات وخاصة التجارب الآسيوية وكذا رفع القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية.

– يجب الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير لما له من أثر إيجابي على دعم النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال تخصيص جزء معتبر من الإنفاق الحكومي لهذا المجال، حيث يلاحظ عدم اهتمام الدول النامية بمجال البحث والتطوير مقارنة بالدول المتقدمة التي تولي اهتماما كبيرا لهذا المجال.

–العمل على التنسيق الدائم والمستمر بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من أجل أن تؤدي دورها وتحقيق أهدافها خصوصا مع التغيرات تشهدها هذه الدول بسبب الظروف الدولية.

–محاربة الفساد بشتى أنواعه باعتباره من أكثر العقبات التي تحول دون الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية الشاملة وكذا الحد من الإسراف والترف.

آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة وتقديم جملة من التوصيات تثار جوانب أخرى من هذا الموضوع مازالت بحاجة إلى بحث ودراسة أعمق ومنه فهذا الموضوع بحاجة إلى بحوث ودراسات أخرى تغطي جوانب النقص فيه وفيما يلي نقترح بعض هذه الدراسات:

–مقارنة لتأثير السياسة المالية على النمو بين الدول العربية النفطية والدول العربية غير النفطية.

–مقارنة تأثير السياسة المالية على النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية.

–مؤشرات ومتطلبات تحسين أداء السياسة المالية في الدول النامية .

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1-أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي،الآفاق المشرقة للنشر والتوزيع،عمان، الأردن،2011.
2-أحمد عارف العساف،محمود حسين الوادي،التخطيط والتنمية الاقتصادية، دار المسيرة ،عمان، الأردن، 2011.
3-أحمد عبد السميع علام، المالية العامة: المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ،2012.
4-إسماعيل محمد بن قانة،اقتصاد التنمية، دار أسامة،عمان ،الأردن، 2012.
5-إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة ، الجزائر، 1997.
6-أسمهان الطاهر ومن معه،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار البداية،عمان، الاردن،2006.
-إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2007.
7-جابر أحمد بسيوني،محمد محمود مهدلي، التنمية الاقتصادية، دار الوفاء، الاسكندرية ،2012.
8-جيمس جوارتيني،ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي:الاختيار العام والخاص ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، ،دار المريخ،الرياض، السعودية،1999،
9-جمال لعمارة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر،دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة، 2004.
10-هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية
11-وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي النظرية والتطبيق،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2010.
12-وليد عبد الحميد عايب،الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية،بيروت،لبنان،2010.
13-زهير أحمد قدورة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته،دار وائل، عمان، الاردن، 2012.
14-حامد عبد المجيد دراز،السياسات المالية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004.
15-حمدي بن محمد بن صالح،توازن الموازنة العامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي،دار النفائس،عمان، الاردن، 2013.
16-حمدي عبد العظيم ، السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي،الدار الجامعية،الإسكندرية،2007.
17-حسام علي داود،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار المسيرة، عمان،الأردن ، 2011.
18-حسين مصطفى حسين، المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،

19-حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي،دار وائل،عمان،الاردن،2006.
20-الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة الرابعة،2005.
21-طارق الحاج،المالية العامة،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،الطبعة الاولى،2009.
22-يونس أحمد البطريق،المالية العامة،دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، 1984.
23-مجدي شهاب،أصول الاقتصاد العام: المالية العامة،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2004.
24-مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات،دار وائل للنشر،عمان،الاردن، 2007.
25-مدني بن شهرة،الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية،دار الحامد،عمان، الأردن،2008،
26-محمد أحمد الأفندي،النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية،الجزء الأول،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان، الأردن،2018.
27-محمد البنا،اقتصاديات المالية العامة: مدخل حديث، الدار الجامعية،الاسكندرية،2009.
28-محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مطبعة الإشعاع الفنية،مصر، 1999.
29-محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة،دار المسيرة، عمان ،الطبعة الثانية،2010.
30-محمد ساحل،المالية العامة،دار جسور، الجزائر، ،2017.
31-محمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2008.
32-محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة:النفقات العامة –الايرادات العامة-الميزانية العامة للدولة،ديوان المطبوعات الجامعية،2010.
33-محمد عباس محرزي، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة، الجزائر، 2003.
34-محمد عبد العزيز عجمية،إيمان عطية ناصف،علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعية، الاسكندرية،2007.
35-محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية،دون دار نشر، دون تاريخ،
36-محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة،عمان،الاردن، 2008.
37-محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2015.
38-محمود حسين الوادي ومن معه، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة، عمان، الأردن ،2010.
39-محمود حسين الوادي،مبادئ المالية العامة،دار المسيرة،عمان ،2010.
40-محفوظ برحماني ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية،2015.
41-ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، دار هومة، الجزائر، 2003.

42-نوازد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج عمان،الاردن،2006.

43-نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2015.

44-نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية الاطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية،عمان،2013.

45-سوزي عدلي ناشد،الوجيز في المالية العامة،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية ،2000.

46-سعيد عبد العزيز عثمان،شكري رجب العشماوي، النظم الضريبية: مدخل تحليلي وتطبيقي، مكتبة ومطبعة الاشعاع ، الاسكندرية ، دون سنة نشر.

47-سعيد علي العبيدي،اقتصاديات المالية العامة،دار دجلة،عمان، 2011.

48-عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام،دار النهضة العربية،بيروت، 1992.

49-عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان، الاردن،2011.

50-عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة (تطور الدور الاقتصادي الحكومي – الضرائب – الانفاق العام –الموازنة العامة)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،دون سنة نشر،

51-عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية،دار صفاء، عمان،2010.

52-عباس محمد نصر الله،النظرية العامة للضريبة والتشريع الضريبي،مكتبة زين الحقوقية،2015.

53-عبد الوهاب الأمين،فريد بشير،الاقتصاد الكلي، مركز المعرفة للاستتشارات والخدمات التعليمية، 2010.

54-عبد الله خبابة ،أساسيات في اقتصاد المالية العامة،مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية، 2009.

55-عبد الله خبابة، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ،مصر،2014.

56-عبد اللطيف مصيطفى،عبد الرحمن سانية،دراسات في التنمية الاقتصادية،مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2015 .

57-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006.

58-عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط،دار هومة، الجزائر، 2017.

59-عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)،مجموعة النيل العربية، القاهرة،2003.
60-عبد المنعم فوزي، السياسة المالية والمالية العامة،دار النهضة العربية،بيروت،1971.
61-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية، الاسكندرية،2003.
62-عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 1997.
63-عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية،1997.
64-عيسى خليفي،هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الإسلامي،دار النفائس،عمان،2011.
65-العربي غويني، الواجبات الاقتصادية للدولة في ظل المستجدات العالمية،النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر،2016.
66-فهد مغيمش الشمري،السياسات المالية وتأثيرها على التنمية المستدامة،دار الأيام،عمان،2017.
67-فليح حسن خلف، المالية العامة ،عالم الكتب الحديث،الأردن ،2008.
68-فليح حسن حلف،التنمية والتخطيط الاقتصادي،عالم الكتب الحديث،عمان ،الأردن، 2006.
69-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة،دار وائل للنشر، عمان، 2007.
70-ضياء مجيد الموسوي ،الدين العام لتمويل عجز الموازنة وسياسة التقشف، كنوز الحكمة ، الجزائر ،2017.

2-الأطروحات والرسائل:

1-جبوري محمد،تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013.
2-دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004 ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر،2005.
3-زين الدين بن قبلية، أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
4- زعيتري سارة ،أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه،جامعة الجلفة،2019.
5-زغبة طلال، دراسة تحليلية وقياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-إعداد نموذج قياسي باستخدام منهج تحليل البانل،أطروحة دكتوراه،جامعة المسيلة ،2015.

6-كبداني سيدي أحمد،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012-2013.

7-محمد إبراهيم مادي،فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه غير منشورة،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2013.

8- العقاب محمد،النمو الاقتصادي والتقارب: دراسة اقتصادية قياسية لآليات تحقيق النمو وإحداث عملية التقارب الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 1985-2012 ،أطروحة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،الجزائر، 2015

9-صباغ رفيقة، الأزمات المالية العالمية وأثرها على الدول النامية –دراسة تحليلية لأثر أزمة الرهن العقاري على اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2014.

10-صديقي أحمد، مجلس التعاون الخليجي بين العملة الموحدة وإشكالية المنطقة النقدية المثلى، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان،2012-2013،

11-ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014-2015،

3-المقالات:

1-بوفليح نبيل،دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010،مجلة الأكاديمية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 9-13 .

2-زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، 21، 2012.

3-حسيبة مداني، اثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014، مجلة مجاميع المعرفة،المركز الجامعي تندوف، العدد 4،أفريل 2017.

4-كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، أنسام خالد الجبوري،دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 33، 2012.

5-محمد الناصر حميداتو، نماذج النمو، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 7، المجلد الثاني، جامعة الوادي،2014.

6-مراد تهتان، عمران بشراير، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية دراسة قياسية باستخدام نماذج بانال الديناميكي خلال الفترة 1990-2014، مجلة الباحث، عدد 17،2017، جامعة ورقلة.

7-عابد بن عابد العبدلي،محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 16، عدد01 ،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، جدة ، السعودية،2010.

4-الملتقيات:

1-دحمان بوعلي سمير، البشير عبد الكريم، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، الملتقى الدولي بعنوان " Progrès technologique, Productivité, compétitivité, croissance et emploi" ، المنعقد في 11-12 ماي 2007،جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس ، المغرب.

5- المنشورات والتقارير:

1-اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،مستقبلنا المشترك،ترجمة محمد عارف كامل،مراجعة علي حسين حجاج، سلسلة عالم المعرفة،العدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،1989.

2-رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة،سلسلة عالم المعرفة،عدد 226، المجلس الوطني للفنون والثقافة والآداب، الكويت، 1998.

3-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،نوفمبر 2016.

4-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،سبتمبر 2017.

5-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 2015.

6-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، التطورات المالية، صندوق النقد العربي.

7-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، التطورات المالية، صندوق النقد العربي.

8-التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2017، التطورات المالية، صندوق النقد العربي.

9-تقرير التنمية العربية 2018، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

10- القانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية .

11-القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 المتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Ouvrages

1-Jean arroux ,les theories de la croissance ,edition du seuil , paris , 1999 .
2-Philipe Aghion , Peter Howitt, Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle , Dunod , Paris , 2000.
Katheline Shubert, Macroéconomie Comportement et Croissance, 2éme édition, vuibut,France, 2000.
3-Alain Pirotte , Econométrie des Données de Panel-théorie et applications-Edition Economica, Paris, France,2011.

-Brigitte Dormont, Introduction à L'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999 , 4

5-robert j. barro, xavier sala, la croissance économique, édition science internationale France, 1996

6-Régis Bourbonnais, Econométrie Cours et Exercices Corrigés, Dunod,9e Edition, Paris, 2015,
7-S.N. Chand , Public Finance,Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd, New Delhi , India ,2008 .

2-These doctorat:

1-Ahmed Zakan,dépenses publiques productives croissance à long terme et politique économique, Essai d'Analyse économétrique appliquée au cas de l'algérie,Thèse pour l'obtention du diplôme de Doctorat d'Etat en sciences économiques , Université d'Alger, 2002-2003.

3-Revues:

1-Rajhi Taoufik, Croissance Endogène et externalités des dépenses publiques,In Revue économique,volume 44, no 2,1993.
2-Dielman, Pooled Cross-Sectional and Time Series Data Analysis, Taxas Christian University, USA, 1989.

3-Levin. A, Lin. C and Chu. C, « Unit root test in panel data: asymptotic and finite sample properties », Journal of Econometrics 108, 2002.

4-Pedroni. P, 2004, Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3).

الملاحق

الملحق رقم 01: منحنى التوزيع الطبيعي

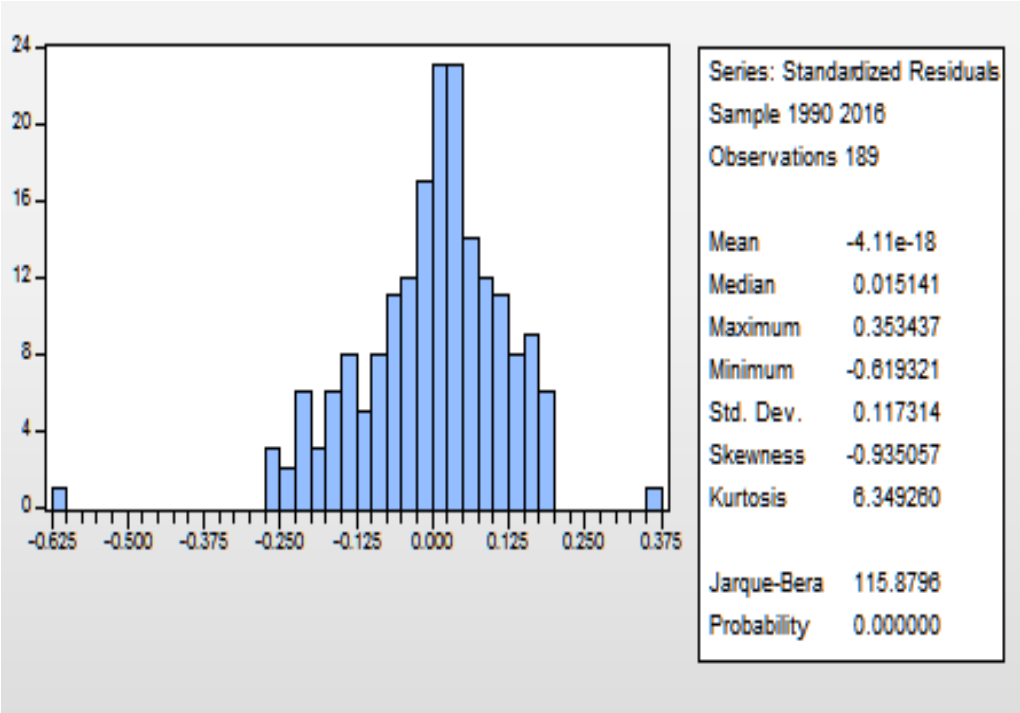

الملحق رقم 02 دالة الارتباط الذاتي للبواقي

Date: 08/05/19 Time: 20:40
Sample: 1990 2016
Included observations: 189

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.612	0.612	71.902	0.000
		2	0.367	-0.013	97.851	0.000
		3	0.211	-0.013	106.52	0.000
		4	0.201	0.127	114.38	0.000
		5	0.146	-0.035	118.59	0.000
		6	0.114	0.016	121.15	0.000
		7	0.014	-0.103	121.19	0.000
		8	-0.088	-0.114	122.73	0.000
		9	-0.119	-0.006	125.58	0.000
		10	-0.100	-0.001	127.59	0.000
		11	-0.090	-0.018	129.22	0.000
		12	-0.107	-0.037	131.57	0.000
		13	-0.119	-0.017	134.50	0.000
		14	-0.133	-0.034	138.12	0.000
		15	-0.126	-0.023	141.40	0.000

الملحق رقم 03 : نتائج اختبار الاستقرارية لبيانات بانل

السلسلة LPIB:

Panel unit root test: Summary
Series: LPIB
Date: 08/15/19 Time: 14:56
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	2.39238	0.9916	7	175
Breitung t-stat	2.46475	0.9931	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.71230	0.9566	7	175
ADF - Fisher Chi-square	4.19212	0.9942	7	175
PP - Fisher Chi-square	6.78757	0.9426	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LPIB)
Date: 08/15/19 Time: 14:57
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.68061	0.0000	7	168
Breitung t-stat	-2.39704	0.0083	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.31802	0.0005	7	168
ADF - Fisher Chi-square	35.3846	0.0013	7	168
PP - Fisher Chi-square	87.0612	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

السلسلة LG:

Panel unit root test: Summary
Series: LG
Date: 08/15/19 Time: 15:03
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.57718	0.2819	7	175
Breitung t-stat	0.31323	0.6229	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.84705	0.1985	7	175
ADF - Fisher Chi-square	18.5129	0.1844	7	175
PP - Fisher Chi-square	18.8686	0.1700	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LG)
Date: 08/15/19 Time: 15:03
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.99973	0.0000	7	168
Breitung t-stat	-2.01149	0.0221	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-5.02092	0.0000	7	168
ADF - Fisher Chi-square	51.3824	0.0000	7	168
PP - Fisher Chi-square	344.006	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

السلسلة LR:

Panel unit root test: Summary
Series: LR
Date: 08/15/19 Time: 15:10
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	3.53654	0.9998	7	175
Breitung t-stat	0.93871	0.8261	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.84171	0.9672	7	175
ADF - Fisher Chi-square	5.13550	0.9838	7	175
PP - Fisher Chi-square	13.6747	0.4742	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LR)
Date: 08/15/19 Time: 15:10
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.61290	0.0534	7	168
Breitung t-stat	-0.37421	0.3541	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.68343	0.0000	7	168
ADF - Fisher Chi-square	47.7473	0.0000	7	168
PP - Fisher Chi-square	241.592	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

السلسلة LINF:

Panel unit root test: Summary
Series: LINF
Date: 08/15/19 Time: 15:12
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.40520	0.0800	7	175
Breitung t-stat	-2.27500	0.0115	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.47505	0.0067	7	175
ADF - Fisher Chi-square	31.7719	0.0043	7	175
PP - Fisher Chi-square	33.2937	0.0026	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LINF)
Date: 08/15/19 Time: 15:13
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.48826	0.0000	7	168
Breitung t-stat	-3.78798	0.0001	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-7.10845	0.0000	7	168
ADF - Fisher Chi-square	71.1360	0.0000	7	168
PP - Fisher Chi-square	191.860	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

السلسلة LK:

Panel unit root test: Summary
Series: LK
Date: 08/15/19 Time: 15:15
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.49398	0.3107	7	175
Breitung t-stat	-0.39146	0.3477	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.16321	0.1224	7	175
ADF - Fisher Chi-square	17.8987	0.2114	7	175
PP - Fisher Chi-square	18.9352	0.1674	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LK)
Date: 08/15/19 Time: 15:15
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.31777	0.0005	7	168
Breitung t-stat	-3.88279	0.0001	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.31685	0.0000	7	168
ADF - Fisher Chi-square	43.0084	0.0001	7	168
PP - Fisher Chi-square	115.729	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

السلسلة LCN

Panel unit root test: Summary
Series: LCN
Date: 08/15/19 Time: 15:17
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.06139	0.1443	7	175
Breitung t-stat	1.53008	0.9370	7	168
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.04301	0.8515	7	175
ADF - Fisher Chi-square	8.60946	0.8552	7	175
PP - Fisher Chi-square	11.6097	0.6376	7	182

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(LCN)
Date: 08/15/19 Time: 15:18
Sample: 1990 2016
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
User-specified lags: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.11567	0.1323	7	168
Breitung t-stat	-2.07191	0.0191	7	161
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.30322	0.0106	7	168
ADF - Fisher Chi-square	32.2079	0.0037	7	168
PP - Fisher Chi-square	81.8185	0.0000	7	175

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.